الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الآدب واللغات والفنون

مطبوعة دروس خاصة بمقياس :

الخلاف النحوي

دروس موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص: لسانيات عربية

لسداسي: الخامس

إعداد الأستاذ : بايزيد جاب الله

السنة الجامعية : 2021 / 2022

فهرس المحتويات

توطئة 2
الأقاليم الأولى للحركة النحوية 6
1- نشأة النحو 7
2- البصرة والكوفة 8
اولا - في الموقع 9
ثانيا - في الطباع والميول 9
ثالثا - صفاء العروبة 10
رابعا - نهج البحث 10
طبقات النحاة 11
طريق البحث 12
الطبقة الأولى من البصريين 13
علم النحو في الأندلس والمغرب 14
علم النحو في مصر والشام 22
نحاة مصر والشام 25
مفهوم المدرسة في الدرس النحوي 26
الرومانتيكية (الإبداعية) والمدرسة الرمزية 27
المدرسة البصرية وخصائصها 28
المذهب البصري (أولا المقارنة بين المدرستين) 28
خصائص المذهب البصري 30
أولا - تحكيم المقاييس النحوية 30
ثانيا- الاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية 31
ثالثا- كثرة التأويل والتقدير 32
رابعا- الضبط والدقة 32
المدرسة الكوفية وخصائصها 33
المذهب الكوفي 33
خصائص المذهب الكوفي 36
اولا - التوسع في السماع وعدم تحرى الدقة والضبط 36
ثانيا - التوسع في القياس 37
ثالثا– البعد عن التأويل والتقدير والأحكام العقلية 37
المقارنة بين المدرستين البصرية والكوفية 37
أولا- مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس 41

ثانيا- مصطلحات الإعراب والبناء 42
ثالثا- سرد لبعض مسائل الخلاف بين المدرستين وأثر ذلك 44
مسألة 46
نتائج ذلك الخلاف 48
أولا- كثرة الآراء 48
ثانيا- كثرة التقدير والتخريج 49
ثالثا- المبالغة في الصناعة 49
رابعا- تضخم كتب النحو 50
خامسا- وقوع البلبلة وصعوبة الدرس النحوي 50
المدرسة البغدادية والاندلسية خصائصهما 51
أولا- المدرسة البغدادية 51
الفترة الزمنية لهذه المرحلة 53
تطور مصطلح البغداديين 56
خصائص الدرس النحوي في هذه المرحلة 58
أولا- ظاهرة الخلط والزج والجمع بين النحوين 59
ثانيا - التوسع في القياس 64
ثالثا – التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي 65
رابعا - العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة 66
مدارس النحو الحديثة 68
محاولات حديثة في الإصلاح النحوي 68
إحياء النحو 70
الثورة على نظرية العامل 89
مدخل: 89
محاولة ابن مضاء القرطبي 90
محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى 94
محاولة الدكتور تمام حسان 98
الموازنة بين النحو التقليدي والنحو الحديث 104
الوصفيون والنحو العربي 104
المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي 125
فهرس المحتويات 2
قائمة المصادر والمراجع 156

توطئة: ولد الخلاف بين النحويين في بعض المسائل الفرعية مع ميلاد علم النحو ويتلخص هذا الخلاف في تصنيف بعض المفردات وفي تحليل بعض الجمل وفي إجازة بعض التراكيب وفي شروط بعض ما يشغل الوظائف النحوية وفي بعض العوامل وفي توثيق النص الذي يؤخذ به وفي الحكم عليه وتتمثل بذرة الخلاف الأولى بين علماء النحو فيما ورد في كتاب سيبويه بلفظ:(الكوفي) وقد ذكر ابن النديم في كتابه الفهرست أن لفظة الكوفي الذي ورد في كتاب سيبويه هو أبو جعفر الرؤاسي وهو أو لمن وضع كتابا في النحو يشير فيه إلى المذهب الكوفي كما أن الأخفش الأوسط وهو تلميذ سيبويه ذكر في كتابه معاني القرآن هذا النسب (الكوفي) ومعنى ذلك أن الخلاف بين النحاة قديم فقد كان لأهل الكوفة آراؤهم منذ عهد الرؤاسي وقبل الكسائي والفراء كما كان لأهل البصرة آراؤهم منذ عهد الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه إلا أن هذا الخلاف النحوي لم يأخذ شكلا حادا إلا بعد أن إلتقى سيبويه بالكسائي في بغداد وحدثت بينهما تلك المناظرة الشهيرة المعروفة بـــ(المسألة الزنبورية) ثم أعقبها التقاء الأخفش الأوسط بالكسائي مدافعا عن أستاذه سيبويه وزادت حدة الخلاف النحوي زمن المبرِّد البصري وثعلب الكوفي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وقد أصبحت بغداد مجمع علماء العربية من مختلف الامصار حيث دارت المناظرات واختلفت الآراء في بعض المسائل واتفقت في أخرى مع ملاحظة أن الصواب لم يطّرِد لأحدهم بل نجد من الفريقين من يصيب ويخطئ وأحيانا يكون الخلاف النحوي ممّا لا طائل من ورائه سوى التعصب للمذهب أو حُبّ الظهور والشهرة وكانت نتيجة الخلاف انكباب العلماء على دراسة العربية وفروعها لاستقصاء مسائل النحو من بطون أمهات الكتب وجمعها من أفواه العرب كلٌّ يبحث عن شواهد تؤكد مذهبه وتضعّف المذاهب الأخرى ومن ثمّ كثرت الأمثلة والشواهد فجمعوها في مؤلفات ومن أشهر مصادر ومراجع الخلاف النّحوي التي يمكن الاعتماد عليها:

1.اختلاف النحويين لأبي العباس ثعلب

2.المسائل على مذهب النحويين ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان

3.الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه

4.المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لابي جعفر النحاس
5.اختلاف النحاة لابن فارس
6.الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الانباري
7.التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري
8.مجالس العلماء للزجاجي
9.مسائل الخلاف لابن إياز
10 .ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة للزبيدي
11.الخلاف بين سيبويه والمبرِّد للرماني
12.الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي
13.المدارس النحوية لشوقي ضيف
14.مدرسة البصرة لعبد الرحمن السيد – 15.مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي
16.المدرسة البغدادية لإبراهيم نجا محمد
17.المدارس النحوية في مصر والشام لعبد العال سالم مكرم
18.ما فات صاحب الإنصاف من مسائل الخلاف لفتحي بيومي حمودة.

والآن نورد عليكم مفردات المحاضرات المبرمجة على طلبة الماستر في مقياس الخلاف النحوي:

1.الأقاليم الأولى للحركة النحوية
2.مفهوم المدرسة في الدرس النحوي
3.آراء الدارسين في عدد المدارس النحوية
4.المدرسة البصرية وخصائصها
5.المدرسة الكوفية وخصائصها
6.المدرسة البغدادية والأندلسية وخصائصهما
7.مدرسة مصر والشام عند شوقي ضيف
8.مقارنة بين المدارس النحوية
9. مدارس النحو الحديثة
10. الموازنة بين النحو التقليدي والنحو الحديث

الأقاليم الأولى للحركة النحوية:

تلك كلمة عامة تلقي أضواء على بعض الجوانب المتصلة بعلم النحو. ولكن ما هو النحو؟

لعل خير تعريف للنحو ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص إذ يقول:

«النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وأن لم يكن منهم، وأن شذ بعضهم عنها رد به اليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم».[1]

فالنحو عند ابن جني على هذا المفهوم هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبا للحن، وتمكينا للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

فالعلم الذي يضع القواعد التي تحقق هذين الغرضين هو علم النحو.

ولم يتفق النحاة وعلماء اللغة على تعريف واحد للنحو، فلكل من هؤلاء تعريف خاص للنحو.

واختلاف هذه التعاريف يرجع إلى تحديد دائرة القواعد النحوية. فمن الباحثين من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها، ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها.

ولعل منشأ هذا الخلاف في تجديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى.

---

[1]– الخصائص لابن جنى ج1، ص34

فإن علم النحو هو فرع من علوم العربية وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير، ثم ازدادت فروعها فأصبحت اثني عشر عاما هي:

اللغة – الصرف– الاشتقاق– النحو– المعاني– البيان– الخط– العروض– القافية– قرض الشعر– إنشاء الخطب– الرسائل والتاريخ.

وكان البحث في النحو في الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجا باللغة والأدب. وعلم القراءات.

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق في البحث أن يستقل النحو عن فروع العربية الأخرى، وأن ينفرد به بعض العلماء، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة.

ولا شك أن علم النحو إنما هو طائفة من خصائص اللغة العربية، وليست الناحية الإعرابية والصرفية هي كل خصائص اللغة ولكنها ناحية لها أهميتها في اللغة العربية. ولعلها الناحية التي كان تسرب اللحن منها إلى الأذهان داعيا الوضع قواعد لاجتناب هذا اللحن.

1– نشأة النحو: نطق العرب بلغتهم سليقة وسجية ولم يكونوا بحاجة إلى قواعد يضبطون بها الألسنة أو يتعرفون بها الأساليب.

ولما اتسعت رقعة الدولة العربية، وازداد اختلاط العرب بغيرهم من العناصر غير العربية، ودخل الأعاجم في الإسلام نشأ عن ذلك كله ما هو معلوم من تفشي اللحن. فخشي الغيورون على اللغة أن تصاب اللغة وأصولها بما يضعف من شأنها ويقضي على مقوماتها، ولهذا فكروا في وضع قواعد تصون اللسان وتعصمه من الخطأ.

وكان ما وضعوه من ذلك في أول الأمر قليلا، ولم يكن كافيا لصون القرآن من أن تخطئ في ضبطه الألسنة.

فقام أبو الأسود الدؤلي ووضع علامات الشكل، وكانت في أول الأمر نقطة فوق الحرف للفتحة وتحته للكسرة وإلى جانبه الضمة.

ولما أرادوا نقط الحروف لتمييزها بعضها من بعض، وقد كانت حينذاك مهملة كلها، رأوا أن يفرقوا بين النقط التي للأعجام والنقط التي للشكل، فجعلوا كلا منها بلون خاص.

ثم عدلوا عن ذلك وجعلوا للشكل علامات اخرى هي حروف مد صغيرة.. فالضمة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف مائلة قليلا.

ثم اتجه العلماء بعد ذلك إلى تنمية النحو وإكمال ابوابه وتفصيل مسائله، فنشط فريق منهم لذلك، وكان ميدان النشاط والبحث هو بلاد العراق في مدينتي البصرة والكوفة.

2- البصرة والكوفة:

كانت بلاد العراق موطنا للنشاط العلمي كما عرفنا من قبل، وفيها نشأت العلوم العربية، وبفضل جهود السابقين من علمائها نمت واتسع أفقها واكتمل بناؤها.

وكان مركز النشاط العلمي في مدينتي البصرة والكوفة اللتين أنشئتا في خلافة عمر حوالي سنة 14 للهجرة.

وقد اتجهت كل من المدينتين وجهة خاصة في اساليب البحث النحوي، وطرق الاستنباط. ونشأ عن هذا ان أصبح لكل منها مذهب خاص، وتباعدت بينها مسافة الخلاف في كثير من المسائل. وهذا الخلاف أسبابه، فإن المدينتين متباينتان في عدة وجوه: فها متباينتان في الموقع وفي ميول السكان وطباعهم، وفي درجة الصفاء في العروبة، وفي نهج البحث الذي سارت. عليه كل منها.

أولا – في الموقع:

أما في الموقع فالبصرة تقع على طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصافية، ومن مساكن العرب الخلص ولم يمتد إليهم من النفوذ الأجنبي ما يطفئ جذوة العروبة فظلوا متعلقين بالعروبة وأساليبها الصافية.

وهناك عامل آخر له أثره في البصرة وهو قرب المربد منها؛ والمربد أشهر أسواق العرب في الإسلام وهو مثل سوق عكاظ في الجاهلية. وقد كان مجتمع العرب، يتبادلون فيه المنافع والآراء، ويلتقي الحاضر بالبادي ويتسع المجال اللقاء إعراب البادية والأخذ عنهم.

أما في الكوفة فقد أنشئت بعيدة عن جزيرة العرب في اصقاع امتد اليها النفوذ الأجنبي وأثر فيها. فهي قريبة من الحيرة مقر المناذرة، وكان لهذا أثره في أهلها وفي طباعهم. فقد كانوا أقرب إلى الخضوع والإذعان، وكان فيها صبغة من الاتجاهات الفارسية في علومها ونظامها.

ثانيا – في الطباع والميول:

أما في الطباع والميول فكان سكان البصرة أصلب عودة وكانوا يناصرون الأمويين.

وكان الكوفيون أميل إلى الطاعة والهدوء، وكانوا يناصرون علي بن أبي طالب ويتظاهرون الهاشميين. وكان الإمام علي قد هبط الكوفة واتخذها حاضرة له.

وكذلك كان أملها عونا للدولة العباسية في بسط نفوذها، ولذا كافأهم العباسيون به بهباتهم وآثروا علماء الكوفة فقربوهم واختاروا منهم معلمين لأولادهم.

فكان الكسائي رئيس مدرسة الكوفة مقربا من الرشيد ومعلم ولديه الأمين والمأمون، وكان الفراء يعلم ان المأمون، وكان ابن السكيت يؤدب اولاد المتوكل إلى غير ذلك.

ثالثا – صفاء العروبة:

اما في صفاء العروبة فكان سكان البصرة أعرق في الفصاحة لأنهم من قبائل أصفى لغة. وكانوا فوق هذا على صلة بالبادية يرحلون اليها المشافهة أملها والأخذ عنهم، ولهذا استمد البصريون اللغة من معين صاف بعيد عن الشوائب وعوامل الضعف.

أما سكان الكوفة، فلم تكن بيئتهم في الصفاء اللغوي الذي كان لبيئة البصريين، ولم تتهيأ لهم العوامل التي تجعل ينابيع لغتهم نقية. فقد أخذوا عن قبائل أضعف فصاحة، وجاء اشتغالهم بالنحو متأخرة عن اشتغال البصريين.

رابعا – نهج البحث:

اما في نهج البحث فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر، ولذا كانت اقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة. وكانوا يؤولون ما خالف القواعد ويحكمون عليه بأنه شاذ او مصنوع، ومن ثم كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات.

وقد استعمل البصريون القياس وفضلوه وآمنوا بسلطانه وجروا عليه وأهدروا ما عداه.

وإذا رأوا لغتين احداها تسير على القياس والأخرى لا تسير عليه، فضلوا التي تسير على القياس وضعفوا من قيمة غيرها، فهم في الواقع أرادوا تنتظم اللغة ولو بإهدار بعضها. وما يسمعونه من العرب مخالفا لهذا التنظيم يعتبرونه مسائل شخصية جزئية يتسامحون فيها نفسها ولا يتسامحون في مثلها والقيام عليها، حتى لا تكثر فتفسد القواعد والتنظيم. هذا إذا لم يتمكنوا من تأويل الشاذ تأويلا يتفق وقواعدهم، ولو بنوع من التكلف.

أما الكوفيون فرأوا احترام كل ما جاء عن العرب، وأجازوا للناس ان يستعملوا استعمالهم، حتى ولو كان الاستعمال شاذا لا ينطبق على القواعد العامة. بل انهم يجعلون هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة.

وهاتان النزعتان تظهران أن البصريين كانوا أكثر حرية، وأقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراما لما ورد من العرب.

البصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا أسباب الفوضى من رواية ضعيفة او موضوعة او قول لا يتمشى مع المنطق.

والكوفيون يريدون وضع قواعد الموجود الشاذ من غير إهمال شيء حتى الموضوع والمصنوع، فكل عملهم أن يضعوا إلى الشيء ملائمه. فإذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد.

مما تقدم نرى أن البصريين كانوا في القواعد النحوية أرسخ قدما

وأوسع علما وأولى بالثقة. لذلك كان الكوفي يأخذ عن البصري أما البصري فكان يتحرج من أن يأخذ عن كوفي.

وقد سبقت مدرسة البصرة مدرسة الكوفة بنحو مائة عام في دراسة النحو والاشتغال به ولكن السياسة في ذلك العصر اقتضت ظهور الكوفيين قيام الدولة العباسية اذ كانوا من أنصارها كما أشرنا إلى ذلك، ولذا عز جانبهم وانتشر مذهبهم، ورجحت في المناظرات حجتهم.

طبقات النحاة:

عرفنا مما سبق أن علم النحو نما نموا متدرجا، وأنه كان في أول نشأته محدود الدائرة ممازجا باللغة والأدب.

ثم أخذ ميدان النحو يتسع عن طريق اهتمام العلماء بتمحيص مسائله ومباحثه وتدوين هذه المسائل والمباحث في كتب خاصة بالنحو.

وظلت هذه الكتب تتدرج وتنمو حتى وصلت إلى ما بأيدينا الآن من كتب ألمت بجميع أطراف البحوث النحوية ووصلت في تمحيصها إلى أعمق حدود البحث والاستيعاب.

طريق البحث:

وكانت دراسة النحو تسير على حسب الطريقة المعروفة في تلك العصور.

وهذه الطريقة هي التلقي الشفهي أو المقرون بالإملاء، او بقراءة بعض المؤلفات عندما وجد شيء منها.

فكان المتعلم يأخذ عن أستاذه ما يلقيه، او ما يمليه، أو ما يقرأ من كتب يشرح عبارتها، ويعلق على مسائلها ويشرح شواهدها، ويضيف إلى كل ذلك ما بعن له من رأي.

وكان هؤلاء الطلاب بعد ان تكتمل معلوماتهم، وبعد أن يأخذوا من العلى بنصيب يتصدون للتعليم؛ فيقصد إليهم في حلقات الدرس وأماكن ال والمناقشة طائفة من الطلاب يأخذون عنهم العلم، ويروون ما سمعوا ما دونوا.

وبذلك نشأت للنحاة طبقات أو مدارس متعاقبة أخذ اللاحقون منه عن السابقين.

ومن هؤلاء سبع طبقات من البصريين وخمس طبقات من الكوفيين. وهؤلاء احتملوا أعباء البحث في النحو وذللوا صعابه ووصلوا به في نهاية القرن الثالث الهجري وأوائل العاشر الميلادي إلى وضع ألموا فيه بجميع مسائل ومحصوها تمحيصا شاملا.

وفيما يلي اشارة الى هذه الطبقات وإلى رجالها ومجمل مجهودهم.

الطبقة الأولى من البصريين: أمام هذه الطبقة أبو الأسود الدؤلي البصري المتوفي سنة 67هـ.

وقد أخذ عنه النحو أربعة من علماء البصرة هم: عنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي (89هـ) ويحيى بن يعمر (129هـ). وميمون الأقرن.

والمشهور أن أبا الأسود هو أول من وضع النحو، وقال بعضهم أنه نصر ابن عاصم الليثي وقال آخرون غير ذلك.

على كل حال يعد أبو الأسود من أقطاب وضع النحو. ومن أعماله في ذلك انه ضبط المصحف بعلامات وضعها؛ وهذه العلامات هي نقطة فوق الحرف للدلالة على الفتحة، ونقطة أسفله للدلالة على الكسرة، ونقطة بجانبه للدلالة على الضمة.

وقد أخذ الناس هذه الطريقة عنه وشكلوا بها الحروف، كما تفننوا

4- وكتاب الدروس في العروض، والمختصر في القوافي.

5- ديوان شعر، ودیوان رسائل.

6- العقود في المقصور والممدود. وغير ذلك.

وكان ببغداد في زمنه من النحاة أمثال ابن الجواليقي وابن الخشاب وابن الشجري، وكان الناس يرجحونه عليهم مع أن كل واحد منهم إمام في النحو.

ثم أنه ترك بغداد وانتقل إلى الموصل قاصدا الوزير جمال الدين الأصبهاني، فتلقاه بالإقبال وأحسن اليه.

وتوفي بالموصل سنة 569 هـ.

13- ابن الخباز :

هو أحمد بن الحسين الموصلي، كان استاذا بارعا وقد اشتهر في زمانه بالنحو واللغة والعروض والفقه والفرائض، وله مصنفات مفيدة منها:

1- النهاية في النحو

2- شرح ألفية بن معط.

وتوفي سنة 637 هـ.

علم النحو في الأندلس والمغرب

فتح العرب بلاد الأندلس في عهد الدولة الاموية، فتحها طارق بن زياد وموسى بن نصير سنة 92 هـ في عهد الوليد بن عبد الملك. وقد تولى الأمراء الحكم فيها باسم الخلفاء الأمويين.

ولما جاء العباسيون اضطهدوا الأمويين وتعقبوهم، ففر منهم عبد الرحمن الأول بن معاوية بن هشام بن عبد الملك المعروف بالداخل الى بلاد المغرب، ثم عبر الى الاندلس وأنشأ هناك الدولة الأموية الثانية التي ازدهرت وسطع نجمها حينا من الدهر. ولما تولى عبد الرحمن الثالث الملقب بالناصر سنة 300 هـ، سمى نفسه خليفة واستمرت خلافته إلى سنة 350 هـ.

وكانت الحركة العلمية في نشاط واكتمال في عهد العباسيين، وأضحت بغداد، كما أشرنا، مركز الثقافة ومثابة العلماء والباحثين، وكان لعلوم النحو واللغة من ذلك نصيب ملحوظ.

ومن مظاهر الحضارة العربية في تلك العصور أن كان العلم من أقوى دعائمها، ولهذا سار العرب في الأندلس على هذا النهج واتجهوا إلى الدولة العربية في المشرق ينهلون من علمها وثقافتها، ويتلقون على علمائها ويقتبسون من الأئمة.

وكانت الرحلات العلمية بين المشرق والمغرب نشيطة؛ لذلك ازدهرت الحركة العلمية في الأندلس في كنف الأمويين وملوك الطوائف وكانت دور العلم حافلة عامرة.

ثم امتد هذا النشاط العلمي إلى بلاد المغرب، فظهر فيها علماء أجلاء ضارعوا علماء المشرق، وعنوا أكثر ما عنوا بالعلوم الشرعية، وبالعلوم اللغوية وبالنحو

والقراءات. وقد نزح كثير منهم إلى المشرق وقاموا بالتدريس في مساجده ومدارسه.

ولنحاة الأندلس والمغرب جهود محمودة وآثار لها قيمتها في اللغة، وتتمثل جهودهم المحمودة هذه في صور شتى منها:

1- وضع مختصرات للمطولات من كتب اللغة والنحو المختصر الزبيدي الكتاب العين الذي وضعه الخليل بن أحمد ، والمختصر الذي وضعه أبو بكر خطاب القرطبي لكتاب الزاهر لابن الأنباري .

2- تأليف كتب مستقلة في النحو والصرف مثل: كتاب الواضح في نحو العربية ، وكتاب الأبنية في الصرف للزبيدي ، وكتاب الممتع في الصرف لابن عصفور ، و كتاب تصاريف الأفعال لمحمد بن القوطية

3- وضع شروح لبعض كتب النحو مثل: شرح الأعلم على كتاب الجمل للزجاجي، وشرح ابن عصفور على كتاب الجمل في النحو لابن خلوية، وشرح ابن معط على ذات الكتاب، والشرح الذي وضعه كل من الشلوبين وابن عصفور على «المقدمة الجزولية» وشرح أبيات سيبويه وبعض دواوين الشعراء.

4- جمع شعر شعراء الأندلس أو تصنيف مختارات من أشعارهم

5- وضع تعليقات على كتب السابقين من علماء النحو، كتعليقات الشلوبين على كتاب سيبويه.

6- نظم قواعد النحو في قصائد وأراجيز طويلة تيسيرا للدارسين على استيعابها وتذكرها عند الاقتضاء لسهولة حفظ الشعر، ومن أمثلة ذلك ألفية ابن معط، وألفية ابن مالك، وكذلك قصيدته المسماة بلامية الأفعال.

7- الاضطلاع بتدريس النحو وعلوم اللغة الأخرى في المغرب والشرق.

وفيما يلي نبذة عن نحاة الأندلس والمغرب ومؤلفاتهم وإشارة إلى من رحل منهم إلى المشرق:

1- الزبيدي:

هو أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي نزيل قرطبة، كان أوحد عصره في ع لم النحو اللغة، وأخذ اللغة عن أبي علي القالي. ومن مؤلفاته:

- مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد.
- طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس .
- كتاب الواضح في العربية.
- كتاب الابنية في الصرف.
- كتاب في « لحن العامة».

والزبيدي نسبة إلى زبيد بن صعب بن سعد العشيرة رهط عمرو بن معد يكرب، وتوفي سنة 379 هـــ.

2- أبو بكر خطاب بن يوسفي القرطبي:

كان من خيرة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في معرفة اللسان. تصدر لتعليم العربية طويلا وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الانباري.

3- الأعلم:

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان من أهل شنتمرية المغرب وسمي، الأعلم لأنه مشقوق الشفة العليا.

رحل الى قرطبة سنة 463 هـــ، وأقام بها مدة وكان عالما بالعربية ومعاني الاشعار. أخذ الناس عنه الكثير وكانوا يرحلون اليه، ومن مؤلفاته:

- شرح الجمل في النحو لابي القاسم الزجاجي
- وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد.

وتوفي في مدينة أشبيلية سنة 476 هـــ.

4- ابن القطاع:

هو أبو القاسم علي بن جعفر الصقلي المولد المصري الدار والوفاة، كان أحد أئمة الأدب واللغة، وأقام بالقاهرة يعلم ولد الأفضل بن أمير الجيوش.

وله تصانيف نافعة منها:

- كتاب الأفعال، وهو تهذيب كتاب الأفعال لمحمد بن القوطية، وابن خلكان يفضله على كتاب ابن القوطيه

- كتاب أبنية الأسماء. قال عنه ابن خلكان: جمع فيه فأوعي، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه

- كتاب الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة.

- كتاب لمح الملح - جمع فيه كثيرة من شعر شعراء الأندلس.

- كتاب شرح الأمثلة.

توفي بمصر سنة 515 هـ، ودفن بالقرب من ضريح الامام الشافعي بالقاهرة.

5- الشاطبي.

هو أبو محمد القاسم بن فيرة الفرير المقرئ، صاحب القصيدة التي سماها أحرز الأماني ووجه التهاني، في القراءات.

كان أوحد زمانه في علم النحو والفقه. دخل مصر سنة 572 هـ، وكان نزيل القاضي الفاضل، ورتبه بمدرسته بالقاهرة متصدرا لإقراء القرآن وقرات والنحو واللغة. توفي سنة 590 هـ، ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصغرى بالقاهرة.

6- الشلوبين:

هو أبو على عمر بن محمد الأندلسي الاشبيلي، والشلوبين بلغة الأندلس الأبيض الأشقر. كان إماما في علم النحو وقرأ عليه معظم أدباء وقته وكانت إقامته في اشبيلية، وتوفي سنة 645 هـ.

ومن تصنىفاته:

- تعليق على كتاب سيبويه.
- كتاب في النحو سماه التوطئة.
- شرحان على المقدمة الجزولية لعيسى بن يللبخت الجزولي المغربية المتوفي سنة 605هـ.[2]

7- ابن عصفور:[3]

هو أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الاشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس. أخذ عن الشلوبين، ولازمه عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه، وجال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة من شتى المدن الأندلسية ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو. وله عدة كتب وشروح منها:

- «الممتع»، في التصريف.
- كتاب المقرب في النحو .
- وشرح الجزولية المعروف به «البديع».
- وشرح على كتاب الجمل في النحو لابن خالوىه.

وتوفي بتونس سنة 669 هـ.

8- أبو حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي الاندلسي الغرناطي، نحوى عصره، ولذويه مفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأدبيه. وقد قام برحلة إلى الشرق في طلب كان ثبتا

---

[2]- انظر ترجمة عىسى بن يلليخت في كتاب «إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطى. وما ورد فيها عن تألىف «المقدمة الجزولية» ج2 ص378.

[3]- انظر ترجمته في كتاب فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي ج2 ص 184. وكذلك في تاريخ الكامل لابن الأثير.

عارفا باللغة، أما النحو والتصريف فهو إمام فيها، وكان لا يقرئ أحدا الا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته.

ومن مؤلفاته:

- البحر المحيط في التفسير.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل وهو شرح مطول .
- الارتشاف - وهو مختصر للشرح السابق.

قال السيوطي: ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليها اعتمدت في كتابي جمع الجوامع.

وله مؤلفات أخرى كثيرة. وتوفي سنة 745 هـ.

****

ومن علماء الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق:

1- جودي بن عثمان الطليطلي:

كان نحويا عارفا، درس العربية وأدب أبناء الخلفاء ورحل إلى الشرق فلقي الكسائي والفراء وغيرهما، وسكن قرطبة بعد رجوعه من المشرق. وتوفي سنة 189 هـ.

2- الغازي بن قيس:

كان ملتزما للتأديب بقرطبة أيام دخول عبد الرحمن بن معاوية الأندلس. رحل إلى المشرق وشهد تأليف مالك للموطا، وهو أول من أدخله الاندلس، وقرأ على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة وأدرك من رجال اللغة الأصمعي. وتوفي سنة 199هـ.

3- عبد الله بن سوار بن طارق القرطبي:

كان عالما باللغة والأدب ورحل إلى المشرق ولقي أبا حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما. وتوفي سنة 275 هـ.

4- محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشبي:

من أمل قرطبة رحل فحج ودخل البصرة ولقي بها أبا حاتم السجستاني والرياشي وأبا إسحق الزيادي فأخذ عنهم كثيرا من كتب اللغة. ودخل بغداد فسمع بها عن غير واحد، وأدخل في الاندلس كثيرا من كتب اللغة ومن حديث الائمة. وتوفي سنة 168 هـــ.

5- محمد بن عبد الله بن الغازي بن قيس القرطبي:

سمع من أبيه ورحل إلى المشرق فدخل البصرة ولقي بها الرياشي وجماعة من رواة الأحاديث والاخبار والاشعار وأصحاب اللغة. وأدخل في الاندلس علما كثيرا من الشعر والعربية، وعنه أخذ أهل الأندلس الاشعار المشروحة. وتوفي بطنجة سنة 396 هـــ.

6- الافشين:

هو محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد المعروف بالأفشين. رحل إلى الشرق فلقي بمصر أبا جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيبويه.

وله كتب مؤلفة منها، طبقات الكتاب وشواهد الحكم. توفي سنة309 هـــ.

7- ابن معط:

هو يحيى بن معط بن عبد النور ابو الحسين زين الدين الزواوي، نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال أفريقية.

كان إماما مبرزة في العربية وشاعرة محسنا. قرأ على الجزولي ودرس النحو بدمشق مدة، ثم انتقل الى مصر تحقيقا لرغبة الملك الكامل وهناك تصدر للتدريس بجامع عمرو بن العاص المعروف بالجامع العتيق.

ومن مصنفاته:

- الالفية في النحو، وهي التي أشار اليها ابن مالك في ألفيته بقوله: فائقة الفية ابن معط.

- الفصول الخمسون في النحو.

- شرح كتاب الجمل في النحر لابن خالوية.

- المثلث في اللغة.

- كتاب شرح أبيات سيبويه.

- قصيدة في العروض.

- قصيدة في القراءات السبع.

- ديوان شعر، وديوان خطب.

- نظم كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمل.

- نظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة ، وتوفي سنة 628 هـ، ودفن بالقرب من ضريح الامام الشافعي بالقاهرة.

8- ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجياني، نسبة إلى (جان) بالفتح والتشديد وهي مدينة بالأندلس شرقي قرطبة.

وهو إمام النحاة وحافظ اللغة. صرف همه إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية.

كان إماما في القراءات وعللها، وان عالما لا يجاري في النحو والتصريف.. أقام بدمشق يصنف الكتب ويتصدر للتدريس.

ومن مؤلفاته:

- الألفية، المسماة الخلاصة، وهي مشهورة.

- لامية الأفعال ، او كتاب المفتاح في أبنية الأفعال .

- الكافية الشافية وهي أرجوزة في النحو في 2757 بيتا لخص منها الفيته، ثم شرحها وسمى الشرح الوافية.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. وهو مختصر كتاب له اسمه كتاب الفوائد، في النحو ضاع، وتوفي ابن مالك سنة 672 هـ.

ثم دالت دولة العرب في الأندلس واستولى الأفرنج على غرناطة آخر حوافر الأندلس سنة 897 هـ فرحل العلماء إلى مصر والشام كما رحل من قبلهم علماء العراق بعد اغارة التتار.

وقد استحدث الأندلسيون والمغاربة في النحو مذهبا رابعا إلى جانب مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، ودعامة هذا المذهب تتمثل في الآراء النحوية التي أبداها علماؤهم في بعض المسائل. وقد أشير اليها في كتب النحو في المباحث التي ترتبط بها.

علم النحو في مصر والشام

فتح العرب هذين القطرين في أيام الخلفاء الراشدين، وكانا قبل الفتح الاسلامي تابعين لدولة الروم. وقد فتح الشام في أواخر خلافة أبي بكر سنة 13 هـ وفتحت مصر في خلافة عمر بن الخطاب سنة 20 هـ.

أما بلاد الشام فقد كان أهلها من الفرع الآرامي من الساميين، وأما مصر فكان أهلها من الأقباط يخالطهم بعض من اليونان والرومان وغيرهم. وقد امتزجت بالقطرين أجناس مختلفة، ثم كان العرب فيها شأن، فانتشرت اللغة العربية وتبعتها الثقافة الاسلامية.

وقد تجلى نشاط الثقافة العربية في عهد دولتين عربيتين، وهما الدولة الحمدانية في الشام، والدولة الفاطمية في مصر. وكانت النخوة العربية وشهامة العروبة واعتزازها لا تزال تنبض بها عروق هاتين الدولتين، وكان للغة والأدب في أيامها مكانة، وللعلماء احترام واعتزاز:

1) ففي الدولة الحمدانية كان سيف الدولة مركزا لحلبة ثقافية، وحافزا ومنشطا للعلماء والأدباء، وحسبنا ما سجله التاريخ من صلاته ذا الأمير العربي بكبار الشعراء كالمتنبي، وكذلك تقريبه لعلماء اللغة كابن خالويه وأبي على الفارسي.

2) وكان للفاطميين نشاط في شتى النواحي، فكانت مواسمهم مبعث الازدهار، وحفلاتهم مظهرة للأبهة. وقد أطلق ذلك ألسنة الشعراء والأدباء بأفانين من الأدب، وكان لهم بالعلم عناية عظيمة.

وقد حذت حذر هاتين الدولتين الدولة الأيوبية، فهي على أنها دولة كردية، قد شجعت العلم والعلماء، على الرغم مما بدا منها من العمل على محو الآثار العلمية والأدبية للفاطميين، وهم من الشيعة، والأيوبيون سنيون.

وبعد سقوط بغداد سنة 656هـ وضعف شان العرب في الأندلس، كان القطران: مصر والشام ملجا للعلماء من سائر الأقطار الإسلامية، فكانوا حملة الثروة العلمية العربية، والحافظين للبقية الباقية من تراث الإسلام.

وكان السلاطين المماليك من خير الأعوان على إحياء الثقافة العربية والإسلامية ما أسسوا من مدارس، وبما أحسنوا من صنيع في تشجيع العلماء وتعظيم رجال الدين. وقد أصبحت القاهرة موئل الحضارة الإسلامية وكعبة القاصدين وموطن الدرس والبحث، وصارت المدارس تزخر بالطلاب والعلماء والمعلمين، ونشط التأليف في اللغة والأدب والتاريخ والدين وعلوم القرآن.

وفي عهد الأتراك العثمانيين من 1213-923 هـ كاد مصباح الثقافة ينطفئ. وشمل الأقطار التي كانت تحت حكمهم فتور عقلي وهبوط علمي، اللهم إلا بصيص من أمل وشعاع من علم كان لا يزال ينير قلوب طائفة من العلماء، وإلا إثارة من هذا التراث العربي، وبقية من ذلك المجد العلمي العتيد.

هذه البقية الباقية كانت كالبذور التي منها نبتت النهضة العربية الحديثة في مصر والشام وسائر الأقطار العربية.

والذي نريد أن نشير إليه هنا هو ما كان للقواعد النحوية من نصيب في هذين القطرين:

ففي مستهل الحياة العربية فيها كان عدد النحاة قليلا؛ وذلك لأن نشاط علوم اللغة كان في مراكز العروبة وفي منابع الثقافة العربية : في العراق، وفي بلاد الأندلس، ثم في فارس وما جاورها، وقد نضجت هذه العلوم وتم وضع أصولها ومعظم فروعها قبل أن ينتهي القرن الثالث الهجري، فلم يكن للأمصار العربية الأخرى في أطراف المملكة الإسلامية إلا أن يتجهوا إلى العراق ينهلون من علمه، ويأخذون عن علمائه، ويتلقون ما دونه الباحثون الأولون ومن تبعهم ، ولم يكن لأهل مصر والشام إلا أن يفسحوا المجال لمن رحل إليهم من العلماء من مهد العروبة في بغداد وقرطبة ، أو لمن فروا من وجه المغيرين والمطاردين.

ولكننا نلاحظ أن المشتغلين بالنحو في هذين القطرين قد كثروا بعد أن ضعفت شوكة العرب في بغداد وقرطبة. فقد ازداد نشاط العلماء والباحثين والمؤلفين في فروع اللغة العربية وسائر أنواع الثقافة الإسلامية، ولاسيما في الحقبة التي تلت سقوط بغداد في أيدي التتار. ففي هذه الفترة نجد عدد أعظم من العلماء قد نشطوا ودونوا في علوم اللغة كتبا كثيرة، وإن من يطلع على الكتب التي تضمنت تراجم النحاة مثل كتاب بغية الوعاة للسيوطي، والكتب التي احتوت على أسماء الكتب والفنون مثل كتاب كشف الظنون، يجد من المؤلفين ومن الكتب في مصر والشام وفي غير هما عددا كبيرة ولاسيما الكتب النحوية.

ولعل الباعث على هذا النشاط هو شعور العلماء بما أصاب المكتبة العربية من ضياع وتلف، بسبب إغارة التتار وتشريد المشتغلين بالبحث والدرس، فأرادوا أن يعوضوا هذا النقص، وأن يقيموا من جديد بناء العربية على البقية الباقية من ذخائر المتقدمين مما لم تلتهمه نيران المغيرين، فعكفوا على التأليف والجمع والشرح فأثمرت جهودهم وكان فضلهم على العلوم العربية عظما.

وفيما يلي تعريف موجز بأشهر النحاة في مصر والشام:

نحاة مصر والشام:

أحمد بن جعفر الدينوري:

هو أحد النحاة المبرزين، قرأ كتاب سيبويه على المبرد وأخذ عن المازني، دخل مصر وصنف كتاب المهذب في النحو وكتب في صدره اختلافات البصريين والكوفيين، وعزا كل مسألة إلى صاحبها. توفي سنة 289 هـ.

الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد:

كان نحويا مجودة وأصله من البصرة ونشأ بصر ورحل إلى الخليل بن أحمد فلقيه بالبصرة وسمع منه ولازمه. ولم يكن بمصر شيء كثير من كتب النحو قبله. توفي سنة 262 هـ.

أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب ثم عاد إلى مصر بعلم الناس. توفي سنة 263 هـ.

احمد بن محمد بن ولاد:

وهو ابن محمد السابق كان بصيرة بالنحو، رحل إلى بغداد من وطنه مصر، ولقي إبراهيم الزجاج وغيره، ثم عاد إلى مصر وألف كتابه والقصور والممدود وكان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس ولا يزال يثنى عليه عند كل من قدم من مصر الى بغداد. توفي سنة 332 هـ.

أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس:

من أهل مصر، رحل إلى بغداد فأخذ عن البرد، والأخفش على بن سلمان،

مفهوم المدرسة في الدرس النحوي

لم يؤثر عن القدماء مصطلح «مدرسة» بمعنى المذهب النحوي، عند حديثهم عن المذاهب النحوية، ومن ثم لم يرد عندهم مصطلح المدرسة البصرية، أو «المدرسة الكوفية»، أو «المدرسة البغدادية» وإنما يطلق مصطلح «مدرسة» وعند القدماء على المدرسة التي ينتسب إليها طلاب العلم الذين يتلقون فيها مختلف العلوم، يقال مدرس، ومدارس، وهو البيت الذي يقرأ فيه القرآن.

وإنما الأكثر شيوعا عندهم في الدراسات اللغوية والنحوية هو مصطلح و «مذهب»، فيقولون: هذا مذهب البصريين، وهذا مذهب الكوفيين. وقد يعبرون بـــــ «مذهب»، ويقصدون به الرأي الواحد للنحوي الواحد، فيقولون: هذا مذهب سيبويه، وهذا مذهب الأخفش، وهذا مذهب الخليل.

كما يعبرون عن الانتماء النحوي البصري أو الكوفي بقولهم و «أهل البصرة»، أو «أهل الكوفة»، أو قولهم «علماء البصرة» أو «علماء الكوفة»، أو «أهل العراقيين»، أو «أهل المصرين»، ويعنون بذلك مذهب البصرة ومذهب الكوفة ونحوها من التعبيرات مثل «نحوي البصرة»، أو «هاتين المدينتين». وقد استحسن الباحثون المحدثون مصطلح «المدرسة» بمعنى المذهب النحوي، وقد كانوا في ذلك متأثرين بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بهذا المفهوم، وبخاصة في الدراسات الأدبية والفنية، فكان عندهم المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة.

الرومانتيكية (الإبداعية) والمدرسة الرمزية

وقد عرف، المعجم الوسيط، مصطلح: المدرسة، بهذا المفهوم الجديد بقوله والمدرسة جماعة من الفلاسفة والمفكرين أو الباحثين تعتنق مذهبة معينة، أو نقول برأي مشترك، ويقال: هو من مدرسة فلان على رأيه ومذهبه.[4]

ويعرفها محمد حسين آل ياسين بقوله: (المدرسة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظر، ويكون لها منهج خاص يؤلف منها جبهة علمية، ويرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد).

والكتب التي ترجمت للنحاة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- قسم رتب النحاة على أساس الطبقات، كطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، والفهرست لابن النديم.

2- وقسم رتبهم على أساس تواريخ وفياتهم، مثل نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى، وشذرات الذهب لابن العماد.

3- وقسم رتبهم على أساس الحروف الهجائية، مثل إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطى، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، وبغية الوعاة للسيوطي.

فالقسم الأول بقوم منهجه على جمع البصريين في موضع، والكوفيين في موضع آخر، وأما القسمان الثاني والثالث فكان أصحابهما ينبهون على أن هذا بصري، وهذا كوفي، أو هذا جمع بين النحوين، أو خلط النحوين.

---

[4]- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط مادة (درس)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، 280/1.

وهكذا جرى الأقدمون على أن هناك مذهبا في النحو بسمى المذهب البصري، ومذهبا آخر في النحو يسمى المذهب الكوفي كما ذكرت مؤلفات الأقدمين أن هناك نحاة مصريين ونحاة أندلسيين.

وقال أبو حيان في معرض الحديث عن الاستشهاد بالحديث وعلى أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر (ت 194 هـ)، وهشام بن معاوية الضرير (ت 209هـ) من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.[5]

المدرسة البصرية وخصائصها

المذهب البصري (أولا المقارنة بين المدرستين):

لقد كان من حسن الحظ للنحو أن كانت البصرة مولده ومهده لأنها اختصت بما حرمته الكوفة التي ناهضتها بعد ذلك.

أولا: أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى استطابوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم.

ثانيا: أنه كان على كثب منهم (المربد) الذي قد اتخذه العرب سوقا في الجهة الغربية منها مما يلي البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال، يقضون فيه شئونهم قبل أن يدخلوا الحضر أو يخرجوا منه، وقد صارت هذه السوق في الإسلام صورة معدلة لعكاظ الجاهلية، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية، تألفت فيه

---

[5]- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، 1299هـ، ص10. وجلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط2، 2006، ص 40 – 41.

حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة والمعاظمة، ومجالس العلم والأدب، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم، وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه.[6]

ثالثا: موقعها الجغرافي فإنها على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار، فعلى مقربة منها بوادى بجد غربة والبحرين جنوبا، والأعراب نفد إليهم منهما ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة، كل أولئك يسر لعلماء البصرة حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا طلبتهم وينالوا رغبتهم.

كان التعاون تلك البيئة التي تموج بمختلف العرب الذين يمثلون أغلب القبائل المعترف بينهم بسلامة سلائقها كما كانت تعج بالرواة والحفظة والنقدية وهذا الداعي العلمي الخالص – الأثر الطيب في سلوك البصريين في قواعدهم، فحولهم الأساليب العربية متوافرة نجود لهم بشواهد القواعد دون مجهود يلحقهم، ولا منافس لهم يستعجلهم. ويقطع عليهم سلسلة الاستقراء حتى يثقوا بما يدونون.

يقول الدكتور عبده الراجحى: (فالذي لا شك فيه أن النحوبصورتهالمعروفة – نشا بصرية وتطور بصرية، وذلك لا جدال وجه من وجوه الضعف فيه).[7]

أما عبارته الأولى من أن النحو العربي نشأ بصريا فذلك لا خلاف عليه إذ إن النحو الذي يعلم في المدارس وضع وفق القواعد التي ارتسمها المذهب البصري، أما دعواه بأن ذلك وجه من وجوه الضعف الإغفال الكوفة ونحوها فذلك ما لا نوافقه عليه، لأن الجمع بين المدرستين كان سيؤدي بالضرورة إلى اضطراب القاعدة وكثرة الخلاف مما سيؤدي إلى ارهاق المتعلمين. ويبرهن على كلامنا ما

---

[6]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، مطبعة السعادة، ط2، القاهرة، 1969م، ص97.

[7]– عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص9.

صرح به الدكتور نفسه في قوله: (لكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن البصرة عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد مطردة اطرادة واسعة ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها إطارا الوضع قانون نحوي، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي، كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما ادعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية).[8]

خصائص المذهب البصري:

أولا – تحكيم المقاييس النحوية:

لقد وصفت المدرسة البصرية بأنها مدرسة قياسية، ولذا يقول المستشرق دي بيور: (جعل نحاة البصرة للقياس شأنا كبيرا في الأحكام المتعلقة بالنحو، على أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمور كثيرة نشذ عن القياس، وكثيرا ما يعبر (جولدفايل) في مقدمته للإنصاف بقوله (مدرسة البصريين القياسية، ومذهب الكوفيين المخالف للقياس، وقد سار المستشرقون على هذا المفهوم، فيقول يوهان فك، وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين).[9]

وقد تابع الباحثون العرب المستشرقين في هذه النظرة إلى المنهج البصري، يقول أحمد أمين: (وقد فضلوا القياس وآمنوا بسلطانه، وجروا عليه، وأهدروا ما عداه، فإذا رأوا لغتين: لغة تسير على القياس، ولغة لا تسير عليه فضلوا التي تسير عليه وضعفوا من قيمة غيرها).[10]

---

[8]– المرجع السابق، ص11.

[9]– يوهان فك، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014م، ص 61.

[10]– أحمد امين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثاني، مصر، 1998، ص294.

وأما الظواهر اللغوية التي خالفت هذا الكثير الغالب فقد اصطلحوا عليها بالشاذ، أو القليل النادر، أو النذر، وأحيانا يؤولون هذه الظواهر لتوافق ما قرره من قواعد، وأحيانا يصفونها بالضرورة الشعرية. ولذلك كثر في المذهب البصري ما يعرف بالشاذ والنادر والضرورة.

ثانيا- الاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية:

لقد نتج عن التمسك بمنهج القياس عند البصريين بعض الظواهر العقلية، أو بعض الأحكام العقلية. فحين اعتمدوا على القياس وحكموه في الظواهر اللغوية، وبخاصة عند المتأخرين منهم أصبح اعتمادهم على العقل أكثر من النقل. ومن مظاهر تأثرهم بالعقل والمنطق وصف اللغة بأنها مثال الحكمة والعدالة والانسجام والقرب والبعد، فشبهوا الظواهر اللغوية المادية.[11]

وقد بلغ الخضوع لأحكام العقل وموازينه في نحو البصريين شكلا آخر، وهو استخدام الأحكام المنطقية وتطبيقها على تفسير الظواهر النحوية. فهم يرون أن إضافة (مالا تأثير له إلى ما له تأثير في العمل ينبغي أن يكون لا تأثير له)، ولذلك ردوا على خصومهم الكوفيين رأيهم في أن الفعل والفاعل يعملان معا في المفعول به، ويقولون (إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا نعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له).[12]

---

[11]- عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 211.

[12]- انظر المسألة الحادية عشرة في الإنصاف.

ثالثا- كثرة التأويل والتقدير:

يلاحظ على المذهب البصري أنه قد كثر فيه تأويل نصوص اللغة وصيغها التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي توصلوا إليها. وذلك التوافق هذه النصوص المخالفة لتلك القواعد التي توصلوا إليها، ولم يجدوا وسيلة لربط هذه النصوص المخالفة بما هو متوافق غير سبيل التأويل.

وقد تعددت أساليب التأويل عند البصريين، ومن أهمها: الحذف التقدير والشذوذ والضرورة. فالنصوص اللغوية التي خالفت الكثير مما توصلوا إليه رموها بالشذوذ، أو بالندور، أو بالقلة.

ومن أساليب التأويل عندهم الضرورة، فهم يلجؤون إليها إذا وجدوا أن الشواهد لاتقبل تأويلا أو تقديرا، وأعيتهم الحيلة في توجيهها.

ولكن الحذف والتقدير يعدان من أهم مظاهر التأويل في المذهب البصري. وقد تحدث العلماء عن هذه الظاهرة وأشبعوها بحثا، ومن بينهم ابن جني الذي سمى الحذف شجاعة العربية، في حين يسميه سىبوىه اتساعا وإيجازا.[13]

رابعا- الضبط والدقة:

تبرز ظاهرة الضبط والتدقيق عند البصريين من خلال ما توصلوا إليه من قوانىن عامة وأصول نحوية، وهذا منهج قويم يتطلبه المنهج العلمي. السليم ضبطا للغة من جهة، وتيسيرا للدارسين من جهة أخرى. وتتضح ظاهرة الضبط في شيئين:

الأول: أن تكون الشواهد محل الاستنباط والتقعيد جارية على السنة الفصحاء الموثوق بهم.

والثاني: أن تكون شائعة وكثيرة.

---

[13]- أبو الفتح عثمان بن جني،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت، ص360، سيبوبة، كتاب سيبوبة، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1316هـ، ص108-109.

وهو ما ينبغى للقواعد والعلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها، وهذا سر بقاء القواعد البصرية.

ويدل على ظاهرتي الضبط ما تراه من عبارات سيبويه في الكتاب، من أمثال:

1- سمعت من أثق به من العرب.

2- فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة.

3- وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب.[14]

المدرسة الكوفية وخصائصها:

المذهب الكوفي:

تأخر الكوفيون عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة وذلك لانصرافهم عن التلقي عنهم ربا بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائقه، فاستأثروا بهذا وتنفلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو.

تنبه الكوفيون بعدئذ وصحوا من سباتهم وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم وشق عليهم أن تنماع شخصيتهم في البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص وبينهما ما بينهما من دواغل وإحن، دعاهم ذلك إلى تنظيم نحوهم على نمط خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين، ولديهم في معتقدهم من الوسائل ما يهيئ لهم نيل مأمولهم، فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة، وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانيون ، وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم ، لاختلاطهم بأهل الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار.

---

[14]- الكتاب 230/1، 137/3، 303/3.

يقول شوقى ضيف: (وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة وإطراد إذا اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على السنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم وما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرة مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم لما أدخلوا على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا مع ما يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يعكف عليها مرارا وتكرارا لاختلاط القواعد وتضاربها وأحس ذلك القدماء في وضوح فقالوا: لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه وقالوا: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظة في شعر أو نادر كلامهم جعلوه بابا أو فصلا. ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطرة على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم).[15]

ويرى فايل ناشر كتاب الإنصاف أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري – يونس بن حبيب الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به ومذاهب ينفرد بها. واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنبارى اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه وهي لا تعدو أربعة آراء. واستدل أيضا بأن الزمخشرى قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه المفصل.[16]

---

[15]– المدارس النحوية، ص 161.

[16]– السابق، ص155.

ومن أعلام الكوفة: أبو جعفر الرواسى (الذي طلب العلم في البصرة على أثمنها، قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وعلى عيسى بن عمر الثقفي، لكنه لم يقارب أحدا من تلامذتهم فلم ينبه وعاش بالبصرة غير معروف)[17] وكان أول كوفى ألف في العربية، وكتابه الفيصل، عرضه – فيما ذكروا – على أصحاب النحو بالبصرة فلم يلتفتوا إليه ولا جسر على إظهاره لما سمع كلامهم.

ومن علمائهم معاذ بن مسلم الهراء (187) مرجع الناس في العربية وغني بالصرف ومسائله خاصة، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين، حتى قيل إنهم فاقوا البصريين فيها، ومن هنا عدهم بعض العلماء واضعى علم الصرف.

وأكثر الكوفيين سيطة وشهرة الكسائي والفراء، أما الأول فأعجمى الأصل وأحد القراء السبعة وإمام الكوفيين في العربية، أخذ عن يونس أحد أئمة البصرة وجلس في حلقة الخليل، ثم خرج إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة يأخذ عن الأعراب وفأنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب كما يقال.

وأما الثاني فقد قرأ بالبصرة على يونس بن حبيب ثم قرأ على الرؤاسى، ثم لازم الكسائي في بغداد، والذي حثه على الخروج إلى بغداد شيخه الرؤاسى.

ولندع الفراء نفسه يحدثنا بأول أمره ببغداد، قال:

(قال لي الرؤاسى: (وقد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أسن منه، فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسى، فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوما من علماء الكوفيين كانوا معي، فقال: (مالك قد أنكرت؟ لعلك من

---

[17]– انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1955م، 123/18، جمال الدين القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، 1955م، ص18–19.

أهل الكوفة)؟ فقلت نعم، فقال: الرؤاسى يقول كذا وكذا.. وليس صوابا، وسمعت العرب تقول كذا وكذا.. حتى أني على مسائلى فلزمته).[18]

ويمكن أن نعد الفراء الإمام والمؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية ونصفه بأنه صاحب منهج ومدرسة ، هذا الأمر جعل أحدهم يعتبره مؤسس المدرسة البغدادية فأخرجه بذلك من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعده بنحو مائة عام والتي أقامت مذهبها النحوي على عمد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية وإنما دفعه إلى ذلك أنه رأى الفراء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه كأن يعمد أحيانا في الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة أو يرفض بعض اللغات الشاذة أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد أو يخطئ شاعرا فى تعبير.[19]

خصائص المذهب الكوفي:

أولا – التوسع في السماع وعدم تحرى الدقة والضبط:

قال الأندلسى: (الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين، وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن بقول المجهول.

وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائى وذاك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو.[20]

---

[18]– جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، مصر، 1964م.

[19]– أبو زكريا الفقراء ومذهبه في النحو واللغة لمكي الأنصاري، ص 377 وما بعدها.

[20]– الاقتراح، ص 100، والرضى في شرح الكافية.

ثانيا – التوسع في القياس:

اعتمد الكوفيون على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعدامت كلية قد اضطروا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين، بل قد وضعوا جريا على سنتهم للشيء الواحد حتى ورد على صور متغايرة قواعد بقدر صوره فكثر عندهم التجويز للصور المتخالفة كما قل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار.

ثالثا– البعد عن التأويل والتقدير والأحكام العقلية:

لقد ظهر من تطبيق المنهجين السابقين في القياس والسماع عند الكوفيين، من إجراء الكلام في الغالب على حسب الظواهر، والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير لتوسيع القواعد الخارجة عن القياس، كما هو عند البصريين، فلم يحاولوا كثيرا التوفيق بين المثال المخالف للقاعدة، والقاعدة نفسها، أو أن يدرجوا النصوص تخت القاعدة بوساطة التأويل.

المقارنة بين المدرستين البصرية والكوفية:

المصطلح يعنى (وضع لفظ أو تسمية لفكرة من أفكار العلم أو حقيقة من حقائقه أو مدرك من مدركاته أو ظاهرة من الظواهر التي يتناولها، ومن ثم يصبح للفظ المتخذ مصطلحا مدلول جديد داخل العلم يختلف عن مدلوله العام في اللغة اختلافا قليلا أو كثيرة.

إن المصطلحات العلمية تعني وجود عرف لغوى خاص بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العرف اللغوي العام. وقد أدرك القدماء أهمية دراسة مصطلحات كل علم والعناية بها، وكثير من عباراتهم المتناثرة تدل على ذلك، فالجاحظ بذكر أن

النحويين قد وضعوا مصطلحات (الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلد علم العروض والنحو)[21]

وقد وضع التهانوى معجما للمصطلحات سماه «كشاف اصطلاحات الفنون» ذكر فيه أن وأكثر ما يحتاج إليه في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن الكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر الشارع فيه الاهتداء إليه وإلى انفهامه دليلا.[22]

ويعرف الاصطلاح أو المصطلح بأنه اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، أي أنه العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شئ باسم معين بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتها في أمر أو مشابهتها في وصف أو غير ذلك.[23]

هذا ولم يقدر للكوفة أن يكون لها كتاب نحوى جامع شامل. يدرس أبواب النحو ومسائله على غرار كتاب سيبويه البصري، أو كتاب والأصول، لابن السراج أو غيرهما، فلم يترك الكسائى كتابا كبيرا في النحو، وكل ماتر كه كتاب مختصر في النحو للمبتدئين ذهب مع الأيام، ولم يبق له أثر إلا في الأندلس كما تذكر المصادر العربية.

أما الفراء فقد ألف كتاب (الحدود)، وغيره، ولم يصل إلينا من كتبه إلآ تفسير القرآن الكريم المسمى ومعاني القرآن، وهو كتاب عني فيه مؤلفه بكل مشكلات القرآن الكريم اللغوية والإعرابية، وتوجيهها توجيها خاصة بتميز عن توجيه البصريين.

---

[21]– عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، القاهرة، 1948م، ص170.

[22]– محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1996، ص2.

[23]– المصدر السابق، ج 4، ص217، وتاج العروس مادة (صلح).

وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، فإنه كان جل اهتمامه إقراء تلاميذه كتب الكسائي والفراء وشرحها والتعليق عليها في مجالسه وكتبه.

وفي المقابل نجد أن كتب النحو البصري قد كتب لها الرواج كثيرة في الأمصار الإسلامية، وتداولها العلماء بالشرح والتعليق زيادة على أن الذين تناولوها كثيرا ما ينتصرون للمذهب البصري على المذهب الكوفي، فلم يكن القصد من إيراد المسائل الكوفية للإفادة منها، وإنما للرد عليها.

وقد مر المصطلح النحوي بمراحل حتى استوى على سوقه في العصور المتأخرة، وكان كتاب سيبويه وهو أول ما وصلنا من كتب النحو خير شاهد على ذلك حيث إن المصطلحات في الكتاب لم تكن مستقرة أو واضحة على النحو الذي نعهده في كتب النحو اليوم وربما

كان ذلك سببا من أسباب صعوبة فهم الكتاب، من أمثلة ذلك في الكتاب حديثه عن الفعل اللازم والفعل المتعدي قال هذا باب الفاعل

الذي لم ينعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا نعدي فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولىن عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العمل ... إلخ. ومثل ذلك غموضا وخفاء الباب الذي عقده للتنازع معنونة له بقوله (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي بفعل به فما حل هذه الرموز غير قوله وهو قولك ، ضربت ، وضربنى زىد، وضربني وضربت زىدا)[24]وكان سيبويه يعرض مصطلحاته بطريقة الوصف وربما كان ذلك لعدم استقرار المصطلح ووضوحه في هذه الفترة المبكرة كأن يقول و هذا باب ما عالجت به ، يريد به اسم الآلة وكأن يقول د باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى

[24]– الكتاب 73/1.

الآخر فجعلا اسما واحدا ، بريد به المركب المزجى وربما عبر عن الفكرة بأكثر من مصطلح من ذلك الفتح ويسميه أيضا الوضع والهمزة ويسميها كذلك الألف وناء التأنيث ويسميها الهاء[25] والخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين فكانت النتيجة ذات جوانب ثلاثة: الأول ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري، الثاني رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها، الثالث رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات. فعن الجانب الأول تلقانا المصطلحات الكوفية التالية شبه المفعول ويطلقه الكوفيون على المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، وعن الجانب الثاني فقد رفض الكوفيون تقسيم البصريين للفعل إلى مضارع وماض وأمر فاستبعدوا الأمر باعتباره مقتطعة من المضارع فالفعل عندهم ماض ومضارع ومن المصطلحات التي ابتكرها الكوفيون ورفضها البصريون مصطلح الفعل الدائم وهو ما يقصد به اسم الفاعل ومصطلح الخلاف (وهو عامل معنوى) أراد به الكوفيون النصب للظرف ومفعول معه ونصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في النهي والنفي والاستفهام ... إلخ.

ومن الثابت في تاريخ النحو العربي أن أهم أئمة الكوفيين هم الكسائي، والفراء، وثعلب، بالإضافة إلى نحاة آخرين ظهرت عندهم آزاء النحو الكوفي ومصطلحاته وعلى رأس هؤلاء، أبو بكر الأنباري وابن السكيت وأبو محمد القاسم الأنباري.

---

[25]– عوض القوزى، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981، ص138.

أولا- مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس:

1- الترجمة: وهو مصطلح كوفي يراد به باب البدل وقيل عطف البيان.

2- التفسير: مصطلح التفسير مصطلح كوفى أطلقه الكوفيون على شيئين: الأول: ما يسمى بالتمييز عند البصريين، والثاني: على ما يقابل (البدل)

3- مصطلح الصلة: يعبر به الكوفيون عن الحروف الزائدة وقد يسمونها بالحشو أو اللغو كذلك كما جاء في معاني القرآن للفراء.[26]

4- مصطلح العماد: هكذا عند الكوفيين ويسميه البصريون ضمير الفصل كما في ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ [البقرة : 5] ونحو قوله تعالى: ﴿إنك أنت العليم الحكيم﴾ [البقرة : 32]. جاء في شرح المفصل لابن يعيش: (الفصل من عبارات البصريين، لأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وأذن بتمامه .....) (والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم وقواه بتحقيق الخبر بعده).[27]

5- الكناية والمكنى: لما كان في الضمير من معنى الخفاء والاستتار أطلق عليه الكوفيون اسم المكنى أو الكناية، لأنه يرمز به عن الظاهر اختصارا. لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإن كان المكني أعم من الضمير فهو يشمل اسم الإشارة، والاسم الموصول، لأنهن جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة.[28]

6- مالم يسم فاعله: ويراد به الفعل المبني للمجهول.

7- المحل او الصفة: وهو المراد به الطرف عند البصريين.

8- النسق: ويرادفه عند البصريين العطف، ولعل هذا المصطلح (النسق) من المصطلحات الباقية في كتب النحو اليوم.

---

[26]- أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، 1995، 58/1.

[27]- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، مطبعة الطباعة المنيرية، القاهرة، 110/3.

[28]- انظر مهدي المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، القاهرة، 1958م، ص 314.

9- النعت: وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الصفة وهو كذلك من المصطلحات التي كتب لها البقاء.

ثانيا- مصطلحات الإعراب والبناء:

1- التقريب: وهو مصطلح غامض عند الكوفيين ليس له مقابل

عند البصريين ويعني بإيجاز عمل اسم الإشارة نحو هذا وهذه ويشرح الفراء هذا المصطلح بقوله: أن يكون ما بعد (هذا) واحدة يؤدى عن جميع جنسه، فالفعل حينئذ منصوب كقولك: ما كان السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا. ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف. أو يكون ما بعد هذا واحدا لا نظير له، فالفعل حينئذ أيضا منصوب وإنما نصب الفعل لأن هذا ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبا.[29] وعلى هذا يكون من أمثلة التقريب عند الفراء حسب ما قرره الأمثلة الآتية:

(1) ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا.

(2) هذه الشمس ضياء للعباد.

(3) هذا القمر نورا.

(4) ها أنا ذا قائما.

ويظهر من كلام الفراء أنه يعرب المنصوب بعد اسم الإشارة خبرا (لهذا).

2- الجاري وغير الجارى - يجرى ولا يجرى - جري - لم يجر؛

هذه الألفاظ عند الكوفيين تقابل (الانصراف)، (والمنصرف)، و(غير المنصرف)، و(المصروف)، (لم يصرف)، والمراد بذلك كله الاسم الممنوع من التنوين الذي يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

---

[29]- معاني القرآن 12/1.

3- النصب على المحلان: النصب على الخلاف هو من العوامل المعنوية عند الكوفيين ، وقد قالوا به في أبواب من النحو منها:

في المفعول معه:

يرى الكوفيون أن المفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة منصوب على الخلاف. ومعنى الخلاف في المفعول معه هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها. لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يعطف على ما قبله كما عطف نحو: قام زيد وعمرو.

4- الصرف: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. والواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، إلى أنه منصوب على الصرف أو الخلاف[30] ويدخل مع همزة الأشياء الفعل المضارع الواقع بعد (أو)، إذا كانت بمعنى (إلا أن).

وقد فسر الفراء هذا المصطلح بقوله: (والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو (ثم)، أو (الفاء)، أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكون في العطف فذلك الصرف.[31]

هذه أهم المصطلحات التي تمثلت عند الكوفيين وما يقابلها عند البصريين، وإن كانت بعض هذه المصطلحات لم يكن لها مقابل عند البصريين كالنصب على الخلاف والصرف والتقريب.

---

[30]- انظر الإنصاف، المسألة رقم (75) ورقم (76).

[31]- معاني القرآن 1/235-236.

ثالثا- سرد لبعض مسائل الخلاف بين المدرستين وأثر ذلك:

قامت طائفة من العلماء قديما وحديثا بتتبع المسائل التي اختلف عليها البصريون والكوفيون، وتذكر كتب التراجم عدة كتب تخصصت لهذا الخلاف، اشتهر من بينها كتاب مهم لا يكاد يستغنى عنه باحث في محاولة الوصول إلى تصور للجدل النحوى عند كلا الفريقين وهذا الكتاب هو: (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري)[32]، (ت577هـ) من المدرسة البغدادية ولكنه كان أميل إلى مدرسة البصرة.

جمع ابن الأنباري أهم المسائل التي اختلفت عليها المدرستان، فكانت عدتها مائة وإحدى وعشرين مسألة، رتب الخلاف فيها متأثرة بمسائل الخلاف بين الفقهاء، فذكر من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمد في النصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة، أو البصرة محاولا- كما يقول - أن يكون ذلك على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف.

من هنا نراه يقدم موضوع القضية التي جرى حولها الخلاف، ثم يقدم براهين الكوفيين، ومن بعدها براهين البصريين ثم يقدم - في الأغلب - جواب البصريين على كلمات الكوفيين.

ولم يستطع الرجل أن يتخلص من هواه البصري فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع هي المسألة العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والحادية والمائة، والسادسة والمائة.[33]

وإليك أمثلة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين منقولة من كتاب الإنصاف لابن الأنبارى:

---

[32]- ومن المحدثين د. فتحى بيومي وكتابه (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) تبع فيها المسائل و التي اختلف حولها الفريقان ولم ينص عليها ابن الأنبارى.

[33]- عبده الراجحى، دروس في كتب النحو، ص80.

1- الاسم المشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم.

2- الأسماء الستة معربة مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين .

3- الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل.

4- الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا إنها إعراب.

5- الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز.

6- فعل الأمر مبنى وقالوا معرب.

7- المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر المبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ.

8- الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وقالوا برفعه.

9- الخبر إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن.

10- إذا جرى اسم الفاعل على غير من هوله وجب إبراز ضميره وقالوا لا يجب.

11- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز.

12- الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها أو بفعل محذوف قولان لهم .

13- إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل.

14- العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا أو الفاعل فقط أو المعنى أقوال لهم.

15- المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر.

16 - الأولى في باب التنازع إعمال الثاني وقالوا الأول.

17- لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام.

18- نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان.

19- أفعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم.

20- لا يبنى فعل التعجب من الألوان وقالوا يبني من السواد والبياض فقط.[34]

وإليك تفصيلا للمسألة السابعة.

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيد أخوك، وعمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.[35]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لابد له

---

[34]- نقلا من كتاب نشأة النحو، للشيخ الطنطاوى، ص126.

[35]- هذا الخلاف ناشئ عن إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو، فكل أثر إعرابي لابد أن يكون له سبب اي عامل، والعامل إما لفظى او معنوى.

والجملة الاسمية مكونة من مبنيا وخبر، والمبتدأ مرفوع والخبر مرفوع، فما السبب في منهما، أي ما العامل فيهما؟ البصريون يرون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، فما هو الابتداء؟ - إنه عامل معنوى، هر وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة، وهو التجرد عن العوامل اللفظية.

لكنهم اختلفوا فيما يرفع الخبر .

أ- فريق يرى أن (الابتداء) يرفع الخبر كما يرفع المبتدأ .

ب- وفريق يرى أن (الابتداء) و (المبتدأ) يرفعان الخبر معا.

ج- وفرىق ثالث يرى أن (الابتداء) يرفع (المبتدأ)، والمبتدأ يرفع الخبر.

اما الكوفيون فيرون أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، أي أن العامل هنا عامل لفظى؟ هل كان الكوفيون ينكرون العامل المعنوي - الحق أنهم لم ينكروه، بل فسروا رفع الفعل المضارع على اساسه، فقالوا إنه يرتفع لخلوه عن الناصب والجازم، أي لتجرده عن العوامل اللفظية، وهذا عامل معنوي.

وليس مهما هنا أن نبحث أي الرأيين أقرب إلى الصواب، لكنا نسعى إلى تعرف أسلوب الخلاف بين النحاة القدماء، وطريقتهم في الجدل والحجاج، وهي - مهما يكن أمرها - ادت إلى إثراء الفكر النحوي عند العرب.

من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه.

ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فنصب "أيًّا ما" بـــ "تَدْعُوا"، وجزم "تدعوا" بـــ "أيّا ما"، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما، وقال تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ﴾ إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ها هنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئًا فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو فعلًا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسمًا فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلًا فينبغي أن يقال زيد قائمًا كما يقال "حضر زيد قائمًا" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التَّعَرِّي من العوامل اللفظية، لأنا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا. والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنَّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك مُوجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبًا للرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ فكذلك ههنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسًا على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و"إن وأخواتها" و "ظننت" وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ههنا.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه.

نتائج ذلك الخلاف:

ربما كان لذلك الخلاف أثر طيب محدود في إعمال الذهن وتنشيط العقلية العربية وبث روح المنافسة في البحث والاجتهاد والهمة في تأليف الكتب والمصنفات والشروح والتعليقات، ولكن كانت نتائجه السلبية أكثر من آثاره الطيبة، ويمكن إيجازها فيما يأتي:

أولا- كثرة الآراء:

كانت كثرة الآراء النحوية نتيجة للخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة فقد كان صاحب الإنصاف حريصة على تسجيل جميع آراء البصريين والكوفيين بل كان يسجل آراء مختلفة في المدرسة الواحدة فقد سجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين وسجل آراء مختلفة للكسائي

والفراء من الكوفيين وليس صاحب الانصاف هو الذي حرص وحده على تسجيل الآراء بل تجدها مسجلة عند ابن مالك وابن يعيش والرضى وشراح الألفية وأصحاب الحواشي على هذه الشروح حتى تناقضت هذه الآراء وتعارضت ، يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو : (في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول . وهو آمن إن هناك رأيا آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الإطلاع والجرى وراء هذا النقيض ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية).[36]

ثانيا- كثرة التقدير والتخريج:

كثر التقدير والتخريج في كتب النحو وكتب الخلاف وذلك نتيجة التمسك بالرأي ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر والذي ساعد على ذلك مرونة اللغة كاختلافهم في (عليك، ودونك، وعندك).

الإغراء فيجوز تقديم معمولاتها عليها نحو (زيدا عليك، وعمر عندك، وبكرة دونك) واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾، والتقدير فيه عليكم كتاب الله.

ثالثا- المبالغة في الصناعة:

بالغ النحاة البصريون والكوفيون في صناعة النحو وبعدوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطي ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام ويظهر بعدهم عن الواقع اللغوي والإغراق في الصنعة من احتكامهم كثيرة للقياس.

---

[36]- محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 18.

ومن ذلك اختلافهم في أولى العاملين بالعمل في التنازع فقال الكوفيون الفعل الأول أولى، واحتجوا بالقياس قائلين إن الفعل الأول اولى لسبقه وقوة الابتداء به، وقال البصريون الفعل الثاني أولى لقربه.

رابعا- تضخم كتب النحو:

كان هذا أثرا من آثار الأمور السابقة كثرة الروايات والآراء والتوسع في الإجازة وكثرة التأويل والمبالغة في المصنعة فهذه الأمور تجدها في جميع المطولات من كتب النحو القديمة وكتب الشواهد، بقول عبد الحميد حسن بصدد تعدد الآراء (أما أثره فهو هذه الضخامة التي انتهى إليها علم النحو وهذا التشعب الكثير فيما ازدحم به من آراء حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشبعا واتساعا وظهر في المطولات من كتب النحو ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها وبذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب وصار كثير من العبارات مثارة للجدل في ضبطها وتأويلها.[37]

خامسا- وقوع البلبلة وصعوبة الدرس النحوي:

تحدث البلبلة في عقول المتعلمين وعلى ألسنتهم نتيجة كثرة الآراء وتعارضها فإن متوسط الثقافة لا يستطيعون أن ينتقوا رأيا من الآراء ولا يرجحوا رأيا على رأي ومن هنا يقعون في التشويش والبلبلة.

وكانت صعوبة النحو نتيجة الأمور السابقة أيضا أن دارس النحو يريد أن يتعلمه ليصون لسانه وقلمه من الخطأ ولكي يفهم ما يقرأ من النصوص ويريد أن يعرف رأيا واحدا في أي مسألة نحوية أو صرفية ويريد نحوا يصف له التراكيب ولا يفلسفها، ولقد أدرك أجدادنا هذه الصعوبة فقالوا: لا يصل أحد من علم النحو إلى

---

[37]- ثمرة الخلاف، ص 34.

ما يحتاج إليه حتى يتعلم مالا يحتاج إليه، وقال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي والعلل النحوية وإن كان النحو ما يقوله الرمانى فلىس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء.

المدرسة البغدادية والأندلسية خصائصهما:

أولا- المدرسة البغدادية

سبق القول إنه لما أنشئت بغداد في منتصف القرن الثاني الهجري وصارت حاضرة الخلافة العباسية وفد، إليها علماء البصرة والكوفة، ينشدون الحظوة والمنزلة الرفيعة عند الخلفاء والأمراء.

فمن البصريين الذين رحلوا إلى بغداد عىسى بن عمر الثقفي، الذي ناظر الكسائي عند المنصور، الخليفة العباسي الثانى (136-158هـ)[38]. كما ذهب إليها سيبويه، حيث التقى بجماعة من الكوفيين، وكان له معهم مناظرات، أشهرها ما يعرف بالمسألة الزنبورية.[39]

ولكن الكوفيين كانوا أكثر الناس وصولا إليها، لمكانة الكوفة من بغداد من الوجهتين: السياسية، والجغرافية، فكان علمائها أشد الناس اتصالا بقصور الخلفاء والأمراء، والتصدر في حلقات التدريس ومجالس الأدب، ولذا يقول أبو الطيب اللغوي: (فلم يزل أمل البصريين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قرية، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك، فقدموهم)[40]. فكان الكسائي عند الرشىد، الخليفة العباسي الخامس (170-193هـ). وكان لتلميذه الفراء منزلة مقبولة عند

---

[38]- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973، ص 42.

[39]- أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1962، المجلس 4، ص 8، وطبقات النحويين واللغويين للزبىدى ص 68.

[40]- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، 1955، ص144.

المأمون بن الرشيد، الخليفة العباسي السابع (198-218هـ). فقد أفرد له المأمون مكانة خاصة في دار الحكمة وكل من يكفيه كل حاجته، وعين له الوراقين، كما عهد إليه بتأديب ولديه.[41]

ورحل إليها المبرد البصري، الذي جاء بناء على طلب الخليفة العباسي العاشر المتوكل على الله (232-247هـ)[42]. كما قدم إليها ثعلب فأقام فيها.[43]فاجتمع العلماء في هذه المدينة من كل حدب وصوب، بصريون وكوفيون، فاجتمعوا في مساجدها ومجالسها.

ولاختلاف هؤلاء العلماء في المنهج حدث بين الفريقين مناقشات علمية، ومناظرات في بعض المسائل النحوية واللغوية، ولدها اختلافهما -كما قلنا- في المنهج والأصول التي اعتمد عليها كل فريق.

وقد نشأ في هذه الفترة جيل من النحاة كانوا يتنقلون بين حلقات الفريقين من بقربين وكوفيين، فوجد تياران من هؤلاء النحاة، تيار أخذ برأي البصريين، وتيار أخذ برأي الكوفيين، فاختمر في أذهانهما آراء المذهبين، فوجد جيل يميل مع البصريين وجيل يميل مع الكوفيين، ورغم هذا الميلان ينتخبون من آراء الفريقين ويتخيرون دون تعصب لأحدهما.

وانتهت زعامة المدرسة البصرية برئاسة المبرد، وزعامة المدرسة الكوفية برئاسة ثعلب، فوجد جيل ينتقل بين حلقتي هذين العالمين الجليلين: المبرد وثعلب، فكان يتردد على حلقة المبرد[44] مثلا أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت

---

[41]- أبو البركات الانباري، نزهة الألباء في طبقات الادباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، 1959، ص130.

[42]- بغية الوعاة 296/2.

[43]- نزهة الألباء، ص 174.

[44]- انظر نزهة الألباء 183 -186 وإنباه الرواة 159/1.

311هـ)[45]، وأبو بكر محمد بن السري السراج (ت 316هـ)[46]اللذين أخذ عنهما أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت 340 هـ)[47] وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن على بن عيسى الرمانى (ت 384هـ)[48] وتجد في حلقة ثعلب سليمان بن محمد بن أحمد، أبا موسى الحامض (ت 305 هـ)[49]، وأبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299هـ).[50]

ورواد مجالس المبرد لا يستنكفون من الاستفادة من مجالس ثعلب، وكذلك العكس، فاستطاع هذا الجيل أن ينظر في المذهبين، ويوازن بين آرائهما، فكان لهم آراء أساسها المستحسن من المذهبين، ثم أضافوا إلى ذلك آراء توصلوا إليها من خلال اجتهاداتهم، كما سنبين ذلك عند حديثنا عن خصائص هذه المرحلة وقد عرف هذا الجيل فيما بعد بالبغداديين.

الفترة الزمنية لهذه المرحلة:

وقد اختلف العلماء في تحديد الفترة لنشأة هذا الجيل. فذهب بعض الباحثين[51] إلى أنه قد ظهرت بواكير هذا الجيل في أخريات القرن الثالث الهجري، واتضحت

---

[45]- انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 111 - 112 وإنباه الرواة 194/1-201 وبغية الوعاة 411/1 -413.

[46]- انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 112 - 114 وإنباه الرواة 145/3 -149 وبغية الوعاة 109/1- 110 ومقدمة المحقق للأصول في النحو 9/1- 20.

[47]- انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 119 وإنباء الرواة 2/ 160 -161.وبغية الوعاة 77/2 وسير أعلام النبلاء 475/15 -476.

[48]- انظر لترجمته إنباه الرواة 294/2- 296 وبغية الوعاة 2/ 180- 181 وسير أعلام النبلاء 533/16- 534.

[49]- انظر لترجمته طبقات النحويين وللغويين ص 152 -153، وإنباء الرواة 21/2- 22، وفيات الأعيان 406/2.

[50]- انظر ترجمته أخبار النحويين والبصريين ص 113 وطبقات النحويين واللغويين ص 153.

[51]- انظر نشأة النحو ص 158 ومدرسة الكوفة ص 391 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 221/2 وانظر مقدمة الإيضاح للزجاجي للدكتور شوقى ضيف وضحى الإسلام 115/2.

سماته في القرن الرابع الهجري: بقول بروكلمان: (ومنذ القرن الثالث الهجري أخذت المدرستان المتنافستان في البصرة والكوفة تتقاربان وتندمجان، إحداهما في الأخرى باطراد، وسرعان ما غدت بغداد حاضرة الخلافة اللامعة للحياة العقلية كافة).[52]

ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن مدرسة الكوفة والبصرة احتفظنا بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث الهجري، أو وسط القرن الرابع الهجري، وحينئذ أصبحنا مندمجتين في المدرسة الجديدة في بغداد.[53]

ويرى فريق من الباحثين أن مذهب البغداديين الذي يقوم على الاختيار يعود إلى زيارة سيبويه بغداد في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، حيث دخلت تعاليم المدرستين بغداد.[54]

ويرى الدكتور احمد مكى الأنصاري أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي، وقد استدل على ذلك بما ذكره أبو الطيب اللغوى من أن القراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه، وأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف.[55]

ومعنى هذا عند الدكتور أحمد مكى الأنصاري أن الفراء نهج منهجا جديدة متميزة عن منهج المدرستين معا، الكوفية، ممثلة في الكسائي، والبصرية، ممثلة في سيبويه. كما استدل على ذلك أيضا بابتكاره مصطلحات جديدة لم يعرفها البصريون والكوفيون.

---

[52]– تاريخ الأدب العربي 221/2.

[53]– ابو على الفارسى، ص 445.

[54]– انظر فتحي عبد الفتاح دجاني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربى، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1974، ص 329.

[55]– مراتب النحويين ص141، وانظر ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص 367.

واستدل أيضا بما ذهب إليه بعض الباحثين من تميز الفراء بمذهب متميز عن منهج سيبويه، ومن هؤلاء الباحثين إبراهيم مصطفى، وجوتولد فايل، وأحمد أمين، والدكتور مهدي المخزومى.[56]

على حين يرى أحمد أمين أن المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 296 هـ)[57] حيث يقول: (فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سببا في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما، ووجود مذهب منتخب كان من ممثليه ابن قتيبة).[58]

كما اختلفوا أيضا في نهاية هذا الاتجاه. فذهب بعضهم إلى أن انفراط المذهب البغدادي كان على سبيل التقريب بعد منتصف القرن الرابع الهجري[59]، بعد ضعف الدولة العباسية، وتغلب دولة بني بوية، فيكون انتهاء المذهب البغدادي حدا فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة، مما جعل الشيخ محمد الطنطاوي يخرج من البغداديين أبا على الفارسي وابن جنى، حيث صنفهما ضمن نحاة بلاد العراق وفارس.[60]

وبعضهم يجعل انفراط المذهب البغدادي في نهاية القرن السادس الهجري، نجعل من رجاله أبا على الفارسي وابن جنى. كما عد منهم أبا عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (ت 370 هـ)[61] وأبا الحسن على بن عيسى بن الفرج

---

[56]- انظر كتاب (أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة)، ص 369 -371 -391.

[57]- انظر لترجمته سير أعلام النبلاء 296/13- 302، وطبقات النحويين واللغويين ص 183 وإنباه الرواة 143/2- 147، وبغية الوعاة 63/2- 64، والأعلام 137/4.

[58]- ضحى الإسلام 298/2.

[59]- المصدر نفسه، 115/2، ونشأة النحو ص 163- 164.

[60]- انظر نشأة النحو، ص96-98.

[61]- انظر لترجمته وفيات الأعيان 178/2- 179، وإنباه الرواة 359/1- 362، وبغية الوعاة 529/1- 530.

الربعي (ت 420 هـ)[62]، وأبا القاسم عمر بن ثابت الثمانىنى (442 هـ)[63]، وأبا القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)[64] وأبا السعادات هبة الله بن على بن محمد العلوي المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ)[65] وقد اخذ بهذا الرأي صاحب كتاب (المدرسة البغدادية).[66]

وقد اتفق الدارسون المحدثون على تسمية هذا الاتجاه بالاتجاه البغدادي في الدرس النحوي، أو المذهب البغدادي، أو المدرسة البغدادية في النحو.

تطور مصطلح البغداديين:

لم يستخدم مؤلفو كتب الطبقات مصطلح (البغداديين) مرادا به هذا المنهج النحوي الذي جاء بعد البصريين والكوفيين. وإنما كانوا يطلقون عليه مصطلح (الخلط) و (الجمع)، و (المزج)، بين النحوين، أو المذهبين. فوضعهم ابن النديم تحت عنوان: أسماء وأخبار جماعة من النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين، وقد ذكر منهم أربعين عالما[67]كما ورد وصفهم بـ (الخلط)، و(المزج) عند أبى سعىد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) وأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت 378 هـ)[68] كما سنبين ذلك عند الحديث عن منهج هذا الاتجاه.

---

[62]- انظر لترجمته إنباه الرواة 297/2 وبغية الوعاة 181/2- 182.

[63]- انظر لترجمته وفيات الأعيان 443/3- 444، ومعجم الأدباء 57/16، ومعجم البلدان (ثمانين) والعبر للذهبي 200/3 والشذرات 269/3.

[64]- أنظر لترجمته إنباه الرواة 265/3- 272 وبغية الوعاة 279/2- 370، وازهار الرياض 283/3- 303، وسير أعلام النبلاء 151/20- 156.

[65]- أنظر لترجمته إنباه الرواة 356/3- 357 وبغية الوعاة 324/2.

[66]- أنظر كتاب (المدرسة البغدادية) للدكتور محمود حسني محمود ، الطبعة الأولى ، سنة 1407هـ/1986م.

[67]- الفهرست ص 121-130.

[68]- انظر أخبار النحويين البصرىن ص 108 و109 و113 وطبقات النحويين واللغويين للزبىدى، ص 103 و113.

وإنما شاع مصطلح البغداديين علما على هؤلاء العلماء الذين اختاروا من المذهبين ومزجوا بين النحوين في العصور المتأخرة، حيث نجده يتكرر جنبا إلى جنب مع المذهب البصري والكوفي عند جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761 ه)[69]ــ، وجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت 911 هــ)[70]، وزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905 هــ)[71]، ونور الدين على بن محمد الأشموني (ت 900 هــ)[72]، وغيرهم من النحاة.[73]

وأما البغداديون الذين تردد اسمهم عند أبي على الفارسي وابن جنى فالمراد بهم الكوفيون[74]. وإنما سموا بالبغداديين لغلبتهم على بغداد فترة طويلة كما نقلنا ذلك عن مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت 351 هــ)، حيث يقول: (وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدثوا الملوك فقدموهم)[75] أو أن ذلك يرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كان يغلب عليهم النزعة الكوفية، فسموا تارة بالكوفيين، وتارة بالبغداديين.[76]

---

[69]- انظر لترجمته بغية الوعاء 68/2- 70.

[70]- انظر لترجمته هدية العارفين 543/1- 544، وكشف الظنون 5/1 ومقدمة المحقق لبغية الوعاة، 9-15.

[71]- انظر لترجمته هدية العارفين 343/1- 344.

[72]- انظر لترجمته هدية العارفين 739/1 وكشف الظنون 153/1.

[73]- انظر خزانة الأدب 10/1 وهمع الهوامع 112/1 و239 و93/2 و149 وشرح الأشمونى 169/1، طبعة بيروت.

[74]- انظر الخصائص 18/1 و166 و199 وسر صناعة الإعراب 161/1 و163، تحقيق مصطفى السقا، والتصريف المسلوكى ص 45 والمحتسب 166/1 والتكملة ص 62 و180 و228.

[75]- مراتب النحوىنص 144.

[76]- المدارس النحوية 246.

خصائص الدرس النحوي في هذه المرحلة:

ذكرنا سابقا أن نحو هذه المرحلة ما هو إلا مزيج من المدرستين البصرية والكوفية مضافا إليها عنصران آخران هما: التحرر العقلي، والتجديد والابتكار في بعض المسائل النحوية والتعريفية والصوتية واللغوية[77] فهو منهج انتخابي تجمعت فيه الخصائص المنهجية للمدرستين، حيث أتيح لهم أن ينظروا في المذهبين، ويوازنوا بين آراء الفريقين، فأصبح لهم آراء في النحو أساسها الاختيار والترجيح منهما مع اختلافهم فيما بينهم في الميلان إلى أحد المدرستين وجعلها أساسا لهم.

ولم يعن رجال هذه المرحلة بالأصول النظرية، ولا احتفلوا بوضع أساس للانتخاب، ولا اتفقوا فيما بينهم على أصول للانتخاب أو على اختيار مسائل معينة، ولا جمعوا مسائلهم في ديوان معين يرجعون إليه، مما دعا الباحثين المحدثين في الاختلاف في أمر ما يسمى بالمدرسة البغدادية، أو المذهب البغدادي في النحو العربي. فرأى بعض الباحثين أنه استمرار للمذهب الكوفي الذي نخرج به جماعة من البغداديين ولعوا بالتوسع في الرواية، والتباهي في الترخيصات، والتفاخر بالنوادر والطرائف، حتى ابتعدوا عن أصول أشياخهم واستوى لديهم مذهب انحاز عن مذهب أسلافهم فعرفوا بالبغداديين.[78]

على حين يرى الدكتور شوقي ضيف أن المدرسة عبارة عن اندماج، المدرستين في مدرسة واحدة في بغداد، وكان مذهبا قائما على انتخاب المزايا من المدرستين[79]وهو ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي.[80]

---

[77]– انظر بحث (التيار القياسي في المدرسة البصرية) د. أحمد مكي الأنصاري ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، م 24 ، ص 15.

[78]– نظرة في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، مجلد 14 ج9، 10، ص 318– 319.

[79]– مقدمة الإيضاح في علل النحو للدكتور شوقى ضيف.

[80]– مدرسة الكوفة ص 528.

ويكاد يجمع الباحثون المحدثون[81] على أن منهج رجال هذه المرحلة من مراحل تاريخ النحو العربي منهج انتخابي استفاد من المذهبين وخلط النحوين، وأن فيه الخصائص المنهجية لكلا المذهبين، مع اختلافهم في إطلاق مصطلح (المدرسة) عليه.

إلا أننا في معرض دراستنا لهذه الفترة من تاريخ النحو على أنها تمثل طورا متميزا من أطوار النحو العربي نرى أن الدرس النحوي في هذا الطور قد أخذ به جيل من النحاة درس النحوين، وأضاف بعض الابتكارات والإبداعات مما كان له بعض الخصائص المنهجية المميزة، ومنها:

أولا- ظاهرة الخلط والزج والجمع بين النحوين:

لقد نبه القدماء على هذه الظاهرة عند هؤلاء النحاة، وبخاصة عند الحديث عن رجال هذه المرحلة، فكان أول من تيه على هذه الظاهرة أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) في كتابه والإيضاح في علل النحوا حيث يقول: (ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كىسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط ولأن هؤلاء قدوة أعلام فى علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا على المصريين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين).[82]

كما نبه على هذه الظاهرة أيضا ابن النديم في: الفهرست، حيث ذكر رجال هذا الاتجاه تحت عنوان (أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين)، ثم ذكر أربعين عالما ترجم لهم، وذكر مؤلفاتهم[83]، أولهم اىن

---

[81]- ضحى الإسلام 398/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 221/2

[82]- الإيضاح في علل النحو 79.

[83]- الفهرست 121-130.

قتيبة الدينوري (ت 270 هـ)، وآخرهم على ابن الحسن الهنائي الملقب بـ (كراع النمل) (ت في حدود 307 هـ)[84]، وعبد الله بن جعفر الملقب بالدروسى.

ومن النحاة الذين نسب إليهم الجمع والخلط أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ن 299 هـ)، فقد قال عنه أبو سعيد السيرافي (ت 379 هـ)، وكان ابن كىسان يخلط المذهبين[85]. وقال عنه أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت 379 هـ) (وكان بصرية كوفية يحفظ القولين ويعرف المذهبين)[86]. وقال عنه أبو الحسن على بن يوسف القفطي (ت 624 هـ) (ومزج النحوين، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته وأطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الأخر).[87]

كما نسب الخلط أيضا إلى أبي بكر الخياط، واسمه محمد بن أحمد بن منصور، أو أحمد بن محمد بن منصور (ت 320 هـ)[88]، وأبي بكر بن شقير، وأسم، أحمد، أو محمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شفير (ت 317 هـ).[89] قال السيرافي: (وفي طبقتهما (يقصد ابن السراج ومبرمان) ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبوبكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط).[90]

وقد نسب القفطي الخلط إلى أبي موسى الحامض، سلىمان بن أحمد (ت 305 هـ)، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 296 هـ). قال عن الأول:

---

[84]- أنظر لترجمته بغية الوعاة 158/2، إنباء الرواة 240/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 274/2-275.

[85]- أخبار النحويين البصريين ص 113.

[86]- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 113.

[87]- إنباه الرواة 58/3.

[88]- أنظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص117، وإنباء الرواة 164/1 و54/3، ونزهة الألباء 320.

[89]- أنظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص116، وبغية الوعاة 302/1، وإنباء الرواة 69/1-70 و135/2 و151/3.

[90]- أخبار النحويين البصريين ص 114.

(وكان قد أخذ عن البصريين وخلط النحوين).[91]وقال عن الثاني: (وكان يغالي في مذهب البصريين إلا أنه خلط المذهبين).[92]

وقد وجد من هؤلاء النحاة وغيرهم من التزم نسق البصريين في القياس والتعليل والتقسيم والتعمق وتقعيد القواعد في النحو والصرف. كما وجد من التزم نسق الكوفيين في التقعيد والقياس وبناء الأصول.

وكان الميلون إلى الكوفيين في أول الأمر أكثر من المبالين إلى البصريين؛ لأن الكوفيين كانت لهم الغلبة على بغداد في أول الأمر. ولكن بعد أن هدأت العصبية والتنافس بين الفريقين رجحت كفة البصريين على الكوفيين عند المتأخرين، فكان لهم موقف من الكوفيين.

فمن النحاة الذين كان لهم ميل إلى المذهب البصري:

1- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ).

فقد صنفه الزبيدي مع البصريين، وجعله في الطبقة العاشرة من طبقاتهم[93].

وصنفه ابن النديم مع الجماعة الذين خلطوا المذهبين[94]وقال عنه القفطى: (وكانت طريقته في النحو متوسطة).[95]

والصحيح أن الزجاجي من الذين يميلون كثيرة إلى البصريين، فهو يسميهم (أصحابنا البصريين)، و (أصحابنا)[96]، وقد عده الدكتور شوقى ضيف استهلاك لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية.[97]

---

[91]- إنباه الرواة 22/2.

[92]- إنباه الرواة 147/2.

[93]- طبقات النحويين واللغويين ص119.

[94]- الفهرست 123.

[95]- إنباه الرواة 160/2.

[96]- الأشباه والنظائر 146/2، طبعة حيدر آباد.

[97]- المدارس النحوية ص 201.

2- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت 377 هـ). وقد وضعه الزبيدي مع نحاة البصرة، وترجم له في الطبقة العاشرة من طبقاتهم[98]، كما ترجم له ابن النديم مع البصريين أيضا.[99]

وقد أخذ بهذا التصنيف بعض المحدثين[100]، على حين عده عبد الحميد حسن والدكتور شوقي ضيف من البغداديين.[101]والحق أن أبا على الفارسي يحيط بأراء المدرستين ويختار منهما ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه الميل إلى المذهب البصري، والأخذ به في كثير من الأحيان.[102]

ومباحثه على أصول هذا المذهب.[103] فكثيرا ما يستعمل التعبير (أصحابنا)، وهو يعني البصريين،[104] ويرد على الكوفيين بنحو قوله: (ومما يدعيه الكوفيون).[105]

وقد صنفه ابن النديم مع النحاة الذين خلطوا المذهبين،[106] وأخذ بهذا الرأي كل من الدكتور شوقى ضيف،[107] وبروكلمان[108]. وصفه الشيخ محمد الطنطاوي ضمن مجموعة من علماء العراق وفارس[109]وجعله طه الراوي وأحمد أمين صاحب مدرسة مستقلة في النحو هو وأستاذه أبو على الفارسى.[110]

---

[98]- طبقات النحويين واللغويين ص 120.

[99]- الفهرست 100.

[100]- انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 190/2 وأبو علي الفارسي، د.شلبي ص105-108.

[101]- انظر القواعد النحوية، عبد الحميد حسن ص 105 ، والمدارس النحوية من 255 .

[102]- مقدمة الإيضاح العضدي للدكتور حسن شاذلى فرهود.

[103]- انظر ابن جني النحوي، د . فاضل السامرائى ، دار نهضة مصر، ط 1 ص 129

[104]- الخصائص ص 188/1-137، وسر صناعة الإعراب 63/1و 85 و 117 145 و 150.

[105]- الخصائص 462/2.

[106]- الفهرست ص 120.

[107]- المدارس النحوية ص 267.

[108]- تاريخ الأدب العربي 264/2.

[109]- نشأة النحو ص 99.

[110]- ضحى الإسلام 185/1، ومجلة المجمع العلمي بدمشق م 3 ج 4 ص 615.

ومن النحاة الذين مالوا إلى البصريين أبو بكر محمد بن السرى السراج (ت 316 هـ)، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368 هـ)[111]، وأبو الحسن على بن عيسى الرمانى (ت 384 هـ)، وابن درسنويه، عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 347 هـ).

ومن النحاة الذين غلبت عليهم النزعة الكوفية أبو موسى الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد (ت 305 هـ)، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ).[112]

ومن النحاة الذين جمعوا النزعتين دون تعصب لأحدهما أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 296 هـ)، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299 هـ)، وأبو الحسن على بن سليمان بن الفضل، الأخفش الصغير (ت 315 هـ)[113] أبو بكر بن شقير (ت 317 هـ)، وأبوبكر الخياط (ت 320 هـ)، إبراهيم بن محمد بن عرفة، الملقب بنفطويه (ت 323 هـ).

ومن النحاة المتأخرين أبو الحسن على بن عيسى بن الفرج الربعي (ت 420 هـ)، وأبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد العلوي المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ)، وأبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، وكمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الأنباري (ت 577

---

[111]- أنظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 119 و185 وإنباء الرواة 1/348-350 وبغية الوعاة 1/507 - 509 والاعلام 195-196، وانظر مقدمة المحقق لأخبار النحويين من البصريين 7-21.

[112]- انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 153 - 154، وإنباه الرواة 3/201-208، وغاية النهاية في طبقات القراء 2/230- 232 وطبقات الحفاظ للسيوطى ص 350 - 351، وبغية الوعاة 1/212- 214.

[113]- انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص 115 - 116، وإنباه الرواة 2/276-278، ووفيات الأعيان 3/301-303.

هـ)[114]وأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616 هـ)،[115] وموفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش (ت 143 هـ).[116]

ثانيا – التوسع في القياس:

بعد أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أصحاب مدرسة جديدة في القياس ، حيث جعلا له قواعد ثابتة ومعالم محددة ، وعدوه منهجا رئيسا نستمد منه القواعد النحوية ، وحكموه في لغات العرب ، فبدأت الصنعة والعقل يدخلان أقيسة النحاة ، حتى وجد عندهم ما يسمى بالقياس المعنوي، أو الصناعي، فكان أساسه عندهم المشابهة المعنوية والمشابهة اللفظية، حتى إن ابن جني في القرن الرابع قد عقد بابا في مقاييس العربية يذكر فيه أنها ضربان: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، ثم بين أن أقواهما هو القياس المعنوي الصناعي، حيث يقول: (الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ماجاء به خيرا منه ؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).[117]

وإن في قول شيخه أبي على الفارسي وأخطئ في خمسين مسألة ما به الرواية، ولا أخطئ في مسألة واحدة قياسية[118]، ليعبر عن حقيقة منهج هذا الجيل من النحاة، ويغمز في جانب منهج الرواية، بل هو بهدم منهجا، ويقيم آخر.

ويدل على اتساع أبي على الفارسي في القياس ما قاله تلميذه ابن جني حيث ذكر أنه وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان المازنى قال (لو شاء شاعر أو ساجع أو

---

[114]– انظر لترجمته سير أعلام النبلاء، 116/21 –118، ووفيات الأعيان 139/3– 140، وإنباه الرواة 169/2– 171، وبغية الوعاة 86/2– 88.

[115]– انظر لترجمته إنباه الرواة 116/2– 118، وبغية الوعاة 38/2– 40.

[116]– انظر لترجمته بغية الوعاة 351/2– 352، وسير أعلام النبلاء 144/23– 147، وإنباه الرواة 45/4– 50.

[117]– الخصائص 357/1– 412.

[118]– المصدر نفسه 18/2، وانظر معجم الآدباء 253/7.

متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما، وفعلا، وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرجج أكرم من دخلل، وضرىب زىد عمرا، ومررت برجل ضرىب، وكرمم، ونحو ذلك، قلت له افترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، ولكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم).[119]

حتى قال عند ابن جني أيضا: (ولله هو وعليه رحمنه فما كان أقوى قياسها! وأشد بهذا العلم اللطيف أنفاسه! فكأنه إنما كان مخلوقا له ...).[120]

فكان هم هذه الطائفة من القياسيين هو البحث عن قوانين القياس دون البحث في موردها من أمثلة اللغة، فقد جعلوه منهجا للبحث، فوصل بهم الأمر أنه مما اتفق على الإجماع عليه، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة.[121]

ويظهر أن سبب لجوء النحاة المتأخرين إلى هذا القياس هو عدم توافر عنصر المشافهة في أخذ اللغة بعد ما فسدت الأساليب على عكس ما توافر للعلماء الأوائل.

ثالثا – التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي:

برز عند هذا الجيل من النحاة التوصل إلى بعض الأفكار الجديدة في الدرس النحوي واللغوي، وفي اختراع علم أصول النحو واستكمال الدراسات الضوئية. كما برزت بعض الدراسات اللغوية التي تتناول أصل اللغة ووضعها وروايتها، وما يقبل منها وما يرد.

كما برزت عند هذا الجيل بعض المؤلفات التي تتناول الموضوعات اللغوية الدقيقة. ويظهر ذلك جليا في مؤلفات ابن جنى كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازنى.

---

[119]– الخصائص 358/1 –359.

[120]– المصدر نفسه 276/1– 277.

[121]– الإنصاف 609/2.

نقد أطلق ابن جنى عقله في النظر في المادة النحوية، حتى استطاع أن يستخلص القواعد العامة للنحو واللغة متجاوزا الحدود التي رسمها القدماء، وقد ساعده على ذلك ثقافة واسعة، وذهن يقظ، ونظرة لماحة، وقدرة نادرة على التحليل والتركيب، وعلى تقليب المسألة الواحدة على وجوهها المختلفة متحررة من التقليد والتبعية، حيث يقول: (وإياك والحنبلية بحنا، فإنها خلق ذميم ومطعم على علاته وخيم).[122] ومثله قوله: (وكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خلىل نفسه، وأبا عمرو فكره)[123]، وقوله: (للإنسان أن برجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس مالم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع).[124]

ولكنه نبه على أن باب الاجتهاد لا يكون لكل أحد، وإنما ينبغي لمن يطرق باب الاجتهاد في النحو أن يتفهم النحو إتقانه، ويثبته عرفانا، ولا يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره، وإذا توصل إلى شيء جديد فلا بد أن يقدمه للناس في تواضع غير منتقص الأقدمين حقهم.[125]

رابعا – العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة:

فقد توصلوا إلى قواعد لا تمت إلى المذهبين تولدت من اجتهاداتهم قياسا وسماعة، وذلك ناتج عن أن سلائق أهل البادية ظلت سليمة إلى أواخر القرن الرابع الهجري على القول الصحيح.

ومن هذه القواعد والأحكام التي تنسب إلى (البغداديين)، في الكتب المتأخرة – وقد بينا أن هذا المصطلح في الكتب المتأخرة يعنى رجال هذه المرحلة – ومن هذه القواعد:

---

[122]– الخصائص 25/1.

[123]– المصدر نفسه 190/1.

[124]– المصدر نفسه 189/1.

[125]– المصدر نفسه 190/1.

1- جواز تذكير العدد مع الحدود الجميع على اعتبار لفظ الجميع نحو ثلاثة سجلات، وثلاثة حمامات.[126]

2 - زيادة (ونى) وجعلها من أخوات (كان)، نحوا (ونى زيد قائما).[127]

3- عدوا من حروف العطف وليس، الذي يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى[128]، واحتجوا له بقول الشاعر:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتي ليس الجمل[129]

4- مجيئ الحال معرفة، فيجوز عندهم: جاء زيد الراكب.[130]

إلى غير ذلك من القواعد التي توصلوا إليها، والتي أشار إليها السيوطي في الهمع. علما بأن بعض هذه المسائل التي نسبت في هذه المصادر إلى البغداديين، في مقابل البصريين والكوفيين قد نسبت إلى الكوفيين، أو إلى بعض أئمتهم، ولعل ذلك بسبب أنه كان يراد بالبغداديين في العصور الأولى الكوفيون، فاختلط المفهومان. كما أنه يحتمل أن يكون من باب التساهل في نسبة الرأي لدى المؤلفين، حيث قد يتسرع بعضهم إلى نسبة الرأي إلى الكوفيين لمخالفته الرأي البصري.

---

[126]- همع الهوامع 119/2 .

[127]- المصدر نفسه 190/1.

[128]- التصريح على التوضيح 135/2.

[129]- الشاهد للبيد فى ديوانه ص 179، وانظر الكتاب 370/1، وشرح التصريح 135/2، والأصول في النحو 286/1 و301 ، والصاحبى 266 ، واللسان 211/6، مادة (ليس) ، والرواية في بعض المصادر (غير الجمل).

[130]- همع الهوامع 239/1.

مدارس النحو الحديثة:

محاولات حديثة في الإصلاح النحوي

جرت في عصرنا الحاضر محاولات الإصلاح النحو قام بها عدد من الباحثين، وقد انطلقوا – فيما يبدو – من أحد أسباب ثلاثة أو منها مجتمعة:

1) ظهور آراء ابن مضاء القرطبي بعد أن نشر شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة عام 1948م.

2) الاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب وما فيها من نظرىات منظمة المناهج.

3) استغلاق في الدرس النحوي وتعقد مباحثه ونفور الدارسين منه.

وقد كانت هذه المحاولات على نمطين:

الأول: يبدي إحساسه بمصاعب الدرس النحوي وعسر مأخذه على الدارسين لإغراقه بالأساليب المعقدة مع دعوة للتيسير في المناهج وتقديم مقترحات في ذلك لا تقدم منهجا واضحة، ولا تعدو كونها مقولات عامة في المنهج المقترح، من ذلك مقالتان للأستاذ طه الراوي عن تىسىر العربية على المتعلمين يدعو فيها إلى تشذيب مناهج تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية وأن يقتصر في الصرف والنحو على ذكر ما تقتضيه الضرورة، وأن يكثر من التمرينات، وإن ترتب القواعد ترتيبا منطقية من الأسهل إلى الأصعب وأن يتجنب المؤلفون ذكر التعريفات ذات القيود المتراكمة والاحترازات المتراصة[131] وما يدخل في هذا الباب مقترحات نشرت هنا وهناك تناول بعضا من موضوعات النحو أكثرها يدخل في باب الأخذ بتوجيهات كوفية أو بصرية يرى مقترحوها فيها مأخذ سهلا على

[131]– طه الراوي، تيسير العربية على المتعلمين، مجلة عالم الغد، العدد 2، 16 كانون الأول 1944، والعدد 03، كانون الثاني 1945.

الدارسين. ومنها مقترحات الأستاذ شاكر الجودي ورد الأستاذ إبراهيم السامرائي على تلك المقترحات.[132]

ومن المحاولات البارزة في هذا الشأن مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية في مصر والتي أصدرت عام 1957 بكتاب «الاتجاهات الحديثة في النحو وهي مجموعة بحوث ناقشت جملة مسائل النحو وقدمت فيها مجموعة من الاقتراحات النافعة لتيسير النحو يمكن إجمال خطوطها الرئيسية بما يأتي:[133]

1) الاهتمام أولا بتعليم الأسلوب، فالأسبقية في اللغة للتعبير والإدراك الكلي لا للتفاصيل والأجزاء.

2) تصحيح طريقة الكتابة والاهتمام بالغة الدارسين وتيسير النحو.

3) اعتماد نحو القراءات باستخلاص مسائل النحو من غضون القراءات المختلفة.

4) إلغاء بعض موضوعات أو أجزاء من موضوعات لا يحتاج إليها التلاميذ في تقويم ألسنتهم، ومن أمثلة ذلك المبنيات بجميع أنواعها، لأنها ينطقها التلميذ نطقا صحيحا.

5) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل لأنه لا أثر له في سلامة النطق ولا في إفهام المعني.

6) التخفف من عمل الأدوات على النحو الذي قرره النحاة واختلفوا فيه.

7) إلغاء القول بالعلامات الأصلية والفرعية في الإعراب وعد علامات الإعراب كلها أصلية.

8) القول بالتكملة لكل ما يذكر في الكلام وليس ركنا أساسا في الجملة وهي منصوبة دائما ما لم تكن مضافا إليها أو مسبوقة بحرف الجر.

---

[132]– مجلة المعلم الجديد، الجزء الرابع، السنة التاسعة، 1945، ص72–74.

[133]– الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة محاضرات، دار المعارف، مصر، 1957.

9) الأساليب تدرس أسلوبية من غير تعرض لتفاصيل إعرابية ومنها صيغ التعجب والإغراء والتحذير والمدح والذم وما إليها.

10) الأخذ بتحليل الجملة على وفق المسند والمسند إليه وإعفاء التلاميذ من تقدير الضمير المستتر وإعرابه.

وعلى الرغم مما في هذه الأبحاث من أفكار مفيدة تبقى أشتاتا مجمعة لا تقدم منهجا كام لدراسة النحو، ولكن لا يمكن نكران قيمتها التربوية.

إحياء النحو:

من المؤلفات المهمة الجديرة بالعناية والتأمل «إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى. فمن ينظر فيه نظرة الفاحص المتجرد، يرى فيه جهدة وفيرة وذهنا حادا يحاول أن يجمع الأشياء ويفحصها لك يستخلص ما بينها من علامات. وإحياء النحو أول محاولة جادة وواسعة بعد عمل ابن مضاء – تتناول أصول النحو وتحاول أن تجد وسيلة جديدة الإقامة القواعد ودراسة مباني الكلام العربي. ولم يكن «الرد على النحاة» غريبة عن «إحياء النحو». ففي الثاني كثير من معالم الأول «بل إن أهم نظرتين في كتاب (الرد على النحاة) هما الدعوة إلى إلغاء العامل، والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث موجودتان في إحياء النحو وعليهما بني الأستاذ إبراهيم كتابه، وكانتا محور بحثه».[134]

ولعلنا قبل أن ننظر فيما ذكر الأستاذ إبراهيم من أهداف وراء تأليف هذا الكتاب، ينبغي لنا أن ننظر إلى طبيعة إحياء النحو التي يراها طه حسين في تقديمه الكتاب، قال: «إحياء النحو على وجهين: أحدهما: أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب.

[134]– طه عبد الحميد، دراسات في النحو، مكتبة سعيد رأفت، عين الشمس، مصر، 1971، ص72.

والآخر: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه[135]. إذن فالجدال في الأصول والفروع موجود بين أهداف الإحياء، وهو أمر لو طرح جانبا لكان أفضل.

يحدد الأستاذ إبراهيم مصطفى هدفا تعليمية من البحث يرمي إلى تغىىر منهج البحث النحوي للغة العربية، ورفع إصر هذا النحو عن المتعلمين وإبدالهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها[136]، وهو هدف جليل وغاية طيبة لا يتصدى إليها إلا العلماء ومحاولة كهذه لا بد أن تخطئ وتصيب لأن العمل كبير وواسع وشعابه مسالكها وعرة، ولكن للرائد فضل وأي فضل؟

من المسائل الأساس التي رأى أن النحاة قصروا فيها هي مسألة علامات الإعراب «فقل أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ولكن هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهة من الإعراب. فلو أن حركات الإعراب كانت دوال على شيء الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى، يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة، ولا كان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة، وزواله بتلك السرعة».[137]

أول ما يتبادر إلى الذهن من طريقة صياغة العبارة. أن المؤلف لا يقر بدلالة الإعراب. غير أننا لابد أن نستبعد هذا لأنه بنى عمله على أساس دلالة هذه

---

[135]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959، ص: س

[136]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: آ.

[137]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ز.

العلامات على المعاني فلا بد إذن من حمل ما قال على قصور عبارته في إيصال الفكرة التي أرادها والتي هي أن النحاة لم يهتموا بدلالة الحركات على المعاني ولو أنهم فعلوا ذلك لتحقق أمران:

1 – قلة الخلاف بين النحاة لأن معنى الإعراب سيكون الحكم.

2 – يحصل للمتكلم دليل يعينه في تأدية كلامه على وجه من الإعراب.

ولنا أن نتبين بعد هذا وجه الدقة في هذا الكلام من عدمه بالرجوع إلى ما عمله النحاة في هذا الباب وقد مر ذكره إلا أننا سنشير إليه إشارة سريعة. للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء معروفة.

1 – الحركة أثر يجلبه العامل وهو مذهب جمهور النحاة.

2 – الحركة من صنع المتكلم ولا دخل للعامل فيها وهو رأي ابن جني.

3 – الحركات ليست دوال على معان وإنما يؤتى بها للتخفيف وتسهيل النطق وهو رأي تفرد به قطرب وشايعه من المحدثين إبراهيم أنيس وعبد الرحمن السيد.

صحيح أن النحاة لم يفردوا مبحث خاصة لدلالة الحركات على المعاني غير أن هذا المفهوم ورد في أعمالهم وبين ثناياها تصريحا أو من خلال معالجتهم موضوعات النحو. إن أصحاب المذهب الأول لم ينكروا دلالة الحركات على المعنى لأنهم قالوا بأثر العامل، لأن العامل مقتضي وهذا المقتضى هو الحالة التي تتطلب الحركة أو المعنى الذي يبتغي حركة معينة، فإذا بني الفعل على الاسم فهو عامل فيه والاسم فاعل له ومقتضاه الرفع والضمة علامة هذا المقتضي. أما الرأي الثاني الذي قال به ابن جني فليس فيه ما ينفي دلالة الحركات على المعاني لأنه أراد أن ينفي أنها من صنع العامل وأن هذا العامل قوة فاعلة كالقوة المادية ولكنه لم ينف أن المتكلم يريد بها وجها للدلالة على المعنى.

أما الرأي الثالث فقد ظل وحيدة وسبق أن بينا بطلانه ولا حاجة بنا إلى مناقشته مرة أخرى.

ولنا أن نعود إلى ما يبين دلالة الحركات على المعاني من أقوال النحاة وأفعالهم. ونقتصر هنا على نماذج من ذلك نحسبها تفي بالغرض.

يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء».[138] فقد جمع سيبويه بهذا الكلام المسند والمسند إليه ومثل لحركتهما وليس من الصعوبة بعد ذلك أن نتبين أن الضمة هي علم الإسناد، وأن كل مسند إليه مرفوع وهو واحد من اكتشافات الأستاذ إبراهيم مصطفى أقول: «هذا ليس من اكتشافاته إذ قال به النحاة راجع شرح الكافية للرضي وهمع الهوامع وغيره من الكتب المطولة تجد أنهم نصوا على أن الرفع للضمة (يعني للمسند والمسند إليه) والجر الإضافة والنصب للفضلات». غير أن سيبويه يتحرز فيورد ما بعده من الإسناد وحركته ليست كذلك فيقول: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء مادام ما ذكرت لك، إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق. إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا. أو قلت: كان عبد الله منطلقة أو مررت بعبد الله منطلقة فالابتداء أول»[139]. فتحرز سيبويه مما يحمل معنى الإسناد وليس بمرفوع كما لم يتحرز صاحب «إحياء النحو، واضطر لتكلف التعليل كما سيأتي.

---

[138]– سيبوبة، كتاب سيبوبة، ط1، المطبعة الاميرية ببولاق، مصر، 1316هـ، ص7/1.

[139]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.س.ن، ص35/1.

أما النص صراحة على دلالة الحركات على المعاني فنورد من أمثلته قول: «إن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدة أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدة لاستبهم أحدهما من صاحبه»[140]. وقول الزجاجي أن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ولم يكن في ورها وأبنيتها أدلة على المعاني، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير»[141]. وقد نقله الأستاذ مصطفى في كتابه ألا يمكن أن نلمح في كلام الزجاجي أن الضمة علم الإسناد والفتحة علم المفعولية والكسرة علم الإضافة مثلا، أحسب أنه ليس بمتعذر هذا. ولعل من الغريب أن يبني الأستاذ مصطفى نظريته على القول بدلالة الحركات على المعاني في كلام العرب ثم يذكر أنهم قد لا يلتزمونها إذا أمن اللبس كقراءة من قرأ قوله تعالى آية 37 من البقرة: ﴿**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ**﴾[142]وقد تنبه النحاة أيضا إلى دلالة الحركة على توجيه المعنى الخفي داخل الكلام ففسروا على الخلاف نصب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو[143]، أو لأنه لا يشترك في المعنى مع ما قبله.[144]

غير أن الحقيقة التي نقر بها مع الأستاذ أنهم لم يولوا الموضوع عناية خاصة ولم يجمعوا أشتاته فكان في بحوثهم إشارات متفرقة لا تبين منهجا واضح المعالم، على أننا لا نتفق معه في أن خلافاتهم كانت من أثر هذا، لأن أكثر ما جرى عليه

---

[140]– أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق: د.مازن المبارك، مكتب دار العروبة بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1959، وطبعة دار النفائس، 1972، ص59.

[141]– المصدر نفسه، ص60.

[142]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص49.

[143]– سيبوبة، كتاب سيبوبة، ص1/274–275.

[144]– أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1955، مسالة 29، 30.

الخلاف كان في التعليل والقياس وتحديد العامل ما هو، وقد يتغير الحكم النحوي بتقدير عامل آخر مغاير للأول في معناه وليس في ذلك ما ينقض دلالة الحركة على المعنى.

والذي يهمنا في مذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى، الفصل الذي عقده لمعاني الإعراب والفصول اللاحقة من تنفيذاته، التي تدور حول مسائل ثلاث توصل إليها وهي:[145]

1- الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة مرفوعة.

2 - الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في: كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

3 - الفتحة ليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

وهي في الحق وجهة نظر جديرة بالاهتمام لما فيها من جهد المحاولة للم أشتات النحو ولصدقها على كثير من ظاهره. غير أن لنا عندها وقفة لنتبين مدى اطرادها على مسائل النحو وما إذا كانت تستطيع أن تفسر مظاهر النحو كلها. وقبل هذا لا بد أن نشير إلى أن تشبيه الفتحة عند العرب بسكون العامة أمر يناقض المبدأ الذي بنيت عليه محاولة الأستاذ مصطفى. فسكون العامة لا دليل فيه على المعاني فهو لا يجري في جزء من اللغة وإنما فيها كلها ولهذا لزمت قالبا ثابتا في التعبير تفهم أجزاء الجملة فيها من مواقعها الثابتة في الكلام وليس المنصوبات في العربية كذلك فهي تتقدم وتتأخر ولا ندري ما الذي لم يجعل حركتها دليلا على شيء، ربما لم يعجز الباحث أن يجد لها دلالة تطرد في وجوه ورودها المختلفة، ألم يكن

---

[145]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص50.

بالإمكان أن يقال مثلا: إن الفتحة علم أما تعلق بالمسند والمسند إليه وبين حالة من حالاته؟ ولا نحسب اطراد ذلك أقل من اطراد كون الضمة علما على الإسناد.

ومهما يكن من أمر لنر كيف تستقيم فروض الأستاذ مصطفى لدى التنفيذ.

جعل الباحث أبواب الرفع الثلاثة: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل.[146] وهي المسند إليه في كل الأحوال ونحن نوافقه على ذلك في عموم القاعدة على الكثير مما جاء في كلام العرب لا على اطرادها فيه. وقد تنبه الباحث إلى أسلوبين لا يدخلان في قاعدته ، أحدهما مرفوع وليس بمسند إليه ولا مضاف فكان حقه النصب وهو العلم المفرد المنادى والنكرة المقصودة، وثانيهما مسند إليه ولكنه منصوب وهو اسم إن وأخواتها فيلجأ عندها الباحث إلى حجاج كحجاج النحاة الذين ثار عليهم إن لم يكن أشد إيغالا في العنت والتمحل. يقول : إن المنادي إذا لم يكن مضافا كان المنتظر أن يدخله التنوين، إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو باحدى صفاته ، كيا محمد، ويا رجل، فيحذف التنوين، والعلة في حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معين، ولا يقبل النحاة أن يكون التنوين في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين ولكن لفظهم يشهد به فيقولون: تنون النكرة غير المقصودة، ولا تنون النكرة المقصودة، وهل معنى القصد في النداء إلا أن تكون مريدا إلى معين؟ وكل ما عمله النحاة أنهم فروا من وصف النكرة بالتعيين أو التعريف، وقالوا نكرة مقصودة، ولا نريد أن يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة، فالمنادى المعين أو المصرف يمنع التنوين لتعيينه فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا، نقول: يا غلامي أو يا غلاما، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، فيقال: يا غلام ويا غلام وفي الخلاصة:

---

[146]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص60.

واجعل منادى صح أن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبدىا.

ففروا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم، حيث لا شبهة بياء المتكلم[147].

والمآخذ على هذا الكلام واضحة.

1- لا نتصور أن إجراء الحركات على المعاني كان يتم في ذهن المتكلم على هذه المعادلات الرياضية التي اتسم بها حديث الأستاذ الباحث، وليس ما قاله إلا ضربة من التخيل الذي كان يصطنعه النحاة وعابهم وعبناهم عليه ولكنه رجع إليه للأسباب نفسها وهي محاولة قسر الأساليب اللغوية لتدخل ضمن القاعدة المقترحة.

2 – إن تنوين العلم المفرد المنادى ورد في أشعار العرب بالرفع وبالنصب ومثال الأول قول الشاعر:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومثال الثاني قول الشاعر:

ضربت صدرها إلي وقالت ىا عدا لقد وقتك الأواقي

وما ادعاه النجاة من الضرورة باطل لأنه كان بإمكان الشاعر أن يشبع الضمة أو الفتحة وهو كثير في أشعار العرب.

3- أن ابن مالك في البيت الذي أورده الباحث من الألفية جعل حالة قلب الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ألفة وحذف الألف وإبقاء الفتحة دالة عليها في مثل (عهد) جعلها حالة من بين خمس حالات في مثل هذا الضرب من الكلام، فيجوز أن نقول: إن العرب غىرت ما كثر في كلامها لأجل حالة نادرة كهذه!؟ فهربت من النصب والجر إلى الضم حتى لا يختلط مثل يا علي بيا (عبد).

أحسب أن في مثل هذا الكلام تمحل ما بعده تمحل وما كانت بالباحث الكريم حاجة إلى أن يبحث في العلل ويقيس هذا على الاسم الذي لا ينصرف فقد خافوا أن

---

[147]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص61-62.

يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يكسر غير منون، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة[148] وكان في غنى عن ذلك. ولما اضطر أن يقول على استحياء كما توحي العبارة في نهاية الحديث: فقد رأيت أن هذا الموضع الذي بدا في الأول مخالفة لأصلنا، ناقضة له، قد انتهى بنا درسه إلى أنه مؤيد لرأينا لا معارض له، وكشف عن سر من أسرار العربية في وضع الحركات بحساب وبإيحاء إلى معنى يراد[149] وفعل الباحث في اسم (إن) بما هو شبيه بما تقدم فقد كانت أدلته على الوجه الآتي:

1- ورد اسم (أن) مرفوعة في قوله تعالى ﴿**إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾

2 - ورد منصوبة وعطف عليه بالرفع كقوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾

وقول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

على أساس أن (أنتم) ضمير رفع ولا ندري ما الذي يمكن أن يأتي غيره من الضمائر!؟ فاستدل الباحث بهذين الدليلين على ورود اسم إن مرفوعة في كلام العرب وهو صحيح على ندرته. غير أنه لم يكتف بهذا فسلك طريق التخيل من جديد في تفسير نصب اسم (أن) في الأعم الأغلب من كلام العرب فيركب إلى ذلك مركبة خشنة هو أن (إن) أكثر ما استعملت - ولا سيما في القرآن الكريم - بالضمير «وأن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما فيستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم وهم أحب استعمالا له من

---

[148]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص63.

[149]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص64.

المنفصل»[150]، «وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا[151] وكلامه فيه ثلاثة:

1) احتج بالقليل على الكثير لإقامة القاعدة.

2) أقام حجته في تفسير نصب اسم أن بتخىلات لا تؤدي إلى اليقين،

وهو:

1 – افتراض أن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل وأن الحس اللغوي مال بالعرب إلى وصل الضمير بالأداة، وأنهم استعاضوا عن الضمير المنفصل بالمتصل لأنه أكثر في لسانهم، والمتصل في غير الفعل هو ضمير النصب.

2 – أن العرب توهموا أن الموضع موضع نصب. وإذا جاز لنا أن نستعمل أسلوب الأستاذ الباحث قلنا في عدم تصحيح كلامه:

1) ليس لنا دليل يقيني على الحس اللغوي ولا دليل على أنهم استعاضوا عن المنفصل بالمتصل وما أدرانا أنه استعمل في محله؟

2) أن وصل الضمير بالأدوات غير مطرد في كلام العرب فهم يصلون

فالمتصل بالأدوات ما كان بعد حروف الإضافة مثل: «له، به، منه، إليه».. وأنها لم توصل مع الأدوات التي يكون حقها الرفع بعدها مثل: أدوات الاستفهام وأدوات النفي.

3) لسنا نملك دليلا على الأول في الاستعمال مع أن أهو الاسم أو الضمير ليتوهموا أن الموضع موضع نصب؟ وما دليلنا على أنهم توهموا – وما وجه هذا التوهم، وكيف تم في أذهان العرب.

هذا وغيره من الكلام الذي يمكن أن يقال لا يجعل ما قرره الباحث قاعدة مطردة جامعة، ولا سيما أنه فاته أن يتطرق إلى نمط من الكلام الصحيح يرد فيه المسند

---

[150]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص68.

[151]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص70.

إليه مرة مجرورة ومرة منصوبة في المبتدأ والفاعل، في مثل قولنا: «ما في الدار أحد، وما في الدار من أحد» وقولنا: «ما جاء أحد، وما جاء من أحد». وفي كلام كهذا سيضطر أيضا إلى الظن والتأويل. وقد أنكرنا على النحاة أن يفعلوا ذلك لكي يفسروا الكلام على الخضوع للقاعدة التي يضعونها، وكان الأولى أن يقولوا ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن القاعدة تطرد في كذا، وورد في أبواب محددة ما يخالفها وهذا هو الصحيح والمعول عليه.

أما أن الكسرة علم على الإضافة فليس لنا عليه شيء في الأغلب إلا الشبيه على أن المجرور قد يأتي منصوبا فينتقل من الإضافة إلى المفعولية ويكتسب الحركة التي هي ليست حركة إعراب، ومن أمثلة ذلك: «دخلت إلى الدار، ودخلت الدار، مررت بالديار، ومررت الديار، واختار موسى من قومه سبعين رجلا، واختار موسى قومه سبعين رجلا». وتنبه أيضا إلى أن ما اعتمده من قول النحاة «أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه، إذ أضيف بحرف الجر[152] فيه نظر لأن الإضافة إذا كانت اقتران شيء بشيء فهي بالفاعل أولى لأنها من عمله وجزء منه.

أما ما نادى به من أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[153] فأمر يحتاج إثباته إلى اختبار لجهاز النطق عند العرب الذين سجلت لغتهم وليس ذلك بمستطاع الآن، ومعيار الخفة قال به النحاة من قبل في مواضع متعددة حين لا يجدون مخرجة لتفسير الظاهرة على وفق مقاييسهم العقلية، وكل ما يرد من الحديث عن الخفة هو في حقيقة أمره اختلاف في اللهجات. فكيف نتصور أخذهم بمبدأ الخفة ونرى بعد ذلك عندهم أبنية هي الثقل بعينه من مثل (سؤدد) وأمثالها إذ تتوالى فيها الضمات والحروف المطبقة. وإذا كانت الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة فلماذا لم يجعلوها علما على الإضافة،

---

[152]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص74.

[153]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص75.

وباب الإضافة كما يقول الأستاذ إبراهيم من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام وأسيرها على الألسن حتى في عصرنا الحاضر.[154] وأن إغفال دلالة الحركة على معنى يناقض الأساس الذي بني عليه الباحث منهجه فيبيح لنفسه أن تقول: خرج زيد وعمرو، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع فإذا كان الحديث عن واحد، وكان الثاني من تكملة الحديث، تحول داعي الرفع عنه فنصب وقلت خرج زيد وعمرة. الحق أن للفتحة هنا دلالة واضحة على معنى حدد بها دون غيرها حينما تغير المعنى الذي أراده المتكلم. ففي خرج زيد وعمرو كان كل واحد قد خرج، وفي خرج زيد وعمرا. فمعناه الخروج معا وهو في نسيج الكلام معنى غير ذاك وليس عمرة تكملة للحديث، وإنما هو ركن من أركانه وإلا لما احتيج إليه فيه.

وليس من المنهج هنا أن نناقش آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في جميع ما ذهب، غير أن ما أوردناه من أمثلة أردنا أن نشير به إلى أن محاولات الإصلاح النحوي الحديثة ولا سيما تلك التي تتناول أصول البناء النحوي تقع غالبا فيما وقع النحاة المتقدمون من الحجاج والتأويل انتصارا للقواعد المقررة وهو أمر لا يؤدي إلى نهاية للجدل القائم منذ أكثر من ألف عام. إن التعصب للقاعدة المكتشفة ينبغي ألا يجعلنا ننسى الأسس التي انطلقنا منها فنلجأ إلى المنطق أو إلى الظن والتخيل لنجعلها عامة شاملة وجامعة مانعة كما كان الأقدمون يفعلون، حسبنا أن نصف الظاهرة وحسبنا أن نجمع الكثير المطرد منها في بابه وأن نشير إلى ما جاء على لسان العرب مما يخرج منها. والحق أن ما عمله ابن مضاء، وما قال به الأستاذ إبراهيم مصطفى من آراء مستقاة منه وما ابتدعه هو مباحث لها فضل إثارة الذهن والبحث عن تخليص النحو من مشكلاته، ولعل ما صنعه الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه: النحو العربي / نقد وتوجيه، والنحو العربي / قواعد وتطبيق عملان

[154]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص98.

جلىلان في هذا الشأن الإقامة منطلقات ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وتنفيذها وما ابتدعه الدكتور المخزومي نظرية وعملية على أبواب النحو المختلفة وقد ألممنا بطرف منها في موضع سابق.

وهناك محاولات عديدة في الدعوة إلى الإصلاح توزعت على مقالات في المجالات لا تشكل منطلقا فكريا أو منهجيا، وإنما تعالج جانبا أو تشير إلى الأخذ بمادة معينة من آراء الكوفيين أو غيرهم، ومنها مقالة الأستاذ عبد الحميد حسن «المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير»[155]. ورأيت كتابة بعنوان «خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي الأخفش – الكوفيون» للدكتور عفيف دمشقية. وقال في مقدمته: «لذلك ترانا قصرناها على إبراز أهم الآراء التي شاءها الأخفش والكوفيون معالم جديدة على طريق النحو وبيان مدى جدتها ومبلغ فاعليتها – إيجابا أو سلبا – في تطوير الدرس النحوي، مذكرين بأن هدفنا الأخير كان وسيبقى تسهيل النحو على طلابه»[156]. ولكن جملة الآراء التي وردت فيه لم تكن كذلك وقد كان سيبويه أكثر منه حسا لغوية. ولا عجب فالمؤلف يقول: «وها نحن أولا نسوق طائفة من الاجتهادات الأخفشية مبينين كيف مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد»[157]. فرأينا أن نعرض عن إيراد أمثلة مما فيه أو مناقشتها.

في النحو العربي/ نقد وتوجيه «محاولة الدكتور مهدي المخزومي:

ذكرنا فيما تقدم أن مهدي المخزومي وضع كتابين أولهما في النحو العربي / نقد وتوجيه، وثانيهما: في النحو العربي قواعد وتطبيق. وأستطيع القول: إن محاولة

---

[155]– مجموعة البحوث والمحاضرات، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، مؤتمر الدورة 32 ببغداد 1965.

[156]– عفيف دمشقية، خطى المتعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ط1، دار العلم للملايين، 1980، ص6.

[157]– عفيف دمشقية، خطى المتعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص17.

المخزومي هي أشمل محاولات إصلاح النحو وتمتاز عنها بأنها اعتمدت على التطبيق لاختبار صحتها في أبواب النحو المختلفة بعد أن حاول المخزومي إرساء منهجه على أسس نظرية هي في أغلبها مستمدة من آراء ابن مضاء القرطبي والأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ومن عدد من توجيهات الكوفيين. فقد أنكر المخزومى فكرة العامل النحوي كما فعل ابن مضاء وإبراهيم مصطفى ورأى ما رأي الأخير من أن:

1 – الضمة علامة المسند والمسند إليه وتوابعه.

2 – الكسرة علامة المضاف إليه وتوابعه.

3 – الفتحة علامة لكون الكلمة ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة أيضا.

ونلاحظ في الفقرة الثالثة أن المخزومي وجه قليلا كلام إبراهيم مصطفى الذي رأى أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب وأنها ليست علامة إعراب كما مر بنا. كما احترز بالإشارة إلى أن المنصوبات جزء مهم في الجملة من اصطلاح النحاة أنها «فضلة».

ويرى المخزومي أن الاسم هو المعرب، وأما المبني فهو النعل والإشارة والأداة. ثم يعدد طوائف الألفاظ التي يبني فيها الاسم على حركة واحدة. ويتناول المخزومي مظاهر الإعراب الرفع والخفض والنصب بالطريقة التي تناولها الأستاذ إبراهيم مصطفى كما أشرنا وإذا كانت الضمة علم الإسناد فهي «ليست أثرة لعامل لفظي، ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية».

ويمضي المخزومي في معالجة الموضوعات على هذا النحو بحس لغوي مرهف، غير أن ما يستخدمه من أمثلة يتسم بالبساطة ولا يقدم صورة مختلفة للجملة العربية التي يكون البناء فيها مركبا تركيبات قد يستطيع فيها تيسير التحليل تقديم

قاعدة واضحة وقد يظهر الخلل في عدد من التوجيهات. فقد قال بفعلية اسم الفاعل المنون على رأي الكوفيين. ولكنه يعده خبرة في مثل: بكر قائم. وهو يعده خبرة مرفوعة لأنه عين المبتدأ مثل عمرو أخوك ولا أظن (قائم) تؤدي المطابقة التي في (أخوك) بالنسبة للمبتدأ. فقائم صفة عارضة تكون في (زيد) وفي غيره، وتزول عنه، وليس (أخوك) كذلك. ويمثل للخبر الظرف ويفسر نصبه لأنه لم يكن (عين المبتدأ) وهو تفسير شبيه بما قال به الأقدمون بالنصب على الخلاف. وحين يتحدث عن التوكيد يذكر نوعية اللفظي والمعنوي، ويرى أن ألفاظ التوكيد المعنوي «تتضمن معنى المؤكد، بل تؤدي مثل ما يؤديه التوكيد اللفظي، ولكن لا بلفظ المؤكد، بل بلفظ يتضمن معناه، ويحمل في ثناياه جميع خصائصه، فهو إنما يرفع لأنه هو المسند إليه نفسه، لا لأنه تابع للمسند إليه». ويبدو أن الأمر غير ذلك، لأنك تستطيع أن تحذف المؤكد اللفظي فيبقى الكلام مستقيمة، وتستطيع أن تحذف المؤكد ويبقى الكلام مستقيمة أيضا لأن مؤكده هو لفظه نفسه ولكن المعنوي لا يستقيم له ذلك، ولنأخذ مثلا:

جاء القوم جميعهم. فإذا حذفنا (القوم) تصير الجملة «جاء جميعهم، وهي ليست كالجملة الأولى لأنه لا يعرف حينئذ عمن الحديث بمعنى أن المؤكد المعنوي هو ليس المسند إليه ذاته. وهو لم يمثل للمبتدأ الذي خبره جار ومجرور، مثل: زيد في الدار. فعلى تفسير الحرف (في) بأنه للإضافة، كما هو مذهبه في تفسير الحروف» يكون (زيد) مضافة إلى الدار وفي الإضافة معنى غير الإسناد بطبيعة الحال. ويستدل على أن حروف الجر استعملت واسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة ويمثل لذلك ب: «سافرت من الكوفة إلى البصرة. فكانت (من) و (الي) واسطتين لإضافة (سافرت إلى الكوفة والبصرة، لأن

سافرت ببنائها وهيأتها مما لا يضاف أبدا»[158]. وهو تأويل بعيد لا أراه في متناول فهم السامع لأن السفر في المعنى مضاف إلى فاعله. فإذا لم يكن الأمر كذلك ولم يكن للحرف دلالة على غير الإضافة فماذا نقول في (جئت زيدا) و(جئت إلى زيد) و(جئت به) فالمعنى في الجملتين الأوليين واحد وعلامة الإعراب مختلفة، والجملة الثالثة مختلفة عنهما، وقد يستعمل المخفوض بالإضافة مسندة إليه في مثل قولنا: ما جاءني من أحد».

وفي الحديث عن (النصب) يرى المخزومي ما رآه إبراهيم مصطفى من أن الفتحة ليست علما لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة[159]. وقد ناقشنا ذلك عند الأستاذ إبراهيم مصطفى. ويحمل المخزومي على النحاة الذين يرون أن المنصوبات (فضلة) يمكن الاستغناء عنها إذا لم يكن ذكرها ملزما كقول السيوطي: ويحذف الضمير غير المرفوع، فلا يضمر في الأول لكونه فضلة»[160]. والمقصود ضمير المفعول من الفعل الأول إذا أعمل في باب التنازع. أو قول الأشموني حين يتحدث عن الحال «المراد بالفضلة ما يستغني عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة. كضربي العبد مسيئة، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء[161]

---

[158]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1964، ص77–78.

[159]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص81.

[160]– جلال الدين السيوطي، همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ، ص110/2، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب اللبناني، 1945، ص104/2.

[161]– عيسى البابي الحلبي، حاشية الصبان على شرح الأشموني محمد بن علي الصبان ومعها شواهد الألفية للعيني، دار الإحياء الكتب العربية، ص169/2.

أو قول ابن يعيش: «اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات، لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها».[162]

ونؤيد الدكتور المخزومي في إنكاره عليهم ذلك، لأنه ليس من العقل أن يأتي المتكلم بشيء من الكلام يمكن الاستغناء عنه سواء أكان ملزمة من جهة بناء الجملة كما تصوره النحاة أم لم يكن فقد يكون (الحال) هو عمدة الجملة ولا شيء سواه حين يسأل: «كيف جاء زيد»

فتقول: جاء زيد راكبا، أو راكبا بمفردها. وأحسب أن المفعول به قسيم الفاعل في إسناد الفعل إليهما لأنه لا قيمة لمثل ضرب زيد» إذا أردنا أن نعرف ضرب من. فإذا قلنا: ضرب زيد عمرة» كان الضرب من حيث أنه واقع بين طرفين يتحقق في وجودهما معا بوجود زيد وحده، فالضرب هنا لا يكون ضربة ما لم يكن أثره في عمرو، ولهذا جاز أن يحل المفعول به مكان الفاعل في البناء للمجهول فدعوى القول بالفضلة باطل وقد كانوا في هذا «مدفوعين بما يمليه عليهم عرفانهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول، وهما عمدة القضية وركناها، فإذا سقط أحدهما سقط البناء كله، أما ما عداهما فهو زائد، إن شئت حذفته، وإن شئت استغنيت عنه. وإذا كان حكم القضية في المنطق فلن يصلح أن يكون حكما للجملة، فالجملة أساس التعبير وهي مصدر التفاهم وهي خاضعة لظروف القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب».[163]

ويبحث الدكتور المخزومي في مصدر الاشتقاق فيميل إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق كما ذهب الكوفيون وليس المصدر كما يرى البصريون ويعرض حجاجهما في هذه المسألة ويأخذ عليه أنه لا علاقة له بالطبيعة اللغوية، ويستأنس

---

[162]– موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، مطبعة الطباعة المنيرية، القاهرة، ص74/1.

[163]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص95.

برأي الدكتور ولفنسون. أن أغلب الكلمات يرجع اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف، وهذا الأصل فعل[164] وإن عد المصدر أساسا للاشتقاق في العربية «يجعل أصل الاشتقاق مخالفة لأصله من جميع أخواتها الساميات»[165]. ومذهب ولفنسون لا دليل عليه لأن الأصل الثلاثي لا يعني كون الكلمة فعلا فقد تكون مصدرة على ثلاثة. كما أن الملاحظ أن البنية الفعلية من حيث حركات الصرف أثقل من بنية المصدر، فلا يلزم أن تكون متقدمة عليها، ولعل المصدر والفعل كانا يؤديان وظيفة لغوية واحدة. أما أن الفعل في اللغات السامية الأخرى أصل الاشتقاق فهو مبحث نظري كما في العربية قائم على الظن والتخمين. ولا نريد هنا أن نثبت أيهما الأصل فكل حجاج في مثل هذا خارج عن طبيعة الدرس النحوي، ولكن أردنا أن نقول إن أي تكلف للاستدلال على صحة مثل هذه المباحث معرض للنقض، فلا فائدة من الخوض فيه.

إن ما عمله الدكتور المخزومي في محاولة تيسير النحو عمل جدير بالاهتمام والدراسة ففيه من الفهم اللغوي الشيء الكثير وفيه من اطراد الأبواب ما يؤيد الكثير من مذاهبه إلا أن فيه أمورة قد لا يتحقق لها ذلك وقد ألممنا بطرف منها ونشير إلى أشياء أخر على سبيل التمثيل:

1) أشار إلى أن المعاني الإعرابية تكون في الأسماء. أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة فلا يكون الفعل مسندة إليه ولا مضافا[166]. وتبقى بعد ذلك منا حاجة إلى تفسير تغير الحركات في الفعل المضارع ونعرف أن الفتحة بعد ما تدعى بحروف النصب يخرجه إلى المستقبل وأن الجزم بعد (لم) يخرجه إلى المضي والتجرد عنهما ورفعه بالحاضر

---

[164]– ولفنيسون، تاريخ اللغات السامية، دار العلم، بيروت، لبنان، 1980، ص14.

[165]– ولفنيسون، تاريخ اللغات السامية، ص14.

[166]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص68-69.

فكيف تفسر ذلك أهو بناء أم أنه تغير صوتي، أم أنه تغير لمعنى إعرابي هو الدلالة على الزمن وهل من حقنا أن نقصر المعاني الإعرابية على الاستناد والإضافة وحدهما وغيرهما من المعاني كثير وأبوابها لم تطرد في سائر الكلام؟

2) إن تحليل الجملة على أساس المسند والمسند إليه لا يقدم صورة مكملة لطبيعة تركيب الكلام.

3) إن التقسيمات التي اصطنعها ليست دقيقة الدلالة في بعض مواضعها كان يرى أن (ما) في مثل «أعجبني ما صنعت، أو ما تصنع» أو (أن) في مثل: بلغني أن هؤلاء ظرفاء. «من أدوات الوصل[167]. فيكون: أعجبني: أعجب: فعل ماضي – النون: وقاية، الياء: ضمير المفعول. ما صنعت: ما: أداة وصل. صنع فعل ماض، التاء: ضمير الفاعل.

وفي المثال الثاني: بلغني: بلغ: فعل ماض، النون: وقاية، الياء: ضمير المفعول، أن: أداة وصل، هؤلاء: مسند إليه، مبني على الكسر. ظرفاء: خبر مرفوع بالضمة، وأن (صنعت) و(هؤلاء ظرفاء) قاما مقامي فاعلي (أعجبني) و (بلغني) وأن الأداتين هما الأداة التي استعانت بهما اللغة لجعل الفعل وفاعله، أو المبتدأ والخبر فاعلا مسندة إليه[168]. وهو أمر فيه تكلف كبير في (ما) من السياق اللغوي هي الفاعل وهو اسم موصول بمعنى أعجبني الذي صنعت، ولعل تأويلها هي وما بعدها بمصدر كما يرى النحاة أقرب مأخذا من تأويل الدكتور المخزومي وأيسر.

أما (أن) في المثال الثاني فإنه من سليم القول المحكي أن تقول: بلغني هؤلاء ظرفاء. إذا فكرنا باللغة المحكية وطرق أدائها في التصويت بين السكت والوصل

---

[167]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط1، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1966، ص47.

[168]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص43–44.

في الكلام ولم نعتمد على اللغة المكتوبة وحدها، وعندها لا تكون حاجة لأداة الوصل.

ومثل هذا تحليل جملة «خرجت من البيت»، البيت هنا مضاف إليه، والمضاف هنا هو (خرجت[169]) فتصور الإضافة هنا تصور عقلي أكثر تعقيدا من التحليل النحوي المألوف للجملة.. وهكذا.

4) إن الأمثلة في أغلبها أمثلة بسيطة تحاول أن تكون قريبة من القاعدة وتتجنب، بقدر الإمكان الكلام العربي البليغ بصوره المختلفة بما فيها من حذف وتقديم وتأخير وتركيب، فهي بهذا لا تقدم لنا تصور البر والدة الشركات التي قد تقع عند تحليل جمل من هذا النوع.

فهي تشبه أمثلة النحاة في قصرها واصطناعها. فالمثل النحوي «مع قصره جاف ليس فيه من الناحية الفنية نصيب فلا تجد فيه أية طلاوة أو خيال أو صورة، لأن النحوي لا يريد أن يبتعد ذهن الدارس عن فهم القاعدة النحوية بل هو يشده دائما إليها، فليس المثل عنده أكثر من تكملة لتعريف أو تتمة لقاعدة».[170]

الثورة على نظرية العامل

مدخل:

تعرضت نظرية العامل للنقد قديما وحديثا. أما في العصر القديم فقد ثار عليها ابن مضاء القرطبي، ولم أجد أحدا من القدماء حاول أن يخرج عليها غير ابن مضاء. وأما في العصر الحديث فقد ثار عليها عدد من الباحثين، وحاولوا أن يضعوا نظرية جديدة للنحو العربي، ومن هؤلاء الباحثين: الأستاذ إبراهيم مصطفى[171]

---

[169]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص44.

[170]– هادي الحمداني، الأمثلة النحوية، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، السنة الثالثة 1972، ص103.

[171]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص50.

والدكتور تمام حسان[172] والدكتور مهدي المخزومي[173]، والدكتور شوقي ضيف[174] والدكتور محمد عبد[175] والدكتور فؤاد حناترزي[176] والدكتور أنيس فريحة[177] والأستاذ محمد الكسار.[178]

ومن أهم هؤلاء المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور تمام حسان من مصر. وقد اتخذتهما نموذجا لهؤلاء الباحثين، لأن محاولتيهما، في ما أرى، أقوى المحاولات للثورة على نظرية العامل في العصر الحديث.

محاولة ابن مضاء القرطبي

تتركز ثورة ابن مضاء على العامل في كتابه (الرد على النحاة). وقد حاول فيه أن يلغي نظرية العامل إلغاء تامة، إذ يقول في كتابه المذكور: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في

---

[172]– تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، مصر، 1979، ص189، تمام حسن، اللغة بين المعيارية والوصفية، الشركة المتحدة، دار الثقافة مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1400هـ/1980م، 53.

[173]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الجلبي، ط1، مصر، 1382هـ/1966م، ص66، 228.

[174]– شوقي ضيف، مدخل إلى كتاب الرد على النحاة، بعد مقدمة كتاب الرد على النحاة، دار المعارف، ط2، 1982م، ص48.

[175]– محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1982م، ص269.

[176]– فؤاد حنا ترزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص15.

[177]– أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، 1955م، ص23، 123، وكتاب أنيس فريحة، نظريات في اللغة، سلسلة الألسنة 3، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1973م، ص143.

[178]– محمد الكسار، المفتاح التعريب النحو، المكتب العربي للإعلان، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، 2396هـ/1976م، ص173.

قولنا: ضرب زيد عمرا، أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرب)".[179]

ويرى ابن مضاء أن الذي يحدث علامات الإعراب، إنما هو المتكلم نفسه، واستشهد بما نقله عن ابن جني، وهو قوله "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره".[180]

وعقب ابن مضاء على كلام ابن جني السابق بقوله: "فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره".[181]

وقد اعتمد ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل على الحجج التالية:[182]

1. إن العامل ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله، والعامل النحوي يجب الا ينسب إليه عمل ما، لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه، فلا ينصب (زيد) في قولنا: إن زيدا قائم، إلا بعد انعدام (إن)، أي الانتهاء من نطقها.

2. إن العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

3. تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة، لأنها تدفع النحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، بل هو تام دونها. مثال ذلك:

أ. تقديرهم متعلقات المجرورات نحو: زيد في الدار، إذ يزعم النحويون أن (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، ونحو: رأيت في الدار الهلال في السماء، إذ يعلقون في (السماء) بمحذوف تقديره: كائنا في السماء.

---

[179]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، 1982، ص76.

[180]– ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت، ص109/1 – 110.

[181]– الرد على النحاة، ص77.

[182]– الرد على النحاة، ص78، 79، 87.

ب. تقديرهم العامل في باب الاشتغال نحو: زيدا ضربته، إذ يزعم النحويون أن (زيدا) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (ضربت).

من الواضح أن ابن مضاء كان يسعى إلى تهديم نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي، ولكنه لم يضع أسسا أخرى لنظرية جديدة تحل محلها، ولم يقدم تفسيرا سائغة لاختلاف علامات الإعراب. وكل ما رآه في هذا الشأن، أن المتكلم هو الذي يحدث هذه العلامات، ولكن ابن مضاء لم يبين الأسس التي ينبغي أن يتبعها المتكلم في أثناء ذلك، وكان اللغة شيء لا يقبل النظام أو التفسير.

وإذا كان ابن مضاء قد استشهد بكلام ابن جني السابق – وهو أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم هو للمتكلم – فإن ابن جني اعتمد العوامل النحوية في مؤلفاته كسائر النحاة، فقد قال في كتابه المنصف: "ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكر ورأيت بكرا ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب الاختلاف العامل".[183]

أما اعتراض ابن مضاء على تقديرهم متعلقات المجرورات، فلا مسوغ له، لأن التعليق الذي قال به النحاة، له علاقة وثيقة بالمعنى، وهذه المسالة تشهد لهم بالحذق في هذا الميدان. فثمة ارتباط معنوي وثيق بين الجار والمجرور والعامل المتعلق به، وهو الفعل وشبهه، إذ يأتي المجرور مكملا لمعنى الفعل أو شبهه بواسطة حرف الجر.

قال ابن يعيش: "ليس في الكلام حرف جر إلا وهو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أما اللفظ فقولك: ذهبت إلى بكر، فالحرف الذي هو

---

[183]– ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفي، عبد الله حسين، وزارة المعارف العمومية– إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى 1373هـ/1954م، وانظر أيضا الخصائص 314/1، 276/2–277، ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت 1392هـ/1972م،49، 53، 58.

(إلى) متعلق بالفعل الذي قبله، أما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: زيد في الدار، وتقديره: زيد مستقر في الدار، أو يستقر في الدار، فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء".[184]

والحق أن تقدير العامل المتعلق به، ليس الغرض منه الصناعة اللفظية، فقد كان النحويون يراعون في تقدير العامل أن يكون مناسبة للمعني، ومن الأمثلة[185]على ذلك:

1. قوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي** ﴾ (مريم: 5).

لا يتعلق (من ورائي) بالفعل (خفت) لفساد المعنى، لأن وجود الخوف بعد الموت لا يتصور، والصواب تعلقه ب (الموالي) لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي)[186].

2. وقوله تعالى:﴿**وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ** ۚ﴾ (البقرة: 282).

لا يتعلق (إلى أجله) بالفعل (تكتبوه) لفساد المعنى، لأنه يقتضي استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي مستقرا في الذمة إلى أجله.[187]

---

[184]– ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة، ص9/8.

[185]– انظر أبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1969م، ص2/ 584 – 585.

[186]– انظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت، ص2/ 502، عبد الله بن أحمد النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، منشورات دار الكتاب العربي – بيروت، ص318/2.

[187]– انظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 1403هـ/ 1983م، ص2/ 351.

وأما في ما يتعلق باعتراض ابن مضاء على تقدير النحويين في باب الاشتغال، فإننا نلاحظ أنه لم يبين رأيه في إعراب الاسم المتقدم، نحو قولنا: زيدا ضربته.

محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن للإعراب حركتين فقط، هما الضمة والكسرة.

1. فالضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

2. والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة ما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو: كتاب لمحمد، وكتاب محمد.

وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة.

والإعراب عنده ليس أثرا للعامل الذي قال به النحويون القدماء، بل هو ما يحدثه المتكلم لمعنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.[188]

الا أوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى في ما ذهب إليه، لأن آراءه هذه ليست مطردة، إذ ينقضها كثير من ظواهر العربية، وبيان ذلك في ما يلي:

1. إن اسم (إن) واخواتها مسند إليه، ومع ذلك فهو منصوب، وقد أحس الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا يخالف ما ذهب إليه من أن الضمة علم الإسناد، فراح يدافع عن مذهبه، وأوغل في التأويل والتقدير، حتى زعم أن اسم (إن) حقه الرفع، ولكن العرب "لما أكثروا من اتباع (ان) بالضمير، جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب ايضا".[189]

---

[188]- إحياء النحو، ص50.

[189]- إحياء النحو، ص70.

واستدل على ذلك بشيئين:[190]

أ. قد يعطف على اسم (إن) بالرفع، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (المائدة: 19).

ب. جاء اسم (إن) مرفوعا، كما في الحديث النبوي الشريف: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون".

أقول: إن ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم من أن اسم (إن) حقه الرفع، لكنه تصب في ما بعد، دعوى تفتقر إلى نصوص لغوية صحيحة وكثيرة، لكن الأستاذ كان يبني احكامه على شواهد نادرة، وهذه الشواهد نفسها لا تسعفه ولا تؤيده في ما ذهب إليه.

أما بالنسبة إلى الآية الكريمة، فقد ذهب سيبويه ونحاة البصرة جميعا إلى أن قوله تعالى: (الصابئون) مبتدأ وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز (إن) من اسمها وخبرها. كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك.

أما فائدة التقديم والتأخير، فهي التنبيه على أن الصابئين تاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها، أي خرجوا.[191]

---

[190]– إحياء النحو، ص65.

[191]– انظر سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص2/ 155، الكشاف عن حقائق التنزيل، ص1/631–632، تفسير النسفي، ص1/426، البحر المحيط، ص3/ 531.

وأما بالنسبة إلى الحديث الشريف، فقد وجدت هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم دون كلمة (من)، ونصه في كلا الصحيحين: "إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[192]. وعليه تكون كلمة (أشد) اسم (إن).

وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: "إن من أشد أهل النار عذابا يوم القيامة المصورين"[193]. وعليه تكون كلمة (المصورين) اسم (إن).

وإذا كانت الرواية التي اعتمدها الأستاذ إبراهيم مصطفى صحيحة، فإن اسم (إن) يكون حينئذ ضمير الشأن المحذوف، وهو في محل نصب، والتقدير (إنه)[194]، و (المصورون) خبرها.

وهكذا أرى أنه لا شاهد في الحديث المذكور على رفع اسم (إن)، فقد ورد منصوبة او في محل نصب، وفقا للقواعد التي نص عليها النحاة.

2. ذكر الأستاذ أن الضمة علم الإسناد، وأقول صحيح أن المسند إليه مرفوع في العربية، ولكن هذا ليس بمطرد، فثمة تراكيب يأتي فيها المسند إليه، مجرورا كما في الجملتين التاليتين:

أ. ما في الدار من أحد.

ب. ما جاء من أحد.

---

[192]– انظر محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، ص7/ 215 – باب التصاوير، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1375هـ/1955م، ص3/ 1670 – كتاب اللباس والزينة – رقم الحديث 2109.

وجدير بالذكر أن علماء الحديث نصوا على أن أعلى مراتب الحديث الصحيح هو ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم ... (انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 1/ 122 – 123، ولمحات في أصول الحديث 120).

[193]– أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1389هـ/1969م، ص426/1.

[194]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1999م، ص36/1.

نجد أن كلمة (احد) في كلتا الجملتين مسند إليه، ومع ذلك فقد جاء مجرورا، وهو في الجملة الأولى مبتدأ، وفي الثانية فاعل[195].

3. ذكر الأستاذ أيضا أن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة ما قبلها، وهذا منقوض بظهور الكسرة على غير المضاف والمجرور بحرف، فهي تظهر مثلا على المبتدأ والفاعل، كما رأينا في المثالين السابقين، وتظهر أيضا على المفعول به[196]، نحو: ما رأيت من أحد.

فمن حيث المعنى لا يرتبط (أحد) ب (من)، وإنما يرتبط بالفعل (رأيت)، فهو مفعول به للفعل المذكور، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

4. أما ما ذهب إليه من أن الفتحة ليست حركة إعراب ولا تدل على معنى فبعيد عن الصواب، والحق أنها كغيرها من حركات الإعراب، تنهض بعبء مهم في جلاء المعنى ووضوحه[197]. ويتبين ذلك من خلال مناقشته الأمثلة التالية:

أ.1. نحن العرب نكرم الضيف.

2. نحن العرب نكرم الضيف.

---

[195]– انظر المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ص52/4، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة، بيروت، 1999م، ص2/ 130 – 131، الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ص9/2.

[196]– انظر أوضح المسالك 2/ 130 – 131، شرح التصريح 2/ 9.

[197]– انظر في دلالة الإعراب على المعنى: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت، 1399هـ/1979م، ص69، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق د. مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ/1963م، ص77، 190، 191.

ومع اعتقادي بأن الإعراب يسهم في الدلالة على المعنى، فقد يأتي الإعراب احيانا خلوا من هذه الدلالة، خاضعة خضوعا تاما للعلائق بين الألفاظ في التركيب، كما في الأمثلة السابقة: ما في الدار من أحد، ما جاء من أحد، ما رأيت من أحد.

فـــ (العرب) في الجملة الأولى مرفوعة وهي خبر، و (العرب) في الجملة الثانية منصوبة على الاختصاص، فالفتحة جسدت نغمة صوتية جديدة دلت على معنى آخر ونقلت الكلمة من باب نحوي وهو (الخبر) إلى باب نحوي آخر وهو الاختصاص).

ب. 1. ضرب المجرم موسى

2. ضرب المجرم موسى.

نلاحظ أن (المجرم) في الجملة الأولى مرفوعة، وهي فاعل، ولكنها في الجملة الثانية منصوبة، وهي مفعول به، فالفتحة نقلت الكلمة إلى معنى آخر حين دلت على المفعولية، ولولاها لا لتبس المعنى المراد.

محاولة الدكتور تمام حسان

يرفض الدكتور تمام حسان العامل الذي قال به النحاة، ويرى أنه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعة مثلا فلان العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من أية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص.[198]

ثم يظهر كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وفيه نظرية أراد لها أن تكون بديلا عن نظرية العامل، ويمكن تلخيص هذه النظرية بما يلي:

1. ثمة أنواع ثلاثة من المعاني:

أ. المعنى الوظيفي: ويضم المعاني الصوتية والصرفية والنحوية.

ب. المعنى المعجمي: وهو المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة، كما في المعجم.

ج. المعنى المقامي: وهو معرفة الظروف التي قيل فيها النص، اجتماعية كانت أم طبيعية.

---

[198]– اللغة بين المعيارية والوصفية 53.

والمعنيان: الوظيفي والمعجمي لا يساويان أكثر من المعنى اللفظي للسياق، ويظل السياق بعد ذلك بحاجة إلى المعنى المقامي، فإذا توافرت المعاني الثلاثة المذكورة، وصلنا إلى المعنى الدلالي للنص.[199]

2. إن المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... الخ، تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذه العلاقات قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.[200]

ثم يفصل القول في شأن هذه العلاقات أو القرائن المعنوية:

أ. فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه.

ب. وعلاقة التخصيص هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، هي:

قرينة التعدية وتدل على المفعول به، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه، وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدل على الحال، وقرينة التفسير وتدل على التمييز، وقرينة الإخراج وتدل على الاستثناء، وقرينة المخالفة وتدل على الاختصاص.

ج. قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويدخل في هذه القرينة الجر بالإضافة أو حروف الجر.

---

[199]– اللغة العربية معناها ومبناها 39، 41.

[200]– اللغة العربية معناها ومبناها 178.

د. قرينة التبعية وتدخل فيها التوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

وثمة قرائن لفظية أخرى، وهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والأداة والنغمة.[201]

ويسمي القرائن المعنوية واللفظية قرائن التعليق، ويشير إلى أنه أخذ مصطلح "التعليق" من عبد القاهر الجرجاني، فيقول: "وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان "التعليق". وقصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[202].

3. إن القرائن اللفظية والمعنوية هي التي تدل على المعنى الوظيفي، وتغني في رأيه،

عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة.

فالعامل قاصر عن تحديد المعاني النحوية، لأنه يعنى فقط بتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، والعلامة الإعرابية قرينة لفظية واحدة، لا تسعف وحدها في تفسير المعاني النحوية[203].

4. إذا اتضح المعنى الوظيفي، أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمي.

ويحاول أن يبرهن على ذلك بأن يأتي ببيت من نظمه لا معنى له وهو:

قاص التجين شحاله بتريسه الـــ فاخي فلم يستف بطاسية الـــبرن

ثم يعربه على الوجه التالي:

قاص: فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

---

[201]– اللغة العربية معناها ومبناها 191 – 205.

[202]– اللغة العربية معناها ومبناها 188.

[203]– اللغة العربية معناها ومبناها 231.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

الفاخي: نعت (لتريس) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الفاء: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يستف: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازا تقديره (هو).

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

طاسية: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

البرن: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي.[204]

لا أوافق الدكتور تمام حسان في نظريته هذه، لأنها، في ما رأى، تفتقر إلى الاطراد والدقة، وذلك من الأوجه التالية:

1. لم يقدم الدكتور تمام تفسيرا مقنعا لاختلاف الحركات الإعرابية، سوى أن العرف ربط بين الحركة الإعرابية ومعنى وظيفي خاص، فالفاعل مثلا مرفوع لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع. ولكن هذا التفسير لا يطرد، بل ينقضه

[204]– اللغة العربية معناها ومبناها 182 – 184.

كثير من الظواهر اللغوية، فقد يأتي الفاعل مجرورا، ومثل ذلك يقال أيضا في المبتدأ والمفعول به، كما وضحت ذلك في أثناء مناقشتي لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى.

2. ذكر الدكتور تمام أن العامل النحوي قاصر عن تحديد المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية، لأنه يعني بتفسير الحركات الإعرابية، والحركة الإعرابية بمفردها لا تدل على المعاني النحوية.

أقول: لم يكن الغرض من العامل عند النحويين القدماء تحديد المعاني النحوية، وإنما قالوا به لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، فهو عندهم المنشي الموجد لشيئين اثنين: الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها. وهذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو.[205]

نعم لقد أشار النحويون القدماء إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية[206]، ولكنهم لم يعتقدوا أن هذه الحركات بمفردها هي الدالة على تلك قد يأتي مجرورا[207]، وكانوا أيضا يعرفون كل معنى نحوي ويذكرون أحكامه المميزة.

3. تفتقر بعض القرائن التي ذكرها إلى الدقة، فقرينه المخالفة مثلا لا يمتنع أن يدخل فيها المستثنى الذي وضعه تحت قرينة الإخراج، إذ إن المستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، فإذا قلت: حضر القوم إلا زيدا، فإن ما بعد (إلا) منفي عنه الحضور.

---

[205]– ذكرت ذلك مفصلا في الباب الأول – الفصل الثاني – تعريف العامل.

[206]– الإيضاح في علل النحو 69، الصاحبي في فقه اللغة 77، 190، 191.

[207]– المقتضب 52/4، شرح المفصل 8/ 23– 24، أوضح المسالك 2/ 130– 131، شرح التصريح 2/ 9.

4. ذكر أيضا أنه من الممكن القيام بالإعراب وتحديد المعنى الوظيفي دون معرفة المعنى المعجمي، وذلك بالاعتماد على قرائن التعليق اللفظية والمعنوية. وما ذكره بعيد عن الصواب، لأن الإعراب معناه تحليل الجملة، وإعراب الكلمة يصور علاقتها بغيرها من الكلمات في الجملة، فكيف نفهم هذه العلاقة دون فهم المعنى المعجمي أولا؟!

لقد نص النحاة على أن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبة، وأن الأقدام كثيرا ما تزل عندما يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى[208].

انظر إلى ذلك البيت الذي أعرب ولا معنى له، إنه لم يعرب إلا على أساس من الظن. فقد وقع المعرب في شيء من التناقض عندما أعرب الفاظا لا معنى لها، لأنه بذلك يظن أن لها معاني معجمية، وإلا فكيف يزعم مثلا أن (قاص) فعل ماض، ونحن نعلم أن الفعل يدل على حدث وزمن، فما الحدث والزمن اللذان يدل عليهما (قاص)؟! فإذا لم يصح أنه فعل ماض، لا يصح أيضا أنه مبني على الفتح.

وإذا رجعنا إلى قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها الدكتور تمام لتدل على الإعراب، وجدنا أنها لا تدرك إلا بعد معرفة المعنى المعجمي للكلمات. فإذا قلنا: قام زيد، فلا تدرك علاقة الإسناد بين (قام) و (زيد)، إلا بعد معرفة معنى الكلمتين المذكورتين، ومثل ذلك يقال في سائر القرائن المعنوية.

إن عبد القاهر الجرجاني نفسه، وهو صاحب مصطلح "التعليق"، كان يرى أن هذا التعليق لا يتم إلا بناء على فهم المعني.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله

---

[208]- مغني اللبيب 582/2.

عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك فيجدر بنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمة على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له او بدلا منه"[209]. وأرى أن ما ذكره عبد القاهر الجرجاني لا يتم إلا بمعرفة معاني الكلم المعجمية، وإلا فكيف تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ...؟!

الموازنة بين النحو التقليدي والنحو الحديث

الوصفيون والنحو العربي

كان المنهج الوصفي كما رأينا تحولا في دراسة اللغة، وقد ظل يسعى إلى تغير النحو القديم، بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أن هذا النحو القديم كان مستقر الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إن علماء اللغة المحدثين يضطرون في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة الأوهام» الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، فيكتب بعضهم «عما ليس من علم اللغة» « What linguistics is not» قبل أن يكتب «عنا هو هذا العلم» «What –guistics is lin»[210].

واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم «النحو التقليدي» «traditional grammar» ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود

---

[209]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيحه وطبعه وعلق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1398هـ/1978م، ص44 – 45.

[210]– Crystal, David, What is linguistics? Edward Arnold, London. 1968, pp. 1–25.

أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضا، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوروبية.

والوصفيون يفيضون في شرح جوانب النقص» في النحو التقليدي، ولا يكاد يخلو بحث من هذا الشرح، ونحن نجمل هذه الجوانب فيما يلي:[211]

1- إن الفرق الجوهري بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية ؛ ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى، أولا، ومعنى ذلك أن والقواعد، تتحدد وفقا للدارس نفسه، أي أن هذا النحو يتقدم على اساس «ذاتي» «Subjective»، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثم فإنه يتقدم على منهج موضوعي «Objective»، ويترتب على ذلك أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس «الأشكال اللغوية» باعتبارها «أنماطا» يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات .

2- أن النحو التقليدي يهتم أساسا بمعرفة «العلة»، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائما هو: لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام «بالتعليل» كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما النحو الوصفي فهمه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدي «مفهوما» على وجه العموم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وباتجاهات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

---

[211]- Dinneen: An introduction pp. 160 170.

3- ان النحو التقليدي – باعتماده على المنطق الأرسطي – أخذ «الجملة الخبرية» باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحددت «أقسام الكلام» حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، أما الأنماط الأخرى من الجملة، فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالا «منحرفة» من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيؤكد على ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على مىزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضا في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع إلى كثرة استعمالها، وليس إلى افتراضات سابقة.

4. ان اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي، وهو مبني على اللغة اليونانية، أتي بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوروبية على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة.

5. ان النحو التقليدي لم يميز بين «اللغة المكتوبة» و«اللغة المنطوقة» على حين أن لكل منهما نظاما خاصا قد يختلف اختلافا كبيرا عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على «اللغة المكتوبة»، بل على أنواع معينة منها، وقد ترتب على ذلك أو أنه قدم قواعد اللغة على أساس «معىاري»، وعلى أساس جمالي «تقييمي»، فهذا استعمال «عال»، وذاك «متوسط»، وثالث «قبيح»، وهكذا، وترتب عليه ثانية أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختيار دقيقة، أو لنصوص «موضوعة» لتلائم قواعده، ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه «شاذ» أو «استثنائي»، أو «غير نحوي».

6. ان النحو التقليدي قد خلط ومستويات التحليل اللغوي، خلطة شديدة، بحيث لا يتحدد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح، وإنما هي تتداخل تداخلا يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات.

هذه هي جوانب «النقص» في النحو التقليدي كما يعددها الوصفون، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائدة في مراحل التعليم المختلفة في الغرب، والوصفيون يعترفون بأن النحو القديم قد أثبت أن فيه جوانب «قوة» واضحة؛ منها أنه استطاع أن يستمر هذه القرون الطويلة، وأن الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أساسه، وأنه – باعتباره إنسانية في أصله – يقدم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه. والنحو الوصفي – على أية حال – لم يقدم حتى الآن ونحوا شاملا، يضارع شيئا مما قدمه التقليديون.

وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي، على أنها في أغلبها تكاد تتركز فيما يلي:

1- أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغية في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي «صوريا»، وليس «واقعيا»، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي «كما هو». ولما كان هذا أهم جانب في نقد الوصفين للنحو العربي فإنا نفرد له فصلا خاصة بعد هذا إن شاء الله.

2- أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد العربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب . شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنه لم يوشع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية. وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقررون أن هناك «مستويات» مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية.

وقد ترتب على ذلك أن النحاة القدماء درجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه، فالكلام عنده «جيد بالغ»، أو «عربي»، أو جائز حسن، وهو أحيانا «خبيث يوضع في غير موضعه» أو «قبيح»، أو «ضعيف خبيث».

وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي – تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير، والاحتكام إلى «الضرورة أو إلى الشذوذ»، بل إلى «وضع» نصوص تسند بعض هذه الأحكام.

على أننا ينبغي أن نفهم الأشياء في (سياقها)؛ فقد أشرنا إلى أن النحو – شان العلوم الإسلامية الأخرى – نشأ الفهم النص القرآني الكريم، فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية، والذي هو أيضا (إعجاز) لغوي، ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية – والشعرية منها بخاصة – لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، وفي وضعه في إطاره الصحيح غير أننا قد نلفت إلى أن الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة، وفيه أيضاً نصيب من التجوز. فالنحاة – في الحق – لم يأخذوا كل قواعدهم من «النصوص»، العالية بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع، ولا زلنا نذكر ما قاله البصريون لعلماء

الكوفة: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارىز وباعة الكوامىخ»[212].

3- أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعد لها حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى، وقد كان الاعتماد على «قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم».[213]

وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد آخر الزمان، فحددوا عصر الاستشهاد بأخر العصر الأموي لما نعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزماني قد يكون سببة أيضا في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد «بالحديث» الجواز روايته بالمعنى، ولكثرة الرواة «الأعاجم» بين المحدثين.

ويقرر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحو لا يمثل العربية وإنما يمثل جانبا واحدة منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حددوها مكان وزمانة، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، بل يذهب بعض علمائنا إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدم العربية الصحيحة، فيقول الدكتور محمد كامل حسين: «ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة، مكانة بالجزيرة العربية، أو زمانا ما قبل عصر التدوين

---

[212]- السيوطي: الاقتراح – تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم – مطبعة السعادة القاهرة 1976، ص202.

[213]- السيوطي: المزهر تحقيق محمد أحمد جاد المولى وأخرين – دار إحياء الكتب العربية 111/1.

... ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ . فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به»[214].

والحق أن هذا الجانب يتبع ما أوضحناه في النقطة السابقة؛ ذلك أن القصد إلى «فهم» النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد «مكان» و«زمان» لهذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن «نقاء» اللغة و«فصاحتها»، كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، وقد أبان ابن جني في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر أن «علة امتناع ذلك ما عرض اللغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر».[215]

4- أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة «لمستويات التحليل اللغوي»، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، وقد عرف ابن جني النحو بأنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس

---

[214]- الدكتور محمد كامل حسين : أصول علوم اللغة – مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة السادسة والعشرون (1960/59)، ص145-179.

[215]- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت، ص5/2

من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها؛ به إليها».[216]

والحق أن أختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمرا غريبة في المراحل الباكرة التي تهتم بها في هذا البحث ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني[217]، وظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف[218] الذي أشار فيه إلى وجوب أن يكون الصرف سابقا للدرس النحوي لأن «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدا بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالة المتنقلة»[219]. غير أن اختلاط الصرف بدراسة تراكيب الكلام في الكتب النحوية لا يختلف كثيرا عما يقرره الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم، أو أن «النحو» عند التحويليين – كما سنرى – يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية، لكن ذلك لا يعني – في الحق – اختلاط المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها. إلا أن ذلك كله يلفتنا إلى أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جدا عن

---

[216]– ابن جني: الخصائص 34/1.

[217]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وأخرين – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، 1954.

[218]– ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1954.

[219]– المصدر السابق، ص 4.

العربية، وهذه المادة – وإن تكن في مستوى لغوي وزماني ومكاني معين – تقفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد – في جوهرها – عن كثير مما يقرره الوصفيون.

وقد أشرنا آنفا إلى أن النحو العربي نشأ في مناخ عقلي عام، استمد منه أصول منهجه، وذكرنا أن القراءات القرآنية كانت «نقلا»، محضة، وقد أخذ النحو منها هذا الأصل، وكان ذلك حقيقة أن يقدم النحو العربي جانبة وصفية لا يخطئه التتبع المنصف، ولقد يكون مفيدا أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه على النحو التالي:

1– أن العمل النحوي قد اعتمد على منهج خاص في جمع اللغة، وصحيح أن هذا الجمع كان مقيدا بحدود خاصة. لكنه – في حدوده هذه – كان اتصالا مباشرة بالاستعمال اللغوي، وكتب التراجم تذكر رحلة النحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداة، ولا زلنا نذكر أبا عمرو بن العلاء الذي كانت تشتبه عليه كلمة (فرجة) أهي بفتح الفاء أم بضمها وكان هاربة من الحجاج حتى لقي أعرابيا في الصحراء ينطقها بالفتح (فَرجة) ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو «فيا أدري بأيها كنت أشد فرحا، بقوله (فِرجة) أم بقوله: مات الحجاج[220]». ولا زلنا نذكر كذلك أن الكسائي قد خرج إلى الصحراء، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبرة في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[221].

ولم تقتصر هذه الطريقة على الأئمة الكبار في القرن الثاني بل استمرت في القرنين الثالث والرابع، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاهة واضحة، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري informant، من ذلك

---

[220]– الأنباري: نزهة الألباء – تحقيق أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر ص25.

[221]– السابق 99.

ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبد الله الشجري «وسألته يوما فقلت له: كيف تجمع (دكانا)؟ فقال: دكاكين، قلت فسرحانا؟ قال سراحين قلت: فقرطانا؟ قال قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضا عثامين؟ قال: أيش عثامين؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدأ»[222].

والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي كما ذكرنا، وقد كان أيضا أصلا من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة.

2- أن العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني كان عمة وصفية. ومهما يكن اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النحو، فإن عمله في الضبط قد مهد لتناول النحوي، وهو عمل وصفي محض لأنه قام على الملاحظة المباشرة لقراءة النص، فقد قال لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف»[223]، وهذه صورة تمثل قارئا يقرأ، وكاتبا يلاحظ حركة شفتيه، حتى تكون الرموز وصفة لهذه الحركة. ولا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفتيه من فتح وضم وكسر كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي، وقد كان هذا الأصل الوصفي في وضعها ذا تأثير في دراستها عند أوائل النحاة.

3- أن الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جدا مما قرره النحاة الأوائل من أحكام، فالحق أن ما قرروه لم يكن كله تأويلا أو تقديرا أو تعليلا، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض، وكان ذلك أوضح ما يكون في

---

[222]- ابن جني: الخصائص 242/1.

[223]- ابن النديم، الفهرست، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1398هـ/1978م، ص59 - 60.

الأعمال الأولى التي هي هدف هذا البحث. والمتتبع للكتاب يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

(أ) أنه يقرر مباشرة أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وفي كتابه تتكرر عبارات من نحو: «فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه». أو «فأجره كما أجرته العرب واستحسنته»[224].

(ب) أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسند رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال مقررة استحالة الاستقراء التام للكلام، وكثيرا جدا ما يدور مثل هذا التقرير : «وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربية نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الأخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى»[225].

(ج) أن تحري الاستعمال اللغوي أدى به إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها عناصر[226] في اللغة الموحدة. وفي الكتاب مادة لا بأس بها تتبع الاستعمال اللهجي، ولئن كان سيبويه يرجح لهجة الحجاز في كثير من الأحيان فإنه لا يتردد في أن يقرر أفضلية اللهجات الأخرى حين يرى الاستعمال فيها أكثر في الكلام.

يقول:

«هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه من. اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: من زيدا؟، وإذا قال مررت بزيد، قالوا: من زيد؟ وإذا قال هذا عبد الله، قالوا، من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حلوا قولهم

---

[224]– سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص275/1، 277.

[225]– الكتاب، ص268/1.

[226]– إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، مصر، 1968.

على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشيا؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علا غالبة على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو العلم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسئول، أو توكيدا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. وإذا قال رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد؟ إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيا، والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب»[227].

(د) أن فكرة «القياس»، على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله: «لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس»[228]. أو قوله «فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه ... وأما قول النحويين: قد أعطا هوك وأعطا هوني، فإنما هو شيء قاسوه لما تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا». بل إنه يعارض الخليل ويونسا في تفسيرهما رفع (أي) في «اضرب أيهم أفضل» قائلا: ومن قولها: اضرب أي أفضل، وأما غيرهما فيقول: اضرب أيا أفضل. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم وأجروا أية على القياس. ولو قالت العرب: اضرب أي أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على أمس أمسك»[229].

---

[227]– إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص403/1.

[228]– إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص258/1.

[229]– إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص283/1.

(هـ) أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال، من ذلك ما فسر به «الحذف» في قوله: «ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[230]أو قوله: «وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول لم أق إذا أردت أقل ... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[231]. أو قوله: «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا ... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر. وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء»[232].

4- أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية، وإن كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكي عامة، لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف والتفسير. لكن الملاحظ أنه لم تصلنا كتب نحوية متخصصة تنسب إلى رجال الكوفة الأوائل، وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء (معاني القرآن) وقد كان هذا الاتجاه حقيقة أن يطبع العمل في أغلبه بطابع الوصف ونحن لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضر بن أيهم يقوم، لم لا يقال: لأضر بن أيهم؟ فقال أي هكذا خلقت»[233]. ولسنا نعرف تعبيرا أدل على الوصف المحض من تعبيره «أي هكذا خلقت». وقد استمر هذا الاتجاه حتى لنجده في القرن الرابع عند ابن فارس الذي «يصف»

---

[230]- إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص394/1.

[231]- إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص21/1.

[232]- إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص329/1.

[233]- ابن جني، الخصائص، ص292/2.

أحكام العربية وفقا للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف «ومن سنن العرب كذا وكذا. . »[234].

5- أن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي»، وهو مبدا من مبادئ النحو الوصفي كما رأينا، ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس «الأشكال»، وليس على أساس «المعاني». ولعلنا نشير هنا إلى جملة من مثل «ضارب زيد عمرا»، لنعرف أنهم صنفوا الاسم الأول بأنه فاعل، والاسم الثاني بأنه مفعول به، رغم أنها مشتركان في إحداث الفعل، ولكن تحليل «الأشكال» هو الذي جعلهم يطرحون المعنى عند فهم التراكيب. وقد أصل ابن جني هذا الأصل في غير موضع من كتبه نورد هنا منها ما قاله في باب «الرد على من اعتقد فساد على النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة». يقول:

«اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال.

«وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول. شرب زيد. فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيد، قام، فنصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عجبت من قيام زيد، فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عز وجل ﴿**وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ**﴾، فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله - عز وجل ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾ وما يجري هذا المجرى.

---

[234]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق الدكتور مصطفى الشوكي، بيروت، ص205.

«مثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدا الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال»[235].

وبعد، فهذه أهم الجوانب الوصفية كما رأيناها في أعمال النحاة الأوائل، ولما كان همنا هنا أن نحدد الأصول العامة للمنهج النحوي فإنا قد نلفت إلى أن كل جانب من هذه الجوانب حقيق بالدرس المفصل. ويبقى بعد ذلك ما أشرنا إليه أولا مما أخذه الوصفيون على النحو العربي من تأثر بمنطق أرسطو، وهو ما نفرد له الفصل التالي.

حرصت أن أضع بين يدي القارئ الفصل الثاني بجملته حتى يتاح له أن يتابع تعليقي على جميع أجزائه الأساسية التي أرى في حاجة للكلام عليها.

أقول: أشار المؤلف إلى أن «مصطلح النحو الوصفي» شاع لدى اللغويين الغربيين كما شاع «مصطلح النحو التقليدي» في كتاباتهم ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء.

وهؤلاء حين يتحدثون عن «النحو الوصفي» يشيرون إلى نقص «النحو التقليدي»، فقد يكون تعريفهم بمنهجهم الوصفي هو الإشارة إلى نواحي النقص في النحو التقليدي. أن «النحو التقليدي» يقوم على أساس ذاتي، في حين يقوم «النحو

---

[235]– ابن جني، الخصائص، ص184/1.

الوصفي»، على منهج موضوعي، كما أن الأول يتخذ التعليل من منهجه، وهذا يرجع إلى الفكر الأرسطي.

وأشار إلى أن النحو التقليدي – باعتماده على المنطق الأرسطي – أخذ الجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي ... ومن ثم تحددت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط. أما الأنماط من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالا منحرفة من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيوكد على [كذا] ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع إلى كثرة استعمالها، وليس الى افتراضات سابقة.

أقول: أن الدعوات التي قامت في العربية منذ ربع قرن لنفر من العلماء العرب مصرحة بالنحو الوصفي[236] لا يمكن أن تؤخذ في العربية على نحو ما أراد الوصفيون الغربيون، ذلك أن العربية الفصيحة هي واحدة، وليس في الإمكان أن ننظر معها في الاعراب الدارج العامي لتنوعه وتعدده، وأن الكثير منه قد انحرف في مستواه متجهة إلى لسان دارج قريب من الفصيح. ولو أننا صنعنا شيئا من هذا لكان لنا عشرات من الأنماط العامية لا يمكننا أن نضبط فيها أنظمة واحدة من النحو، مختلفة في أبنيتها، غريبة عن المستوى العام اللغوي الذي يربط العرب عامة.

ومضى المؤلف في عرض جوانب النقص في النحو التقليدي المعتمد على المنطق الأرسطي المبني على اللغة اليونانية. وقد كان هذا سببا في جعل نحو اللغات الأوروبية مبنية على أصول غريبة عنها هي الأصول اليونانية. وان هذا النحو

---

[236]– انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، (ط الأنجلو 1955).

التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، في حين أن لكل منها نظاما خاصا. وقد نشأ من هذا أن أصبحت الأساس في التقويم «معياريا»، مبنية على أساس جمالي، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط»، وثالث «قبيح»...

أقول: وهذا هو النحو القديم في العربية التي ما زلنا نتقبل مقاييسها في الاستعمال العالي والمقبول، وترفض الفصيح. ولعل من ظروف العرب ومن تاريخهم وعلاقتهم بتراثهم ما يجعل الابتعاد عن هذه «المعيارية» أمرا مستحيلا.

ثم إني أتساءل: هل كان للدعوات الغربية للنحو الوصفي الذي يرفض هذه المعيارية من أثر في الدرس التطبيقي، وهل تغيرت الكتب التعليمية في مادة النحو بسبب هذه الدعوات التي ترفض الأنماط المختلفة؟

لم يكن شيء من هذا، وما زال الغربيين نحو يدرسه الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة يأخذ بالاعتبار المستوى الأدبي لكل لغة.

ثم إن النحو القديم مع تمسكه بعربية عرفت في أمكنة توسموا فيها الفصاحة، ومع حصرها في عصور معينة، عرضت لما يخرج عن هذا فدرست اللغات القليلة وضبطت ما دخل في المتوسط والشاذ، وكان من ذلك مستويات، ألم يقرأ بالقراءات الشاذة، وإعطاء هذه القراءات القيمة اللغوية التاريخية التي نستحقها؟[237].

وقد أضاف المؤلف فذكر أن النحو التقليدي، كما صرح بذلك الوصفيون، قد خلط بين «مستويات التحليل اللغوي» بحيث لا يتبين التحليل الصوتي والصرفي والنحوي ...

[237]– انظر: ابن جني، مقدمة كتاب المحتسب.

أقول: إن شيئا من هذا قد كان في النحو القديم، ولكن النحاة في عصور لاحقة فطنوا إلى المنهج فجعلوا للصرف كتبا خاصة، غير أن طائفة من الموضوعات اللغوية بقيت مدرجة مع مادة النحو.

وقد تحول المؤلف إلى المنهج الوصفي في الدرس العربي وأشار إلى أن ذلك قد تم بعد اتصال الأساتذة العرب بالدراسات الغربية.

أقول: من هم هؤلاء الأساتذة العرب، وهل تجاوزوا في دعوتهم للمنهج الوصفي أن أعطوا الدارسين نموذجا لمنهجهم الوصفي يتبين في المستويات التعليمية. ولكنهم دعوا إلى هذا المنهج دون أن يفطنوا إلى ما يعترضهم من درس الأنماط العامية التي لا يمكن أن يصل فيها الدارسون إلى شيء علمي لكثرتها وتعددها.

وأشار المؤلف إلى أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى...

أقول: وقد تبين أهل العلم أن هذه دعوى باطلة، وأن الآثار المنطقية في النحو العربي لا تتصل بمنطق ارسطو، بل انه المنطق اللغوي الذي يتكئ على علم الكلام، وعلى اعتماده على القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد الى إدراك الأحكام

ثم أشار إلى أن النحو العربي قد «قعد» لعربية مخصوصة..

أقول: وقد تكلمنا في هذا وبينا أن للعربية تراثا جعل العرب في عصرهم متصلين به أشد الاتصال، وإن كانت لهم عربية معاصرة تختلف في معجمها عن العربية القديمة.

وقد أشار المؤلف إلى أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعدها حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة...

أقول: أن حرص النحاة العرب على هذا تأتي من حرصهم على أن يكون للنحو العربي قواعد يندرج فيها الكثير وتبتعد عن القليل والشاذ، ولكنهم لم ينسوا هذا القليل وهذا الشاذ، والدراسات القديمة تشهد بذلك.

وكان الدارسين المعاصرين[238] حين عابوا منهج الأوائل في هذا الضبط والتحديد فاتهم أن الأوائل قد خصوا تلك الأنماط التي خرجت عن دائرة التحديد الزماني والمكاني بدرس جاد، ولكنهم ساروا في التحديد ليؤرخوا للغة القرآن.

وقد أشار المؤلف إلى أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة «المستويات التحليل اللغوي». وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا. فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية ...

أقول: هذا صحيح، ولكن طائفة من النحاة بمن فيهم بعض الأوائل قد تنبهوا لهذا فخضوا «الصرف» بكتب، كا خصوا الأصوات بكتب أخرى[239].

وقد تنبه المؤلف إلى هذا فعرض لكتب ابن جني التي ظهر فيها ضرب من الاختصاص العلمي والمنهجي. وكذلك عرض لكتاب «التصريف» للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه «المنصف».

وعرض المؤلف لما يقوله الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم... (ص 29).

أقول: فكيف يتاح للدارسين العرب الذي يبشرون بالمنهج الوصفي أن ينتقدوا النحو القديم لاشتماله على النحو والصرف والأصوات؟

---

[238]– انظر: أصول علوم اللغة للدكتور محمد كامل حسين، وهو بحث في مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية: الدورة السادسة والعشرون (1960/59) ص145–179.

[239]– ان كتب ابن جني خاص بعضها باللغة التي يندرج فيها المستوى الصرفي كالخصائص، وبعضها خاص بالأصوات كسر صناعة الإعراب.

وكيف يقبل الدارسون الأخرون الذين نبذوا المنهج الوصفي، وانخرطوا في سلك التحويليين، الذين قالوا بدرس كل «مستويات الظاهرة اللغوية؟».

وقد استدرك المؤلف فقال: ولكن ذلك لا يعني في الحق اختلاط المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته.

وسنأتي إلى التحويليين لنرى إلى أي حد استطاعوا أن يجدوا معالم منهجهم في النحو العربي.

وقد عرض المؤلف للنحو واعتماده على منهج خاص في جمع اللغة (ص29).

أقول: وكان المؤلف قد جعل ما هو لغوي ويتصل بمتن اللغة، وما هو نحوي شيئا واحدة. وقد أشار الى خبر ابي عمرو بن العلاء الذي اشتبهت عليه كلمة فرجة، أبفتح الفاء أم ضمها، وكان هاربا من الحجاج حتى لقي أعرابيا في الصحراء ينطقها بالفتح ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو: فيا أدري بأيهما كنت أشد فرحة، بقوله: «فرجة» أم بقوله: مات الحجاج ...

إن هذا لا يمكن أن يندرج في كلام خاص بالنحو، وهو يشير الى حذق اللغويين في استقراء مادتهم اللغوية.

ثم أشار الى خبر ابن جني مع أبي عبد الله الشجري، والخبر مذكور (ص30) في جمع «دكان» و«عثمان».

وجملة هذا بعيد عن النحو، وهو يشعرنا إلى أن اللغويين في القرنين الثالث والرابع كانوا أهل جد وعلم.

ومن عجب أن يقر المؤلف فيقول (ص30) آن عمل أبي الأسود في ضبط النص القرآني كان عملا «وصفيا». انظر تتمة الكلام في الصفحة (30).

وعاد يقول: و «المتتبع للكتاب»، يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

وأشار في ذلك إلى أن الذي ذكره سيبويه يجري على كلام العرب، كما أشار إلى ذلك وفق الاستقراء على صعوبته، وضرب أمثلة لهذا الاستقراء (ص 31).

وقال: أن فكرة «القياس» على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة كلام العرب، وضرب أمثلة لذلك، وكيف عارض سيبويه الخليل ويونس في شيء من ذلك (ص 32 و33).

وقال: أن معظم ما توصل إليه سيبويه كان مرده الاستعمال العام (ص33). أقول: وماذا بقي للوصفيين من كلام عابوا فيه النحو القديم؟

وعرض لمدرسة الكوفة وقال: قد عرفت بأنها مدرسة وصفية ... (ص33) ...

أقول: هذا كلام متسرع، ذلك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين خلاف لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأما الأصول فقد تم فيها الاتفاق، وكثيرة ما وجدنا الفراء يؤيد البصريين في نقاط معينة، كما وجدنا الأخفش يؤيد الكوفين في مسائل معينة. وأما إعطاء صفة «الوصفية» فهو زيادة في القول.

وكان المؤلف قد استدرك فقال: «... وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء «معاني القرآن»..

أقول: أراد أن يقول: إن هذا الكتاب يختلط فيه الوصف بالتفسير، وان كان الطابع العام فيه معتمدة على الوصف (ص 33 و34).

واذا كان الكسائي قد قال في مجلس يونس: «أي كذا خلقت»، في قولهم: «الأضر بن أيهم»، فهذا لا يعني أنه «وصفي» فمثل هذا يوجد كثيرا لدى سيبويه الذي قال عنه المؤلف: أنه متتبع لاستعمال العرب.

وقال: «إن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي»، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي (ص 34).

وعرض ما جاء به سيبويه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والافراد والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على اساس والأشكال، وليس على أساس المعاني (ص 34).

أقول: إن هذا يدخل في باب الحمل على اللفظ والمعنى، والعربية تتردد بين الإثنين، قال تعالى: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**﴾. (سورة الحجرات الآية 9)

أقول: أن استعمال الضمائر في الآية يشير إلى أن الحمل على اللفظ والحمل على المعنى من الأساليب الفصيحة القديمة.

وخاتمة في نهاية هذا الفصل نجد فيها المؤلف يعود فيعطي النحو العربي القديم صفة المعاصرة فينعته بالوصفية، وهذا خلاف ما ذهب إليه نفر آخر من القائلين بالمنهج الوصفي.

ثم أتي الى الفصل الثالث الذي جعله المؤلف الدكتور الراجحي في «النحو العربي وأرسطو».

أقول: كأن المؤلف لم يقف على ما كتبه المعنيون من المستشرقين بالأمر، وكنا قد قدمنا جملة ما في هذا الموضوع.

المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي

بدأ التفكير في تيسير النحو العربي وتسهيل قواعده منذ فترة مبكرة من تأريخ نشأة هذا العلم، وقد ظهر هذا جلية فيما عرف بكتب النحو التعليمي (المختصرات النحوية)، على النحو الذي نلمسه في: مقدمة في النحو المنسوبة الخلف الأحمر (ت180هـ)، والموجز في النحو لابن السراج (ت316هـ)، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت337هـ)، والجمل في النحو للزجاجي، وغير ذلك من المختصرات التي حملت عناوينها طابع التيسير على الناشئة، وأسهم فيها أعلام

الدراسات النحوية، وهي – بوجه عام – تهدف إلى تقديم ما يحتاج إليه المتعلمون من المباحث النحوية[240]، وعرضه بأسلوب سهل مختصر، لا تعقيد فيه ولا تطويل.

وظلت فكرة تيسير النحو تراود أذهان المشتغلين بهذا العلم حتى القرن السادس الهجري، الذي ظهرت فيه دعوة ابن مضاء القرطبي لإصلاح النحو العربي، المتمثلة في كتابه الرد على النحاة، وهي دعوة أقرب إلى الإصلاح منها إلى التيسير*، أحدثت هزة قوية في النحو العربي، لا في العصر الذي أطلقت فيه، فقد كانت حينها صرخة في واير، وإنما في عصرنا الحاضر، حيث أغرت المعاصرين – بعد أن تم نشر الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف سنة 1947م – بارتياد طريق الإصلاح النحوي.

أما في العصر الحالي فتعود حركة التيسير في النحو العربي إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث يذكر دارسو هذه المحاولات أنها بدأت بمحاولة علي مبارك في كتابه التمرين، تلتها سنة 1868م محاولة رفاعة الطهطاوي في كتابه التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية، وقد وصفت هذه المحاولة بأنها من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث[241]؛ نظرا لاستخدامها – لأول مرة – الجداول الإيضاحية، فأيقظت بذلك العقول، وفتحت الطريق لما بعدها من محاولات. وتبعتها محاولة الشيخ أحمد محمد المرصفي في كتابه تقريب فن العربية الأبناء المدارس الابتدائية، ثم محاولة الشيخ حسين المرصفي في كتابه الوسيلة الأدبية إلى

---

[240]– لمزيد من التفاصيل حول المؤلفات النحوية القديمة التي تندرج ضمن كتب النحو التعليمي، ينظر: «النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، د. علي أبو المكارم، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1404هـ، ص 245–270، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، د. شوقي ضيف، ص 13–17.

*مصطلح (الإصلاح) فكرة بحثية، بمعنى تقويم منهج البحث النحوي، أما مصطلح التيسير) ففكرة تعليمية، أي تيسير المادة النحوية بالنسبة لمتعلميها.

[241]– معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، محمد خلف الله أحمد، ص 31.

العلوم العربية، الذي صدر سنتي 1289هـ، 1292هـ، وهو كما يقول أحد المعاصرين: «أول كتاب في علوم اللغة العربية يؤلف على نحو تجديدي».[242]

وفي عام 1305هـ/ 1887م أصدر حفني ناصف وزملاؤه من خريجي دار العلوم كتاب الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية، وأتبعوه سنة 1891م بكتاب آخر هو الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية، ثم جاءت في عام 1927م – تقريبا – محاولة الأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، متمثلة في سلسلة النحو الواضح، وقد نالت هذه السلسلة شهرة واسعة، وحققت نجاحا كبيرة على المستوى التعليمي، وما زالت تحتفظ بهذه الشهرة وذلك النجاح لدى المؤسسات العلمية، بسبب ما اتصفت به من عناية بالأمثلة وتحليلها ، ثم استنتاج القاعدة من خلالها، والاهتمام بالتمرينات التطبيقية.

وفي عام 1929م أصدر مرسي مصطفى الحميدي كتابه النحو الحديث، كما أصدر زكي المهندس وآخرون كتاب النحو المصور سنة 1931م، وتميز هذان الكتابان باستخدام الصور الإيضاحية لأول مرة في تاريخ التأليف النحوية.[243]

وبوجه عام، اتسمت هذه الأعمال جميعها بمحاولة تيسير المادة النحوية على طلاب المدارس بمستوياتها المختلفة – أسلوبا، وعرضا، ووضع قاعدة – دون أن تصل إلى جوهر النحو وقضاياه الداخلية، بمعنى أنها غنيت بالشكل دون المضمون.

وفي عام 1936م شاركت وزارة المعارف المصرية في هذه المحاولات التجديدية، فكونت لجنة من بعض الأسماء المشهورة، كالدكتور طه حسين، والدكتور محمد مهدي علام، والدكتور علي عبد الواحد وافي، والأستاذ أحمد الإسكندري؛ للتخطيط

---

[242]– المصدر السابق، ص 144.

[243]– تناول بعض المعاصرين هذه المحاولات بالدرس التاريخي التحليلي التقييمي. ينظر في ذلك: معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، ص 122 فما بعدها، أصول النحو العربي، ص 294–295، في إصلاح النحو العربي، ص 59–74، تيسير النحو التعليمي، ص 26–27.

والمراجعة، ولجنة أخرى للتنفيذ والتأليف، مكونة من الأساتذة/ إبراهيم مصطفى، ومحمد عطية الأبراشي، ومحمود السيد عبد اللطيف، وعبد المجيد الشافعي، ومحمد أحمد برانق، وأصدرت هاتان اللجنتان سنة 1938م كتاب تكوين الجمل للمرحلة الابتدائية، وسلسلة كتب بعنوان قواعد اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، لكن هاتين المحاولتين لم تنالا – بالرغم من شهرة أعضائهما – ما كان مؤملا لهما من نجاح في ميدان إصلاح النحو العربي[244].

ثم أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى – وهو أحد دعاة التجديد اللغوي – كتابه إحياء النحو سنة 1937م، فكان كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: «أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحاة التقليدية»[245]، وقد أحدث هذا الكتاب ضجة علمية واسعة النطاق، وكان بمثابة القاعدة التي بنيت عليها بقية المحاولات الإصلاحية، والضوء الذي أنار الطريق لدعاة هذه المحاولات. وتقوم فكرته الجوهرية على إلغاء نظرية العامل، والنظر إلى علامات الإعراب على أنها دواك على المعاني، وليست هي عوامل حدث الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وإلغاء التأويل وما به من تقدير وإضمار، وبناء النحو بناء جديدة يقوم على الاعتراف بحركتين من حركات الإعراب، هما الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، واطراح حركة الفتحة. وهو بهذا يجعل أبواب النحو منحصرة فيما يندرج تحت باب الضمة، كالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان... إلخ، وما يندرج ضمن باب الكسرة، كالإضافة، وحروف الجر، مع إدماج التوابع ذات المعاني المشتركة في بعضها، لتصبح نوعين هما: النعت والبدل، بدلا من خمسة

---

[244]– في إصلاح النحو العربي، ص 74.

[245]– دراسات نقدية في النحو العربي، ج (الهامش).

توابع كما هي عند النحاة، وما عدا ذلك من منصوبات، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، فلا وجود لها في هذا النحو الجديد![246].

لقد كان هذا الكتاب وما حمله من آراء ونظريات، مىدانا لدراسات وأبحاث ناقدة عديدة، اتم بعضها بالرد العنيف، والنقض الكلي لجميع ما ورد فيه من أفكار، كما هي الحال في كتاب الشيخ محمد عرفة النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر، الذي يظهر من خلال عنوانه أن النقد – في مجمله – لا يتعدى أن يكون تنافسية بين مؤسستين علميتين، هما الجامعة والأزهر، أكثر من كونه اختلافا علمية في وجهات النظر. كما كان بعض تلك الردود علمية خالصة[247]. ومهما يكن من شيء، فإن الكتاب – برغم ما قيل فيه من أن صاحبه اطلع على مخطوطة الرد على النحاة، لابن مضاء، وأفاد منها في منهجه، وعليه فليس ثمة جديد فيه – يظل فتحة جديدة لفهم مشكلات النحو، والعمل على حل بعض قضاياه»[248].

وتوالت محاولات الإصلاح في النحو العربي، فقامت وزارة المعارف المصرية سنة 1938م بتشكيل لجنة مكونة من الدكتور طه حسين، والأساتذة/ أحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي، مهمتها البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وتقديم اقتراحاتها في هذا الشأن. وقد وضعت اللجنة لها أسسا تسير على ضوئها، وهي: عدم المساس من قريب أو بعيد بأي أصل من أصول اللغة، والعمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث، وعدم العدول عن القديم لمجرد

---

[246]– إحياء النحو. وينظر: تيسير النحو التعليمي، ص 27–31.

[247]– ينظر في ذلك: النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، ص 5–81، في إصلاح النحو العربي، ص 99–112، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 62–68، «كتاب " إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى»، د. عبد الله دروىش، بحث ألقي بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم، 1991م، ونشر ضمن الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، مطبعة عبير، القاهرة، 1413ه – 1993م، ص 533–574.

[248]– «كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى»، د. عبد الله دروىش، ص 574 (مصدر سابق). وينظر: دراسات في النحو، د. طه عبد الحميد طه، ص 22–23.

كونه قديمة، وألا يتم التغيير فيما اتفق عليه النحاة إلا حينما يقتضي الأمر ذلك، وتخليص النحو مما يعسر على المعلمين والمتعلمين، كالتعليل الفلسفي، والقواعد والمصطلحات المسرف فيها ...[249]، وقدمت اللجنة تقريرها الذي ينص على الاقتراحات التالية (في ميدان النحو):

أولا: وجوب الاستغناء عن الإعرابين، التقديري في المفرد، والمحلي في الجمل

ثانيا: إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية للإعراب، وعدم نيابة إحداها عن الأخرى، وكل منهما في موضعه أصلا.

ثالثا: أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يكتفي بألقاب البناء.

رابعا: تتألف الجملة من جزئيين أساسيين، ومن تكملة؛ وتسمية هذين الجزئيين بالموضوع والمحمول، وهما من مصطلحات المناطقة.

خامسا: لا يلزم أحد جزئي الجملة صورة واحدة في الترتيب، أما المطابقة بينهما فتلزم في النوع، أما في العدد فإن كان المحمول متأخرة لحقته علامة العدد، وإن كان متقدمة لم تلحقه.

سادسا: عدم تقدير المتعلق العام للجار والمجرور والظرف، أما المتعلق الخاص لهما فهو المحمول

سابعا: إلغاء الضمائر المستترة جوازا أو وجوبا.

ثامنا: اختصار الأبواب النحوية، وذلك بجعلها أبوابا ثلاثة هي/ باب الموضوع، ويشمل المبتدأ، والفاعل، ونائبه، واسم كان، واسم إن، وباب المحمول، ويشمل خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن، وباب التكملة، ويشمل المفاعيل، والحال، والتمييز.

---

[249]– مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، 6/ 185.

تاسعا: الاكتفاء بتعليم الناشئة في الأشياء التي لا يظهر فيها موضوع ومحمول على أنها أساليب، كصيغ التعجب، والتحذير، والإغراء، وتوجه العناية فيها إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخرىجها[250].

وقد عرضت هذه الاقتراحات على المجمع اللغوي بالقاهرة، وأسند إلى لجنة الأصول دراستها، وناقشها في مؤتمره لسنة 1945م، وأصدر فيها قرارات اتفقت بصفة عامة مع هذه الاقتراحات، مضاف إليها بعض التعديلات[251].

وقد انتقدت هذه الاقتراحات انتقادا كبيرة من الهيئات العلمية، كالأزهر، ولجنة دار العلوم، ومن كثير من اللغويين المعاصرين[252]. وكان المجمع قد أرسل إلى المجامع اللغوية في بغداد ودمشق قراراته تلك، ورد هذان المجمعان عليها ردة يحمل في طياته عدم الرضا والقبول لهذه القرارات[253]. وبرغم ذلك كله بدئ بتنفيذها على المدارس بعد ثورة 1952م، فقلت مناهج اللغة العربية في المدارس بمراحلها المتعددة، وألفت كتب على ضوء هذه المناهج المعدلة، وألقيت المحاضرات التي تشرح للمعلمين هذه الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو، واستمر العمل بها نحوا من ثلاث سنين، ولكنها لم تصادف نجاحا كبيرة؛ إذ شرعان ما أطرحت، وعدل عنها إلى ما كانت الحال عليه قبل تطبيقها[254].

---

[250]– المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، دمشق، 1965م، ص 172–180.

[251]– ينظر: محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة، 1971م، ص 242 فما بعدها، تىسىر النحو التعليمي، ص 39–48.

[252]– ينظر: مناهج تجدىد، ص 31–40، النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، ص 96–139، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 5–6، من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، ص 115 فما بعدها، «رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة لتدريس النحو»، أحمد محمد غنيم، مجلة الأزهر، الجزء الأول، المجلد 33، 1961م، ص 63–72، الجزء الثاني، ص 186–191، في إصلاح النحو العربى، ص 113–118، تىسىر النحو التعليمي، ص 32–48.

[253]– تيسير النحو التعليمي، ص 46–48.

[254]– النحو الجديد، ص 107–108، تيسير النحو التعليمي، ص 45، أصول النحو العربي، ص 297–298.

وكما نلاحظ فإن هذه المحاولة لم تخرج في إطارها العام عن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ولولا الظروف التي أحاطت بها من التأييد الرسمي، والوجاهة الاجتماعية لأعضاء لجنتها، لما أخذت طريقها إلى التنفيذ العملي، ولبقيت كغيرها من المحاولات السابقة في ذمة التأريخ.

وبعد صدور هذه المحاولة ذات الطابع الرسمي والجماعي، قام الأستاذ عبد المتعال الصعيدي – وهو أحد دعاة الإصلاح والتجديد الأزهريين – سنة 1938م، بنشر مقالات ست لنقد المحاولة السابقة[255]، متخذا من ذلك تصورا عامة لتيسير قواعد الإعراب، وتجديد النحو بصفة عامة. وقد بني تيسيره هذا على استبعاد كل ما له صبغة فلسفية من النحو، وحذف بعض الأبواب التي تتصف بالفضول والتكلف، كالاشتغال، وإدماج الإعرابين التقديري والمحلي، والاستغناء بذلك عن الإعراب المحلي وعن البناء كله. وأشفع ذلك بنماذج تطبيقية لبيان اطراد الإعراب الجديد، وما به من اختصار وتيسير[256].

ثم أصدر عام 1947م كتابه النحو الجديد، وفيه تعرض للمحاولات الإصلاحية السابقة، ومحاولته المتقدمة، وختمه بما أسماه «قواعد النحو الجديد»، متمثلة في إعراب الأبواب النحوية، من مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات.[257]

فأما محاولته الأولى فقد أغفل ذكرها ما تلاها من محاولات، بل لم تنل من المعاصرين له عناية تذكر، وتعتمد إهمالها وعدم التعرض لها بالنقد والتقيم! على الرغم من تميزها عن غيرها بعدم إعطائها العامل تلك الأهمية التي أعطته

---

[255]– نشرت هذه المقالات في مجلة الرسالة تحت اسم (أزهري). ينظر: النحو الجديد، ص 112–113.

[256]– ينظر: النحو الجديد، ص 111–199.

[257]– المصدر السابق، ص237–265.

المحاولات السابقة، وأنها كما يقول أحد المعاصرين: «اتجهت في إصلاحها المناهج النحاة وفهمهم لظواهر اللغة، وليس لقواعد اللغة ذاتها».[258]

وأما محاولته الأخرى فقد أولت الإعراب عناىتها الخاصة، وكأن النحو إعراب كله!، ولذا فإنها أقرب ما تكون إلى مجموعة قواعد مبؤية أشبه بكتاب مدرسي»[259] منها إلى أن تكون تجديدا للنحو العربي. وأستطيع القول على وجه الإجمال: إن هذه المحاولة لم تضف جديدة ذا أهمية لما سواها من محاولات، وكل ما هنالك أنها تدور بشكل أو بآخر في الإطار الفكري العام لما سبقها من محاولات.

وتلا ذلك محاولة للأستاذ يعقوب عبد النبي (ت 1975م)، اتخذت جانبا نظرية أسماه «إصلاح النحو سنة 1941م، وآخر تطبيقية أطلق عليه «النحو الجدىد» سنة 1942م، وقدمها إلى المجمع اللغوي بمصر*، ولكنها لم تنل من عناية المجمع ما هي به قمينة، ففقدت بهذا ما كان يراد لها من ذيوع وتطبيق.

وقد تبين لي من خلال ما أتيح لي الاطلاع عليه[260] أن صاحب هذه المحاولة أقامها على الأسس التالية :

أولا: أن يتم إصلاح النحو من داخل النحو نفسه، فلا ابتداع ولا اختراع يخالف الأصول العامة.

---

[258]– في إصلاح النحو العربي، ص149–150.

[259]– في إصلاح النحو العربي، ص 170.

*هذه المحاولة فيما يذكر عبد الوارث سعيد – مخطوطة محفوظة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص 164. وحينما ذهبت إلى المجمع، واستفسرت منهم عنها، أفادوني بعد البحث في مكتبة المجمع وفهارسها أنه لا وجود لها! ويعود الفضل للأستاذ عبد الوارث سعيد في الكشف عن هذه المحاولة وتعريف الناس بها، وتحليل مضمونها، ينظر: المصدر السابق، ص 123–132.

[260]– نشر ذلك في: مجلة الأدب بعنوان «إصلاح النحو العربية، العدد الثانى، السنة العاشرة، 1965م، ص 72– 81، العدد الثالث، ص 149–161، العدد الرابع، ص 205–217، العدد الخامس، ص 275–283، العدد السادس، ص 348–360، العدد السابع، ص 398–409، العدد الثامن، ص 456–467، العدد التاسع، ص 521–531.

ثانيا: القضاء على الأقوال والمذاهب المختلفة، ووجوه الإعراب المتعددة.

ثالثا: جمع الأبواب المتشابهة في مكان واحد، وإلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها، أو إلحاقها بغيرها.

رابعا: المحافظة على قواعد العربية، وعدم محاولة تغييرها[261]. ورغم أنها تبدو في مبادئها العامة لا تختلف عن محاولة وزارة المعارف السابقة، فإن المتأمل فيها مليا يجد أنها تتصف بالعمق في معالجة أبواب النحو ومسائله، وبسبب من ذلك فقد وصفها بعض الباحثين بأنها أنضج محاولات إصلاح النحو الشاملة، «وأقربها منهجا ومضمونا إلى مستوى المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث»[262].

وفي عام 1943م ألقى الشيخ أمين الخولي محاضرة بعنوان «هذا النحو»[263]، دعا فيها إلى تيسير النحو تيسيرا ينطلق من مبدأ إصلاح الفقه في العصر الحاضر، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بالأصول اللغوية العامة، تلك الأصول التي كانت المحاولات السابقة قد حرت من الاقتراب منها، أو الخروج عليها. وقد دعا الشيخ الخولي – ضمن ما دعا إليه – إلى أن يبتعد بالنحو عن الاستثناءات، واضطرابات الإعراب، عن طريق اطراد القاعدة، واختيار الإعراب الأسهل، أو الأقرب إلى الفهم، أو الأكثر شيوعا في الحياة الحاضرة.

والحق أن هذه المحاولة أقرب إلى الجانب التنظيري منه إلى الجانب التطبيقي، ثم إنها لا تبعد كثيرا عن المحاولات السابقة، من حيث إنها محاولة جزئية تناولت

---

[261]– إصلاح النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، مجلة الأدب، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1965م، ص 79– 81.

[262]– في إصلاح النحو العربى، ص 123.

[263]– نشرت في مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد السابع، 1944م، ص 29–68، ثم أوردها ضمن كتابه مناهج تجديد ...، ص17–65.

الجانب الشكلي للنحو، دون أن تسهم في إيجاد حل جذري لما في النحو العربي من مشكلات منهجية قائمة.

كما يلاحظ عليها التشابه مع محاولة ابن مضاء القرطبي في كونهما ينطلقان من مبدأ واحد هو محاولة تطبيق مذهب من مذاهب التشريع الإسلامي على التشريع اللغوي، وأعني بذلك اتخاذهما منهج الإصلاح الفقهي قاعدة للإصلاح النحوي. وآخر هذه الملاحظات خطورة ما تدعو إليه من هدم الأصول العامة للغة!، ومن أجل هذا كله وصفت هذه المحاولة بالانحراف عن الغاية المقصودة من التيسير، ومجانبة التوفيق والصواب، والبعد عن المنهج اللغوي السليم.[264]

وفي عام 1947م نشر الدكتور شوقي ضيف – لأول مرة – كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، وكان بعث هذا الكتاب بعثة لحركة علمية واسعة في مجال إصلاح النحو، أو بمعنى أصح كان نشره دعما لهذه الحركة الإصلاحية، التي كانت قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة. وقد ضمن الدكتور شوقي ضيف مقدمته لهذا الكتاب حديثة عن أسس تجديد النحو العربي، وهي: إعادة تنسيق أبواب النحو وتنظيمها تنظيما جديدة بحيث تجمع الأبواب المتجانسة في مكان واحد، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، والاستغناء عن الإعراب الذي لا يفيد في صحة النطق.[265]

ثم قدم سنة 1977م لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعة لتيسير النحو*، تضمن تلك الأسس السابقة، مضيفا إليها أساسا رابعة هو وضع ضوابط دقيقة الأبواب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. وقد درسها المجمع، وأقر جزءا منها

---

[264]– ينظر: النحو الجديد، ص 219–220، في إصلاح النحو العربي، ص 133– 140.

[265]– مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، ص 47–76.

*يستخدم الدكتور شوقي ضيف مصطلحي التيسير والتجديد بمعنيين مختلفين، فالتجديد عنده صياغة جديدة للنحو، أما التيسير فغاية هذا التجديد. ينظر: تيسير النحو التعليمي، ص 74.

سنة 1979م، مع بعض التعديلات[266]. ثم ألقى في مؤتمر المجمع سنة 1981م محاضرة عن تيسير النحو، وكانت خلاصة لتجربته السابقة، مع إضافة أساسين آخرين هما/ حذف الزوائد من أبواب النحو التي لاحاجة لها، وإدخال إضافات ضرورية لأبواب أخرى[267].

وآخر جهود الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان كتابه الذي أصدره سنة 1982م بعنوان تجديد النحو، وكان بمثابة انتقال من الجوانب النظرية السابقة إلى الجانب التطبيقي، وقد قسم كتابه هذا ستة أقسام، منها قسمان للصرف، والأربعة الأخرى للنحو، بحث فيها المرفوعات، والمنصوبات، وما أسماه بالتكملات، وإضافات لأبواب مهمة[268]. والواقع أن هذه المحاولة أقيمت دعائمها على هذي من أفكار ابن مضاء، بل لا تغالي إذا قلنا: إن نشره لكتاب الرد على النحاة أتاح له فرصة التفكير في محاولته هذه تنظيرة وتطبيقا، وليس هذا استنتاج مئا، بل إنه صرح به في أكثر من موضع[269]، على الرغم من وضوح التأثر وضوحا لا يحتاج معه إلى استنتاج أو تصريح.

ولم تسلم هذه المحاولة من نقد المعاصرين، فقد تناولها كثير منهم بالدراسة النقدية، وتكاد تجمع آراؤهم على أنها ليست سوى محاكاة لأفكار سابقة، وهي أقرب ما

---

[266]– تيسير النحو التعليمي، ص 49.

[267]– نشرت هذه المحاضرة في كتاب في أصول اللغة، الجزء الثالث، ص210–219، إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

[268]– تجديد النحو، ص 5–8. ولابد من الإشارة إلى أن الدكتور شوقي ضيف قد وضع كتابة بعنوان تيسير النحو التعليمي ... بغرض ترسيخ آرائه في التيسير الذي يدعو إليه، وتوضيح منهجه الذي اتبعه فيه، وليس هو محاولة أخرى في هذا الميدان كما قد يظن. ينظر: تيسير النحو التعليمي، ص6.

[269]– ينظر: مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، ص 76، تجديد النحو، ص3.

تكون إلى الطابع التقليدي للنحو العربي منها إلى الطابع التجديدي، كما أنها لا تخدم النحو، ولا تحقق له ما يراد من تيسير.[270]

ورغم اقتناعي بهذه الآراء النقدية فإن جهد الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان يظل محتفظة بقيمته التاريخية التي لا يمكن مصادرتها، أو الحط من شأنها.

وصدر بعد ذلك محاولات عديدة، كتيسير النحو، وتحرير النحو العربي[271]، المجموعة من المؤلفين الذين أغلبهم ممن اشترك في المحاولات السابقة، وبخاصة محاولة وزارة المعارف، لكنها لم تكن سوى ترسيخ للأسس التي قامت عليها محاولات متقدمة.

ثم صدر للأستاذ محمد أحمد برانق كتاب النحو المنهجي[272]، وفيه حمل على نظرية العامل، ذاكرة سبب اضطرار النحاة للتقدير، والإضمار، والحذف، وتعليق الجار والمجرور، وتوزيع الباب الواحد إلى أبواب متفرقة. ودعا في هذا الصدد – ربما لأول مرة – إلى ما يسمى بالنحو الوظيفي (Functional grammar)، الذي يقوم على وظيفة الكلمة في الجملة، وجمع المعاني الواحدة في باب واحد، أو

---

[270]– ينظر: النحو الجديد، ص 232–235، «ابن مضاء القرطبي»، محمد علي النجار، مجلة الأزهر، المجلد التاسع عشر، 1367هـ، ص899–905، في إصلاح النحو العربي، ص 141–146، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص80–82.

[271]– صدر كتاب تيسير النحو سنة 1948م، وهو كتاب مدرسي يقوم على التيسير التربوي وليس الإصلاح المنهجي، وصدر كتاب تحرير النحو العربي سنة 1958م، ويعد ترجمة تطبيقية لمشروع وزارة المعارف ليس إلا. ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب الأستاذ عباس حسن النحو الوافي الذي صدر في الفترة 1958–1963م، ما هو إلا صياغة شمولية معاصرة للنحو العربي، وليس كتابا في إصلاح النحو. ينظر: مناهج تجديد في النحو العربي»، يعقوب عبد النبي، مجلة الأدب، العدد الثاني، السنة الحادية عشرة، 1968م، ص70–71. [وقد وصفه صاحب هذه المقالة بأنه يعد في ميدان إصلاح النحو العربي وتجديده أسوأ كتاب ظهر في تأريخ النحو العربي كله بعد كتاب همع الهوامع للسيوطي !]. ولست معه في ذلك؛ فالكتاب. كما أراد له صاحبه – عرض عصري للمباحث النحوية، يصلح لطلبة الجامعات والأساتذة المتخصصين، وليس محاولة إصلاحية بالمفهوم المنهجي لها. وللمزيد ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص79.

[272]– لا أعلم على وجه التحديد متى صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى، حيث اطلعت على هذه الطبعة ولم أجد تأريخا لها، أما الطبعة الثانية منه فقد صدرت سنة 1959م.

بمعنى آخر النحو الذي يبتعد فيه عن الأقيسة والعلل والتقديرات، ويكتفي فيه بما تم الحاجة إليه[273]. ومفهوم النحو المنهجي عنده – كما اتضح لي – لا يختلف عن المفهوم السابق للنحو الوظيفي، فهو نحو يسعى لتحقيق صحة النطق والكتابة والقراءة، وعلى هذا فالنحو المنهجي والوظيفي معناهما متحد، وغايتهما واحدة.

وفي هذه المحاولة أخذ الأستاذ برانق بمصطلحي المسند إليه والمسند، عوضا عن مصطلحي الموضوع والمحمول اللذين رضيت بهما لجنة وزارة المعارف كما سبق، ورفضهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وأدرج ضمن هذا المصطلح أبواب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ونائب الفاعل، وعد الضمائر المتصلة بالأفعال – سواء كانت للخطاب أو المتكلم أو الغائب – حروفا، ورفض فكرة استتارها، كما رفض علامات الإعراب الفرعية، ونيابة حركة عن حركة، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جمع المؤنث السالم، وألف المثنى وواو جمع المذكر السالم عن الضمة، ونيابة الياء فيهما عن الفتحة والكسرة. ويرى في هذا المقام أن هذه العلامات أصل في موضعه، فالرفع علامته الضمة وألف المثنى وواو جمع المذكر السالم وواو الأسماء الخمسة، والنصب علامته الفتحة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم والألف في الأسماء الخمسة، والجر علامته الكسرة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

ومن آرائه أيضا رفض تعلق الجار والمجرور والظرف بشيء ظاهر أو مقدر، وعدم التعرض لإعراب المقصور مطلقة، والمنقوص في حالتي الرفع والجر، والتركي على معاني بعض الأساليب، كالتعجب، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، والاختصاص، دون تحليلها نحوية (إعرابيا)، وضم الأبواب أو الأساليب ذات المعنى الواحد، كأسلوب النفي بأدواته المتعددة، والتوكيد، والتعجب[274].

---

[273]– النحو المنهجي، ص 52–53.

[274]– التفاصيل ذلك ينظر: النحو المنهجي، ص 57–128.

وبوجه عام، فقد كان هدفه من الدعوة لهذا النوع من النحو هو التيسير على التلاميذ.

وهكذا نرى أن كثيرا من النقاط التي ذكرها إنما هي مقتبسة مما أورده ابن مضاء، والأستاذ إبراهيم مصطفى، ومشروع وزارة المعارف، ولقد كان صريحة حينما أعلن بتواضع جم – على خلاف بعض أصحاب المحاولات السابقة – أن ما ذكره من ألوان التيسير «ليس رأيا محدث، وإنما هو مذاهب قديمة، عرضت عرضا جديدة، وأحييت بعد أن كانت مهملة»[275].

ويدخل ضمن محاولات إصلاح النحو العربي ما صنعه الأستاذ عبد العليم إبراهيم في كتابه الذي أصدره سنة 1969م، وأسماه النحو الوظيفي. ومفهوم النحو الوظيفي عنده هو «مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل؛ ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة»[276]، وهو مفهوم – كما نرى – لا يختلف عما ذكره الأستاذ برانق في النحو المنهجي.

وقد قسم كتابه – بصفة عامة – إلى ثلاثة أقسام: قسم للمعربات، أسماء وأفعالا وجملا، وقسم للمبنيات، أسماء وأفعالا وحروفا، وقسم للأدوات ذوات المعاني الوظيفية المتعددة، وختمه بذكر تعدد الأوجه الإعرابية في بعض التراكيب، وتقديم تدريبات عامة على التحليل النحوي.

---

[275]– النحو المنهجي، ص 127، وللتعرف على موقف بعض المعاصرين من هذه المحاولة ينظر: «النحو الجديد»، علي العماري، مجلة الأزهر، الجزاءان الرابع والخامس، المجلد 31، 1959م، ص434–438، والجزء السادس، ص 554–560، «النحو بين التجديد والتقليد»، عبد الخالق عضيمة، مجلة الأزهر، الجزء السابع، المجلد 32، 1960م، ص 723–729، والجزء الثامن، ص 867–874، في إصلاح النحو العربي، ص 119–122.

[276]– النحو الوظيفي، هـ. و (المقدمة).

وصفوة القول في هذه المحاولة: أنها اهتمت على تو خاص بالجانب التربوي في النحو العربي، دون أن يكون للجانب المنهجي فيها نصيب، وقد كان هذا متوقعة من صاحبها؛ لأنه من رجال التربية والتعليم، ولذا فهي لا تعدو أن تكون من مؤلفات النحو التعليمي الميسر ليس غير.

وممن أسهم في هذا الميدان الدكتور (الطبيب) محمد كامل حسين، وذلك في كتابه النحو المعقول* الذي أصدره سنة 1972م. وقد أطلق على محاولته الإصلاحية هذه مرة مصطلح «النحو المعقول»، وأخرى «النحو الحديث»، وثالثة «النحو الجديد».

وفي هذه المحاولة عرض للإعراب وعلاماته، وما أسماه «المتحدث عنه» قاصدة به المسند إليه أو الموضوع، والاستثناء، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، والمنادي، والممنوع من التنوين (الصرف)، وما أسماه «التكملة» وهي المنصوبات، ونصب الفعل وجزمه، والشرط. كما عرض لأبواب صرفية، كالتصغير، والنسب، ... إلخ، وهو بهذا يجعل مفهوم النحو شاملا للصرف. وختم ذلك بعدة مقترحات تتصل بأبواب الفعل الواحد، والمصادر، واسمي الزمان والمكان، وجمع التكسير، والعدد[277].

---

*لم أتمكن من العثور على هذا الكتاب، إلا أنه قد نشر سنة 1971م بحثا بعنوان «النحو المعقول» في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 27/ 24-59، كما أصدر سنة 1976م كتابه اللغة العربية المعاصرة، الذي أورد في نهايته ما أسماه «النحو الحديث». وهو - كما يقول عبد الوارث سعيد - يكاد يكون كتاب «النحو المعقول». في إصلاح النحو العربي، ص 171، ولذا سيكون حديثي عن هذه المحاولة من خلال هذا البحث، والكتاب المذكور. ولابد من الإشارة إلى أن الدكتور محمد كامل حسين دعا في كتابه: اللغة العربية المعاصرة، ص88، إلى ما أسماه «الفصحى المخففة» كما سبق، ودراسة خصائصها، ووضع قواعد تنظيمها، وكأنه بهذا يدعو إلى استقراء جديد يقوم على جمع المادة اللغوية من خلال الاستعمال اللغوي المعاصر، والتقعيد له!، وقد تقدم القول بخطورة هذه الدعوة. ينظر: ص 229. ولمزيد من التفاصيل حولها ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوى، ص 85-88.

[277]- ينظر: «النحو المعقول»، مجلة المجمع، 27/ 27- 59، اللغة العربية المعاصرة، ص 94 فما بعدها.

وهو في محاولته هذه يذهب إلى إلغاء الحذف والتقدير من النحو، وتيسير الإعراب، والاستغناء عن بعض أبوابه، كالاستثناء وخبر كان، واختصار القواعد النحوية بحيث تكون أقل عددا، وأيسر على المتكلمين.

ومجمل القول فيها: أنها اصفت بالنزعة الوظيفية للنحو، حيث صرح بأن الغاية من دعوته هذه هي تجنب اللحن، وصحة الكلام، كما اتصفت بالاهتمام بالمعنى والمتكلم في تحديد المعنى النحوي، ولذا فإنها لا تبعد كثيرا عما سبقها من محاولات.[278]

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المحاولات جميعها أنها جعلت من مبدأ صعوبة النحو العربي في المجال التعليمي نقطة بدء، فجاءت دراسات أصحابها النظرية والتطبيقية بمثابة حلول ناجعة لهذه الصعوبة، وقد استطاع بعضها أن يتلافي كثيرة من ذلك، وبخاصة ما اتصل بالأسلوب، وأمثلة الاستشهاد، وخفاء الفكرة، والتزيد، ولكنها – بوجه عام – لم تحدث تغييرا في جوهر النحو ومضمونه، وإنما كانت تنتهي إلى تغيير في المصطلح، أو في الصياغة، أو تحوير في بعض الأقسام، كما أنها اصطبغت بالفكر اللغوي القديم، ولم تستطع أن تنفك من إساره، وظلت بعيدة عن المناهج اللسانية الحديثة، بالرغم من أن بعضها يلمس فيه شيء من معطيات هذه المناهج، جاء عرضة وليس مقصودا.

والشيء الملاحظ على محاولات إصلاح النحو العربي في مصر المعاصرة أن أصحابها يربطون بين الإصلاح النحوي والثورة المصرية (23 يوليو 1952م)؛

---

[278]– لمزيد من التفاصيل ينظر: «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد رقم (4)، 1981م، ص 46، في إصلاح النحو العربي، ص 152-158.

فهي في رأيهم ذللت الصعاب، وهيأت السبل لتنفيذه[279]، وهناك من المعاصرين من يربط ذلك بثورة سنة 1919م[280]، وهذا – إن صح – دليل على أنه كان للجانب السياسي أثره على الجانب النحوي، واللغوي بصفة عامة، على أنه لا ينبغي إغفال جوانب أخرى، كالجانب الاجتماعي والثقافي في هذا التأثير. والملاحظة الأخرى أن هذه المحاولات كان لها صدى إيجابي في الوطن العربي، وبخاصة سوريا، ولبنان، والعراق، حيث ظهرت محاولات مماثلة، قام بها. فيما وقفت عليه – كل من الأستاذ يوسف السودا في الأحرفية سنة 1955م، والشيخ يوسف كركوش في رأي في الإعراب سنة 1958م، والأستاذ أحمد عبد الستار الجواري في نحو التيسير سنة 1962م، ونحو الفعل سنة 1974م، والدكتور مهدي المخزومي في كتابيه : النحو العربي – نقد وتوجيه، سنة 1964م، وفي النحو العربي – قواعد وتطبيق، سنة 1966م، والدكتور فؤاد حنا ترزي في كتابه في سبيل تيسير العربية وتحديثها سنة 1973م، والمحامي محمد الكسار في المفتاح التعريب النحو سنة 1976م، مما يعني أن تأثيرا قد أحدثته الدراسات اللسانية المعاصرة بمصر في جانبها النحوي على مثيلاتها من الدراسات في البلدان العربية.

هذا هو الشق الأول من تناولنا لتيسير النحو في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر، ولما هبت رياح الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة على العالم العربي، ومصر على وجه الخصوص، أخذت الدراسات النحوية المعاصرة تسير وجهة أخرى، فلم يتخذ من شأنها معالجة الصعوبات التي يحفل بها النحو العربي، وإنما

---

[279]– تحرير النحو العربي، ص6. وينظر: تعليق الشيخ عضيمة على ذلك، وكذلك رد الأستاذ محمد أحمد غنيم، المنشورين في: مجلة الأزهر، الجزءان الثالث والرابع، المجلد 32، 1380ه، ص 325–326، والجزء الثاني، المجلد 33، 1961م، ص191.

[280]– من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، ص 119. وينظر: «أثر الانقلاب السياسي والاجتماعي في اللغة العربية منذ سنة 1919م»، عبد الرزاق إبراهيم حميدة، صحيفة دار العلوم، السنة الثالثة، العدد الثاني، 1936م، ص 59–70.

كان هدفها. في المقام الأول – بحث هذا النحو على ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وبذا انتقل الدرس النحوي المعاصر من سيطرة الفكر اللغوي القديم إلى تأثير الفكر اللساني الحديث، ومن كونه وسيلة لغاية إلى غاية في ذاته. وقد قام بهذه النقلة المنهجية بعض جيل الرواد الذين اتصلوا بالدراسات اللسانية الحديثة، وحفلت أبحاث هؤلاء بالجانب التنظيري، وشيء من الجانب التطبيقي، كما في دراسة الدكتور أنيس عن الجملة العربية[281]، وكتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب دراسات نقدية في النحو العربي، ونظرية القرائن النحوية لأستاذنا الدكتور تمام حسان. وهناك محاولتان تطبيقيتان لبعض المناهج اللسانية الحديثة قام بإحداهما الدكتور محمد عيد، والأخرى قام بها الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، ولا شك أن هذه الأبحاث والمؤلفات أسهمت بطريق غير مباشر في إصلاح النحو العربي، وعلاج بعض ما به من صعوبات، وإن لم يكن ذلك هدفا من أهدافها كما سبق. وسنقتصر في هذا المقام على آراء كل من الدكتور أيوب، والدكتور تمام، والمحاولتين المذكورتين.

فأما كتاب الدكتور أيوب المتقدم فقد استعرض فيه بعض أبواب النحو التي تندرج تحت مصطلحي الكلمة والكلام، وآراء النحاة القدماء الذين أطلق عليهم «النحاة التقليديين»، والتعقيب عليها بالنقد الذي يعتمد على أفكار المنهج الوصفي.

وتقوم دراسته هذه على استبعاد التعليلات الفلسفية والمنطقية من النحو العربي، والاكتفاء بوصف الظاهرة اللغوية بناء على أن الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملحوظة في الذهن، والاعتماد على الشكل في وصف النظام النحوي، مع استبعاد عنصر المعني (الدلالة) عند تصنيف الوحدات اللغوية

[281]– ينظر: من أسرار اللغة، ص 275 فما بعدها.

وتوزيعها، وتبعا لذلك جاءت دراسته الناقدة للأبواب النحوية التي سار في ترتيبها وفقا للق النحوي القديم.

وقد لقيت هذه الدراسة نقدا مريرة من بعض أصحاب الاتجاه المحافظ[282]، بل إن أحد أتباع المنهج الوصفي قلل من شأنها، واصفا إياها بأنها لم يقدر لها الفائدة المرجوة، ولم يتقبلها الدارسون والمتعلمون ؛ بسبب كونها دراسة في المنهج والنظريات، وليست في وصف المسائل والأبواب[283].

والواقع أن الدكتور عبد الرحمن أيوب أعفى نفسه من معينة هذا النقد حينما ذكر في مقدمة كتابه أنه مجرد مجادل، وليس باحثة محل[284].

والأمر الملاحظ على هذه الدراسة إخراجها المعنى من التحليل النحوي، في الوقت الذي نجد فيه كثيرة من أصحاب المنهجين الوصفي والمقارن يصرون على إدخال المعنى ضمن النظام النحوي، ولعل هذا يعكس – كما يقول بعض الباحثين – الاتجاهات المتعددة للمدارس الألسنية الوصفية، حيث إن لها قضايا لم تخل بعد، وأهمها قضية المعني[285].

ومهما يكن من شيء، فإن هذه الدراسة استفاد منها الفكر النحوي، واللغوي بصفة عامة، وأوقفتنا على منهج لساني حديث يمكن بواسطته دراسة التفكير النحوي العربي القديم، والوصول إلى نتائج عملية قد تصلح أن تكون بدية لبعض جوانبه، أو تيسيرا فيه، أو إصلاحا له. صحيح أن هذه الدراسة – كما يذكر بعض

---

[282]– ينظر – على سبيل المثال –: «النحو بين التجديد والتقليد»، عبد الخالق عضيمة، مجلة الأزهر، الجزء التاسع، المجلد 32، 1961م، ص1004–1015.

[283]– «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، بحث ألقي بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم، ونشر في: الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي الكلية دار العلوم، مطبعة عبير، القاهرة، 1413 ه – 1993م، ص362–363.

[284]– دراسات نقدية في النحو العربي، و(المقدمة).

[285]– «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي»، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد (4)، 1981م، ص 53.

المعاصرين – «لم تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد، وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هي، ولم تقترح بديلا»[286]، ولكنها مع هذا تظل كما أراد لها صاحبها أن تكون «تمهيدا ضرورية لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»[287]. إلا أن الشيء الذي لا نعرف له سببا هو توقف هذه الدراسة عند هذا الحد دون إتمام بقيتها، حيث إن الكتاب يمثل الجزء الأول منها!

وأما أستاذنا الدكتور تمام فقد قدم – لأول مرة – نظرية متكاملة جعل منها كما يقول بعض المعاصرين هندسة جديدة لفهم النحو العربي[288]، وتعرف هذه النظرية ب «نظرية القرائن النحوية» (Theory of Grammatical Clues)، تلك النظرية التي حفلت بها مؤلفات الدكتور تمام، واحتفى بها في مقالاته ومحاضراته، وفصلها تلامذته في رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث اتخذوا من كل قرينة موضوع مستقلا، مكونين بذلك مدرسة نحوية عرفت باسم «مدرسة القرائن النحوية».[289]

وقبل بسط القول في مقومات هذه النظرية، أرى أن يذكر مفهوم النحو عند الدكتور تمام، المتمثل في أنه نظام ينبني على طائفة من المعاني النحوية العامة، كما في الجمل أو الأساليب، ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة، كالفاعلية والمفعولية، ومجموعة من العلاقات السياقية التي تربط بين هذه المعاني الخاصة ربطة إيجابية، وهذه بمثابة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة. كما ينبني هذا النظام على قرائن لفظية مستمدة من جانبي الأصوات والصرف، والقيم الخلافية

---

[286]– العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 180. وينظر: «أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي» ص 53، (مصدر سابق).

[287]– دراسات نقدية في النحو العربي، و (المقدمة).

[288]– «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، (مصدر سابق)، ص 351.

[289]– المصدر السابق، ص 352.

أو المقابلات بين هذه المعاني. وهذا المفهوم للنحو – كما نرى – يعد الأصوات والصرف وسيلة من وسائل دراسة التراكيب (النحو)، فالأصوات سهم في بناء النظام النحوي عن طريق قرينة الإعراب، وكذلك يسهم الصرف عن طريق قرينة البنية والربط.

وبوجه عام، يقوم النظام النحوي عند الدكتور تمام على فكرة التعليق، تلك الفكرة التي يدين بها الدكتور تمام لعبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)، والتي بواسطة القرائن المختلفة لها يتم تحديد معاني الأبواب في السياق، وفر العلاقات بينها على صورة أكمل في التحليل اللغوي للمعاني الوظيفية النحوية[290]. وهذا يعني أن النحو ليس مقصورة على ظواهر الإعراب والبناء، وإنما هو نظام شامل يتناول بالإضافة إلى هذا دراسة العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية.

أما نظرية القرائن النحوية فهي تقوم على أن هناك قرائن معنوية، كالإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والنسبة، والتبعية، وقرائن لفظية، كالعلامة الإعرابية، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة، تؤدي وظيفة توضيح المعنى الوظيفي النحوي، دونما حاجة لعوامل نحوية تقصر عن أداء هذه الوظيفة[291]، وبهذا تصبح قرينة الإعراب – وهي قرينة لفظية أعطاها القدماء حجما أكبر مما تستحقه – من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوي، وليست هي وحدها التي تنشر العلاقات النحوية. وهذا يعني أن الدكتور تمام حسان لا ينكر هذه القرينة أو يرفضها كلية، بل ينظر إليها نظرة شاملة في إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى

---

[290]– اللغة العربية معناها ومبناها، ص178–190، «إعادة وصف اللغة العربية السنية»، د. تمام حسان، بحث ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد رقم (4)، 1981م، ص 160–161.

[291]– اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178–240.

في النظام النحوي، وهكذا فإنه حينما يقلل من القيمة الشكلية لقرينة الإعراب إنما يؤكد منهجه في أن المعني هو الموضوع الأول والأخير لكل دراسة لغوية كما تقدم.

إن هذه المحاولة الرائدة ما هي إلا إعادة التصنيف النحو العربي، ولذا فإنه ينظر إليها على أنها ذات صلة بالمحاولات الإصلاحية لهذا النحو؛ حيث إنها تحمل في مضمونها – لا في غايتها – طابع التيسير، فهي من جهة تلغي التفسيرات المنطقية والتعليلات الفلسفية للظواهر النحوية، كما تنفي من جهة أخرى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلة، والضعف والقوة، وتعدد الأوجه الإعرابية[292]. وقد أمكن بواسطة هذه النظرية تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ الترخص، وليس هذا هو كل ما تحققه هذه النظرية، فعلاوة على ما ذكر فإنها تغني عن نظرية العامل النحوي[293]، الذي شغل القدماء أنفسهم به، وأقاموا البناء النحوي على هذي منه، وفي هذا رفع لإصر كبير عانى منه النحو العربي عبر تاريخه الطويل.

وقد تفاوتت وجهات النظر في تقييم هذه المحاولة، فمن قائل: إنها نظرية هرت الدراسات النحوية التقليدية هزة عنيفة، وفرت به بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية في الإعراب»[294]، وآخر يذكر أنها لم ضف إلى النحو القديم جديدة

---

[292]– المصدر السابق، ص 231–233. وينظر: «إعادة وصف اللغة العربية السنية»، د. تمام حسان، ص 166–169 (مصدر سابق).

[293]– اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231. وتجدر الإشارة إلى أن آراء المعاصرين قد تفاوتت بشأن العامل، ما بين مؤيد له داع إلى إبقائه، ومنكر له داع إلى إلغائه، ومتردد بين هذا وذاك. لمزيد من التفاصيل ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص 190–191. كما أن النحو التحويلي أعاد للعامل شيئا من بريقه، بحيث لم يبتعد كثيرة عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ينظر: النحو العربي والدرس الحدث، ص147– 149.

[294]– «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، د. محمد عيد، ص 352. (مصدر سابق).

يذكر باستثناء بعض المصطلحات[295]، وثالث يصفها بأنها أجرأ محاولة غرفت في العصر الحديث[296].

والحق أن فكرة تضافر القرائن النحوية، وتحديد المعنى النحوي على أساسها، فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب، ذات أبعاد إيجابية في قضية من أخطر قضايا اللغة العربية، ولا يقلل من شأنها أن صاحبها لم يقم بتطبيقها عملية وتعليمية في النحو والتأليف في جميع أبوابه، كما ذكر هذا بعض المعاصرين[297]، فذلك – فيما أرى – مهمة من يريد إكمال البناء، فأستاذنا الدكتور تمام كان حينما أعلنها يعيش مرحلة التنظير. وعلى الرغم من إيماني بأهمية الجانب التطبيقي لهذه النظرية، وغيرها من النظريات اللغوية، فإنني أجد في محاولة الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى – التي سأعرض لها فيما بعد – ما يبعث شيئا من الطمأنينة على سلامة النظرية، وصلاحيتها للتطبيق. هذا شيء، وشيء آخر أنه إن كان بعض القدماء قد ألمح إلى بعض دعائم هذه النظرية، فإن التمايز بين نظرية الدكتور تمام والإرهاصات التي نجدها عند ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني،

---

[295]– «النظام اللغوي بين الشكل والمعنية، محمد صلاح الدين الشريف، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، 1979م، ص218. وقد ناقض صاحب هذه الدراسة نفسه حينما ذكر أن اتجاه الدكتور تمام في دراسة النظام النحوي جعله ينظم النحو تنظيما جديدة، وكان قد ذكر في موضع آخر أن الدكتور تمام حسان جدد بعض التجديد. ينظر: المصدر السابق ص214، 217.

[296]– علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق»، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1404ه، ص 321. ولمزيد حول القيمة العلمية لهذه النظرية ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص 175–184، 199، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 235–237، العلامة الإعرابية في الجملة...، ص 284، في التحليل اللغوي، د. خليل عمايرة، ص18–19، 82–87، «نظرية القرائن في التحليل النحوي»، د. خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص 283–319.

[297]– «علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق»، د. أحمد علم الدين الجندي، ص 320 (مصدر سابق). وينظر: العلامة الإعرابية ...، ص 199، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 217. كان هذا المأخذ قائمة إبان كتابة هذه الأطروحة، بيد أن الدكتور تمام حسان استدرك ذلك فأصدر سنة 2000م كتابه الخلاصة النحوية، الذي يمثل الجانب التطبيقي لنظريته النحوية.

وابن خلدون، عن فكرة القرائن، يكمن – في أوضح صوره – في أن هذه النظرية ما هي إلا إعادة وضع للنحو من جديد في إطار متكامل، في حين أن تلك الإرهاصات لم تكن بهدف تحقيق هذه الغاية، وإنما كانت لأغراض أخرى[298]، ولقد كان الدكتور تمام أمينة مع نفسه حينما اعترف بسبق عبد القاهر الجرجاني لتفسير العلاقات السياقية بين المعاني النحوية كما تقدم، كما كان ذكية بالتقاطه هذه الفكرة من ثنايا التراث، وصياغتها في قالب جديد، بمفهوم أوسع، ومنهج لغوي حديث.

ونختتم تناولنا للشق الثاني – والأخير – من المحاولات المعاصرة لتيسير النحو بعرض المحاولتين اللتين قام بهما اثنان من تلامذة جيل الرواد أصحاب المنهج الوصفي.

فأما المحاولة الأولى فكان صاحبها – كما سبق – الدكتور محمد عيد، وذلك في كتابه الذي أسماه النحو المصفى[299]. وعنوان الكتاب يبدو – وإن لم صرح مؤلفه بذلك – أنه مأخوذ من تلك الدعوة التي أطلقها الأستاذ عباس حسن الوضع النحو الموحد المصفى[300].

وتقوم دعائم هذا الكتاب – كما يذكر مؤلفه – على الإفادة من المنهج اللغوي الحديث نظرية وتطبيقية، وقراءة التراث النحوي القديم، وإلغاء ما يتفق منه ونحو الصنعة، والإبقاء على ما يتفق ونحو اللغة. والتزم في عرض الأفكار النحوية بالبدء بذكر النصوص والأمثلة، ثم استخلاص القاعدة النحوية، مع استخدام الأسلوب الواضح المعاصر الذي لا غموض فيه ولا تزيد، والتعقيب على كل قسم من أقسام الكتاب بالتدريبات العملية.

---

[298]– لتفاصيل ذلك ينظر: العلامة الإعرابية ...، ص 112–114، 284– 289.

[299]– صدر لأول مرة سنة 1971م، وطبع بعد ذلك طبعات عديدة.

[300]– اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 185.

هذا ما يتعلق بمنهج الكتاب، أما محتوياته فقد وزعها على خمسة أقسام بصفة عامة، يمكن صياغتها في مبحثين رئيسين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وأورد تحت كل مبحث الأبواب النحوية الخاصة به. وقد صرح صاحب هذه المحاولة بأن كتابه هذا ثمر وحيد ناضجة متكاملة في التطبيق العملي للمنهج الوصفي![301]

ولم تسلم هذه المحاولة من النقد، فقد ذكر بعض المعاصرين بشأنها أنها لا تحمل من سمات التجديد ما كان يتطلع إليه حين قراءة مقدمتها، بسبب عدم وجود صدى فيها للنظريات اللسانية الحديثة، وعدم وجود أثر ذكر لأهم آراء ابن مضاء، إضافة إلى إغفاله الإشارة إلى الأفكار التجديدية للأستاذ إبراهيم مصطفى، وأساتذته في دار العلوم.[302]

وأراني متفقة مع صاحب هذا النقد في التقييم لا في التعليل له؛ فهي لا تعدو أن تكون عرضة جديدة لمذاهب قديمة، وتطبيقا لدعوات سابقة في القديم والحديث. وأما ما كر من عدم إشارته للمحاولات التجديدية السابقة فأحسب أن ذلك لا يخفى على قارئ الكتاب المتخصص؛ إذ من السهولة أن يجد بعض أصداء النظريات الحديثة، والأفكار التجديدية المعاصرة، الأمر الذي يجعل ذلك من باب تحصيل الحاصل. والواقع أن الدكتور محمد عيد حاول في هذا الكتاب ما وسعه أن يعرض المادة النحوية بما فيها من نصوص وشروح لها، وقواعد مستنبطة منها، ممرضة ميسرة، تجاوز فيه كثيرة من التعليلات المنطقية، والتقديرات والتأويلات الظنية، لكنها مع هذا لم تستطع في كثير من مباحثها أن تخرج عن الإطار العام لتلك المحاولات التي تحدثنا عنها في الشق الأول من هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال

---

[301]– ينظر: مقدمة الكتاب، أ د، وبحثه «تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، ص 363–368 (مصدر سابق).

[302]– في إصلاح النحو العربي، ص80.

حينما تحدث عن الخبر شبه الجملة وتعلقه بمتعلق، عقب على رأي النحاة القدماء الذين قدروا له فعلا أو شبه فعل يتناسب مع سياق الجملة بقوله: «والحق أن هذا عناء مجهد، والأحسن – فيما اعتقد – أن يكون كل من الجار والمجرور والظرف شبه جملة خبر [كذا]*، دون بحث عن محذوف مقدر»[303]، وهذا ما كان ابن مضاء قد اعترض عليه، ودعا إلى التخلص منه، وهو أيضا ما ورد في محاولة وزارة المعارف، وبعض المحاولات الإصلاحية الأخرى. ولعل النتيجة التي ذكر أنه توصل إليها، وهي صلاحية تطبيق المنهج الوصفي على الدراسات اللغوية العربية[304]، لعلها من القضايا المهمة التي ستسد نقصا واضحة في الجانب التطبيقي للدرس اللساني المعاصر في مصر. على أن هناك شيئا لا نحمده للمؤلف، وهو اعتزازه بمحاولته، وحكمه عليها بالنجاح أي نجاح ![305]، وأحسب أن ذلك من حق المتلقي، باحثة كان أو دارسة، وليس من حق صاحب المحاولة؛ لأنه بهذا يضع نفسه موضع الخضم والحكم، ومثل ذلك لا يصلح في منطق التقويم والتقييم.

وأما المحاولة الأخرى والأخيرة، فهي – كما سبق – للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، وذلك في كتابه النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم*. وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه بمثابة صدى للمنهج الوصفي، وتطبيق لمبادئه على المستوى النحوي للغة العربية، وبخاصة وحدة الزمان والمكان والنص (المستوى اللغوي)، المتمثلة في الاستشهاد بالنص القرآني، والاكتفاء بوصف هذا النص كما هو، دون فرض قواعد مسبقة عليه. أما منهجه في ترتيب أبواب كتابه فقد جاء بحسب

---

*الصحيح بالنصب «خبرا».

[303]– النحو المصفى، ص 212.

[304]– تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي»، ص368 (مصدر سابق).

[305]– المصدر السابق ، ص 368.

*لم يذكر تاريخ صدور هذا الكتاب، أما سنة الإيداع فهي 1979م.

الترتيب التقليدي للمؤلفات النحوية، معتمدة في دراسة هذه الأبواب على الصورة اللفظية لا المعنوية، والموازنة بين المنهجين المعياري والوصفي أثناء عرض المسائل النحوية[306]، وهذا يعني أننا أمام نموذج تطبيقي لنظريات المنهج الوصفي. وجاء كتابه في جزئيين، خصص الأول منهما للكلمة من حيث: تقسيمها، وإعرابها وبناؤها، وتعريفها وتنكيرها، وخصص الآخر للجملة (التركيب) وبخاصة الجملة الاسمية*. هذا هو الإطار المنهجي العام للكتاب، والذي تود الوقوف عنده هو نتائج هذه المحاولة، والقيمة العلمية لها. فأما النتائج التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب فلعل من أهمها أن النظريات اللسانية التي يدعو إليها المنهج الوصفي لم تنجح تماما عند تطبيقها على موضوعات النحو[307]. أما نتائج الجزء الثاني فمن أهمها أن دراسة المعنى النحوي للأبواب من خلال نظرية تضافر القرائن يعطي النحو طابع الجدة والتميز والواقعية، كما أن بعض الأبواب النحوية من الصعوبة بمكان، بحيث لا يتضح معها تماما دور القرائن في إيضاح المعنى، وإن كان بعضها الآخر يتضح فيها ذلك جدة[308].

وبعد، فإن هذه المحاولة لا تخلو من ملاحظات، فهي – أولا – لیست المحاولة الأولى التي تواجه مشكلة التطبيق للمنهج الوصفي، كما ادعى صاحبها[309]، بل إنها مسبوقة بعمل آخر هو النحو المصفي للدكتور محمد عيد كما تقدم، ولعل الصحيح أن الجزء الثاني من الكتاب هو المحاولة الأولى – فيما أعلم – لتطبيق نظرية القرائن النحوية، ثم إنها في كثير من مناحيها تصل إلى النتيجة التي سبق أن

---

[306]– ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ص 5–25.

*ذكر المؤلف أن هناك جزء ثالثة خصص للجملة الفعلية. ينظر: الجزء الثاني من هذا الكتاب، ص5، 479، ولا أعلم هل صدر هذا الجزء فعلا أو لا؟ على الرغم من بحثي الدائب عنه!

[307]– النحو الوصفي...، 1/ 445.

[308]– المصدر السابق، 1/ 10، 2/ 478.

[309]– المصدر السابق، 8/1، 25.

وصلت إليها المحاولات السابقة عليها. وثالث هذه الملاحظات أنها مجموعة من أفكار الدكتور تمام حسان، ومن المحاولات السابقة في تيسير النحو، وهذا ملموس في نظرته للعامل، وأنه قرينة تتضافر مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى النحوي، ورفضه فكرة الاستتار، والإعراب المقدر في الأسماء المعتلة والمضاف الياء المتكلم، وإدخاله في المبنيات.

والشيء الذي يؤخذ عليه في هذه الناحية إغفاله الإشارة لمدى الإفادة من آراء الدكتور تمام!، على الرغم من اعترافه بفضل الأستاذ إبراهيم مصطفى في ارتداد طريق الكتابة النحوية الوصفية، وقد لا أكون مغالية حينما أذهب إلى أن ما في كتابه من نظريات لسانية حديثة إنما يعود الفضل فيها الأستاذة الدكتور تمام.

وأما النتيجة التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب، فإنها تخالف ما كان الدكتور محمد عيد قد توصل إليه في النحو المصفى كما سبق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيبدو أن أدوات منهجه التطبيقي لم تستكمل مقوماتها، فطرت عن الوصول إلى أهدافها. وأما ما ورد من نتيجة في الجزء الثاني من الكتاب، فبالرغم من أنها لم تحسم صلاحية نظرية تضافر القرائن للتطبيق من عدمه، فإنه يلمس من خلال استعراض هذا الجزء أنه في حاجة لدراسة متأنية شاملة، لكي يتم الوصول إلى نتائج أحسب أنها ستكون في جانب هذه النظرية.

ورغم هذا وذاك، فإن هذه المحاولة التطبيقية لمبادئ المنهج الوصفي في المستوى النحوي قد دفعت بالدرس اللساني المعاصر في مصر خطوة إلى الأمام، وكشفت عن مدى حاجة هذا الدرس المحاولات تطبيقية أخرى، لا في النحو فحسب، وإنما في بقية مستويات اللغة.

وهكذا نصل إلى ختام هذا المبحث، والفصل بوجه عام، ليتضح لنا أن الدراسات النحوية المعاصرة في مصر سارت في اتجاهات عديدة، تمثلت في النقد الذي وجه للدرس النحوي القديم، سواء ما كان صادرة عن أصحاب المذهب التقليدي أو

أصحاب المذهب التجديدي. وقد نتج عن هذا الاتجاه بروز المنهجين الوصفي والمقارن في دراسة النحو، وإن كان قد حظي المنهج الوصفي بالجانب الأكبر من العناية في هذه الدراسة، وخاصة في مستواه النظري. وهناك منهج ثالث غير معلن، وهو المنهج التحويلي (Transformational method)، لكنه في حقيقة الأمر لم يكن ليمل اتجاهة له أنصاره ومريدوه، بل كان مجرد اتجاه يستأنس به في مجال الوصل بينه وبين التفكير اللغوي القديم، أو في مجال الموازنة بينه وبين المنهج الوصفي.

فأما النقد الذي أبداه أصحاب المذهبين (الاتجاهين) فقد اتسم في بعض جوانبه بالمبالغة في نقد النحو العربي، منهجا، وتقعيدا، وتعليما، وتأليفا، ووقف عند حدوده دون تحويله إلى واقع عملي، فكان نقدة لأجل النقد وحسب، وهناك من شقه بالتقويم، فجاء إسهامه على هيئة مؤلفات مستقلة، أو محاولات جزئية، أو نظريات خاصة. وقد تفاوتت الخلفية الفكرية لأصحاب هذه الإسهامات، فبعضهم اقتصر على ثقافة تقليدية واجتهاد شخصي، وآخرون اعتمدوا على منهج لساني حديث، وفلسفة علمية محددة، مما انعكس أثره على مستوى تلك الإسهامات، فاتصف بعضها بالاهتمام بالشكل دون المضمون، وبعضها كان اجترارا الأعمال سابقة، وبعضها تميز بعمق النظرة وشمولية التناول. وقد غاب عن كثير من هذه الإسهامات الجانب التطبيقي، حتى ما وجد منه جاء ناقصة، فلم يتبين من خلاله على وجه اليقين مدى سلامة الجانب التنظيري من عدمه. وإذا كانت تلك المحاولات الإصلاحية لم تستطع تقديم نموذج آخر مختلف للنحو العربي، فقد أكدت أنها ما زالت تمثل في أذهان المعاصرين مطلبا علميا، وضرورة فكرية، وليس مهما أن تصيب أو خطئ، ولكن شبها شرف المحاولة.

كما تبين أن الدراسة النحوية في مصر المعاصرة استطاعت أن توجد لها صدى لافي موطنها وحده، بل في بقية أقطار الوطن العربي، مما يعزز القول بريادة

الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، وتأثيرها على ما سواها من دراسات مماثلة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم السامرائي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، مصر، 1968.
2. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط مادة (درس)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص50.
4. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959، ص: س
5. ابن النديم، الفهرست، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1398هـ/1978م.
6. ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وأخرين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، 1954.
7. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت.
8. ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت 1392هـ/1972م.
9. ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفي، عبد الله حسين، وزارة المعارف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى 1373هـ/1954م،
10. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق الدكتور مصطفى الشوكي، بيروت.
11. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، 1982.
12. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة، بيروت، 1999م،

13. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1999م.
14. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.
15. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1955.
16. أبو البركات الانباري، نزهة الألباء في طبقات الادباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، 1959.
17. أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، 1955.
18. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.س.ن.
19. أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق: د.مازن المبارك، مكتب دار العروبة بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1959، وطبعة دار النفائس، 1972.
20. أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1962.
21. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.
22. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 1403هـ/ 1983م.
23. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة لمكي الأنصاري.
24. أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، 1995.
25. الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة محاضرات، دار المعارف، مصر، 1957.

26. أحمد امين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثاني، مصر، 1998.
27. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1389هـ/1969م.
28. أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق د. مصطفى الشويمى، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ/1963م.
29. أحمد مكي الأنصاري،التيار القياسي في المدرسة البصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م 24.
30. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب اللبناني، 1945.
31. الأنباري: نزهة الألباء - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر.
32. أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، 1955م.
33. أنيس فريحة، نظريات في اللغة، سلسلة الألسنة 3، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1973م.
34. تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية السنية، بحث ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد رقم (4)، 1981م.
35. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، (ط الأنجلو 1955).
36. تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، مصر، 1979.
37. تمام حسن، اللغة بين المعيارية والوصفية، الشركة المتحدة، دار الثقافة مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1400هـ/1980م.
38. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، مصر، 1964م.
39. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ.

40. جمال الدين القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، 1955م.
41. خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل النحوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م.
42. الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.
43. سيبوبة، كتاب سيبوبة، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1316هـ.
44. سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
45. السيوطي: الاقتراح - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة القاهرة 1976.
46. السيوطي: المزهر تحقيق محمد أحمد جاد المولى وأخرين - دار إحياء الكتب العربية.
47. شوقي ضيف، مدخل إلى كتاب الرد على النحاة، بعد مقدمة كتاب الرد على النحاة، دار المعارف، ط2، 1982م.
48. شوقى ضيف، مقدمة الإيضاح في علل النحو.
49. الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
50. طه الراوي، تيسير العربية على المتعلمين، مجلة عالم الغد، العدد 2، 16 كانون الأول 1944، والعدد 03، كانون الثاني 1945.
51. طه الراوي، نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي بدمشق، مجلد 14 ج9، 10.
52. طه عبد الحميد، دراسات في النحو، مكتبة سعيد رأفت، عين الشمس، مصر، 1971، ص72.

53. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، 1299هـ، ص10. وجلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط2، 2006.
54. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيحه وطبعه وعلق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1398هـ/1978م.
55. عبد الله بن أحمد النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، منشورات دار الكتاب العربي – بيروت.
56. عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
57. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
58. عفيف دمشقية، خطى المتعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ط1، دار العلم للملايين، 1980.
59. علي أبو المكارم، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1404هـ.
60. عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، القاهرة، 1948م.
61. عوض القوزى، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981.
62. عيسى البابي الحلبي، حاشية الصبان على شرح الأشموني محمد بن علي الصبان ومعها شواهد الألفية للعيني، دار الإحياء الكتب العربية.
63. فتحي عبد الفتاح دجاني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربى، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1974.
64. فؤاد حنا ترزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص15.

65. المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
66. مجلة المجمع العلمي بدمشق م 3 ج 4.
67. مجلة المعلم الجديد، الجزء الرابع، السنة التاسعة، 1945، ص72-74.
68. مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، الجزء 6.
69. مجموعة البحوث والمحاضرات، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، مؤتمر الدورة 32 ببغداد 1965.
70. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، مطبعة السعادة، ط2، القاهرة، 1969م.
71. محمد الكسار، المفتاح التعريب النحو، المكتب العربي للإعلان، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، 2396هـ/1976م.
72. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.
73. محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
74. محمد خلف الله أحمد، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها.
75. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1982م.
76. محمد صلاح الدين الشريف، أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد (4)، 1981م.
77. محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنية، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، 1979م.
78. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1996.
79. محمد علي النجار، ابن مضاء القرطبي، مجلة الأزهر، المجلد التاسع عشر، 1367هـ.

80. محمد عيد، تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، بحث ألقي بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم، ونشر في: الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي الكلية دار العلوم، مطبعة عبير، القاهرة، 1413 ه - 1993م.
81. محمد كامل حسين: أصول علوم اللغة - مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة السادسة والعشرون (1960/59).
82. محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية،الطبعة الأولى، سنة 1407هـ/1986م.
83. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1375هـ/1955م.
84. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الجلبي، ط1، مصر، 1382هـ/1966م.
85. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1964.
86. مهدي المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، القاهرة، 1958م.
87. المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، دمشق، 1965م.
88. موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، مطبعة الطباعة المنيرية، القاهرة.
89. هادي الحمداني، الأمثلة النحوية، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، السنة الثالثة 1972.
90. ولفنيسون، تاريخ اللغات السامية، دار العلم، بيروت، لبنان، 1980.
91. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1955م.
92. يعقوب عبد النبي، إصلاح النحو العربية،مجلة الأدب، العدد الثانى، السنة العاشرة، 1965م، العدد 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9.
93. يوهان فك، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014م.